وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID–EL–TAREF–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Science Economiques, commerciales et Science de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2025/2024

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–دراسة تقييمية لنماذج دولية–

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من اعداد الطلبة :

عليات رانية

باشا ندى

تحت اشراف:

د. بونعاس شيماء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى قدرة البنوك الإسلامية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تقييم نماذج تمويل إسلامي مطبقة في عدة دول، تم استخدام المنهج الوصفي لتتبع تطور التمويل الإسلامي، وتحليل المفاهيم والبيانات، إلى جانب دراسة التجارب الدولية ومعالجة المؤشرات الإحصائية.

تطرقت الدراسة إلى مفاهيم حول البنوك الإسلامية إضافة إلى آليات التمويل الإسلامي ومبادئه، وبيّنت خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى المعوقات التي تواجهها، سواء كانت مالية أو تنظيمية أو تكنولوجية، كما تناولت مختلف صيغ التمويل الإسلامي ومدى توافقها مع احتياجات هذه المؤسسات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يوفر أدوات متنوعة تتماشى مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن تطبيقها يواجه تحديات تتعلق بالتشريعات، قلة التخصص، وضعف التكوين، كما أوصت الدراسة بتعزيز البنية التحتية المالية الإسلامية، وتطوير المنتجات التمويلية، وتشجيع الابتكار التمويلي بما يخدم هذه المؤسسات كما أن التجارب الدولية، خاصة في كل من ماليزيا، الإمارات، والسعودية، عملت بشكل متفاوت على تفعيل أدوات التمويل الإسلامي بما يتناسب مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سياسات تمويلية مرنة، تطوير المنتجات المالية الإسلامية، ودعم حكومي وتشريعي فعّال، وقد أبرزت الدراسة أن الجزائر يمكن أن تستفيد من هذه النماذج عبر تكييفها مع الواقع الاقتصادي المحلي، وتطوير البيئة التنظيمية، وتحسين كفاءة العمل بالمنتجات الإسلامية من حيث التأطير والتكوين، بما يعزز من جاهزية البنوك لتمويل هذا القطاع الحيوي.

الكلمات المفتاحية:

بنوك، تمويل إسلامي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تجارب دولية.

Résumé

Cette étude a pour but de faire la”lumière sur l’étendue de la capacité des banques islamiques à financer les petites et moyennes entreprises, car elles sont un levier essentiel du développement économique et social. En évaluant les modèles de fi’ancement islamique appliqués dans plusieurs pays, une approche ’escriptive a été utilisée pour analyser les concepts et les données.

L’étude a abordé les concepts des banques ’slamiques en plus des mécanismes et principes de la finance islamique, et a montré les caractéristiques et ’’importance des petites et moyennes entreprises, en plus des obstacles auxquels elles sont confrontées, qu’ils soient financiers, organisationnels, Il a également abordé diverses formes de finance islamique et la mesure dans laquelle elles sont compatibles avec les besoins de ces institutions. L’étude a révélé que la finance islamique fournit divers outils qui sont en ligne avec la nature des petites et moyennes ’ntreprises, mais leur application fait face à des défis l’és à la législation, le manque de spécialisation, et une fai’le formation.L’étude recommande également de renforcer l’infrastructure financière islamique, de développer des produits financiers et d’encourager l’innovation financière pour servir ces institut”ons.Les expériences internationales, en particulier en Malaisie, les Émirats arabes unis et l’Arabie saoudite I” a travaillé de diverses façons pour activer des outils de financement islamiques adaptés aux besoins des petites et”moyennes entreprises, par le biais de politiques de financement ’lexibles, le développement de produits financiers islamiques, et un soutien gouvernemental et législatif efficace.L’étude a souligné que l’Algérie peut bénéficier ’e ces modèles en les adaptant à la réalité économique locale et en développant le cadre réglementaire, et ’méliorer l’efficacité du travail avec les produits islamiques en termes de supervision et de formation, ce ’ui améliore la préparation des banques à financer ce secteur vital.

Mots-clés : Banques, finance Islamique, Petites et Moyennes Entreprises, Expériences Internationales.

-إهداء-

أحمد الله عز وجل على عونه إتمام هذا العمل

ها قد انطوت صفحة من صفحات الحياة، صفحة كان فيها الجد و الاجتهاد رفيقا على الدوام رافعين فيها قبعات الاحترام وها أنا اليوم قطفت ثمار رحلة طويلة بأحزانها وأفراحها لتنتهي مثل ما بدأت.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح إلى من سعى من أجل راحتي ونجاحي إلى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير اعظم وأعز رجل في الكون....

....أبي العزيز الغالي.

إلى فيض الحب والحنان والنبض الساكن في عروقي إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى من سهرت الليالي تنير دربي إلى من تشاركني أفراحي واساتي إلى نبع العطف والحنان إلى أجمل ابتسامة في حياتي إلى أروع امرأة في الوجود إلى من سكنت قلبي وأنارت دربي.....أمي الغالية.

إلى من هم أقرب إلي من روحي عزتي وإصراري أخواي: محمد فاتح، مؤمن عبد الرحمان.

إلى من سكنت قلبي التي يتجاوز وصفها الثمانية والعشرون حرفا إلى حبيبتي وأختي الوحيدة إلى بلسم روحي.....صفاء.

إلى رفيق دربي وزوجي العزيز الذي كان سندي وعوني في كل خطوة أهديك ثمرة جهدي ونجاحي

إلى كل من كان سبب فرحتي أهديكم بحث تخرجي...

رانية عليات

-إهداء-

بسم الله، وعلى بركته ختمتُ هذا الطريق الطويل.

في ختام هذا المشوار الذي جمع بين التعب والأمل والسعي، لا يسعني إلا أن أعبّر عن امتناني لكل من كان نورًا وسندًا وفرحًا في طريقي.

أحمد الله تعالى حمدًا كثيرًا طيبًا، فبتوفيقه وفضله أنهيتُ هذه المرحلة من دراستي.

أشكره على ما وهبني من صبر وعزيمة، وعلى ما يسّره لي من علم وإنجاز، وأسأله أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وينفع به غيري، ويوفقني لكل خير.

ثم أتوجه بالشكر والعرفان لمن كان لهم الفضل بعد الله، لمن ساندوني ودفعوني للأمام، لمن آمنوا بي في لحظات ضعفي، وفرحوا بنجاحي كأنه نجاحهم.

إلى نفسي، التي قاومت، تعثرت، نهضت، واستمرت... هذه اللحظة لك، فهنيئًا لك الصبر والنجاح.

إلى أمي، من أرادت منا طلب العلم، فزرعت فينا الشغف، وسقتنا بالدعاء والتشجيع، فأنبتت أرواحنا نورًا.

إلى أبي، من يدعمني ويفتخر بي دومًا، من غرس في قلبي أن النجاح لا يُهدى، بل يُنتزع بالإرادة.

إلى عبد السميع، الحب وحده لا يكفي لوصف مكانته في قلبي، هو جزءٌ مني.

إلى أختي شروق، التي وقفت معي في أسوأ أيامي، صدّقتني حين لم أصدق نفسي، وكانت العون وقت الشدة.

إلى أختي تسليم، حبيبة القلب وداعمتي الأولى، حديثها دواء، وحضورها دفء لا يُوصف.

إلى أختي وجدان، زهرة البيت ، دعمك و وجودك يمنحانني القوة.

إلى أخي إسماعيل رفيق طفولتي و الذكريات.

وإلى كل من مرّ في طريقي وترك أثرًا، أنتم جميعًا جزء من هذا الإنجاز.

ندى باشا

– شكر و عرفان –

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إنجاز هذا العمل والصلاة على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى صحبه أجمعين وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة د. بونعاس شيماء وكذا د. عزيزي محمد الصالح على دعمهما وتوجيهاتهما السديدة التي قدماها لنا حتى ننجز هذا العمل جزاها الله خير الجزاء .

و من باب العرفان بالجميل يسرنا أن نوجه أسمى آيات التقدير والامتنان إلى العائلة والأصدقاء والزملاء. وكل من قدم العون وتمنى لنا الخير من بعيد أو قريب جعل الله ذلك في ميزان حسناتهم.

نشكر الله ونحمده في الأول والأخير راجيا أن يتم علينا نعمته وفضله.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (2-01)	فئات الأصول الإسلامية لسنة 2019	(68)
شكل رقم(2-02)	تطور الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا من2001إلى 2020 مليار دولار	(69)
شكل رقم(2-03)	قيم مؤشر داوجونز الإسلامي	(75)
شكل رقم(2-04)	العوائد السنوية لمؤشر فاينانشيال تايمز الإسلامية	(76)
شكل رقم(2-05)	الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميةAAOIFI	(82)
شكل رقم(2-06)	هيكل المجلس الخدمات المالية الإسلامية	(84)
شكل رقم(2-07)	نسبة إصدار كل صيغة من صيغ الصكوك في السوق المحليةالمحلية2010-2019	(90)
شكل رقم(2-08)	نسبة إصدار كل صيغة من صيغ الصكوك في السوق الدوليةالدولية2010-2019	(91)
شكل رقم(2-09)	نسبة الاصدارات الاجمالية للصكوك الإسلامية في السوق العالمي 2010-2019	(92)
شكل رقم(2-10)	توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية في ماليزيا لعام2023	(100)
شكل رقم(2-11)	مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: الرؤية، الغايات، المحاور، الاستراتيجيات، الرسالة	(110)
شكل رقم(2-12)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية 2022	(115)
شكل رقم(2-13)	نسبة عدد المؤسسات ص و م في السعودية 2022	(115)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم(2-01)	وجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	(64-66)
جدول رقم(2-02)	إجمالي حصص أسواق التمويل الإسلامي لسنة2019	(67)
جدول رقم(2-03)	بعض الأسهم الجائزة	(70)
جدول رقم(2-04)	تصنيف الشركات السعودية حسب القيمة السوقية	(77-78)
جدول رقم(2-05)	مقارنة بين معايير AAOFIو IFSBفي تقييم شرعية الأدوات المالية الإسلامية	(85-86)
جدول رقم(2-06)	المؤسسون للسوق المالية الإسلامية	(87)
جدول رقم(2-07)	إصدارات الصكوك في السوقين المحلي والدولي بصيغة مليون دولار امريكي ما بين(2010-2019)	(88)
جدول رقم(2-08)	سوق رأس المال الإسلامي الماليزي من(2020-2024)	(93)
جدول رقم(2-09)	التمويل عبر سوق الأسهم والسندات من(2020-2024)	(94)
جدول رقم(2-10)	إصدارات الصكوك الإسلامية حسب صيغة العقد	(95)
جدول رقم(2-11)	الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة	(97)
جدول رقم (2-12)	تطور تعداد ونسبة المؤسسات الماليزية	(101)
جدول رقم (2-13)	تطور م ص و م الماليزية حسب الحجم	(102)
جدول رقم(2-14)	مساهمة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي(%)	(102)
جدول رقم(2-15)	مساهمة م ص و م الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي تبعا لنوع النشاط	(103)
جدول رقم(2-16)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي و ن م إ للمؤسسات ص و م الماليزية	(103)

جدول رقم(2-17)	توزيع العمالة على م ص و م و م ك بماليزيا	(104)
جدول رقم(2-18)	إحصائيات دعم صندوق خليفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2007-2024)	(109)
جدول رقم(2-19)	القروض المقدمة من قبل مصرف الإمارات للتنمية	(111-112)
جدول رقم(2-20)	التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية في 2022	(116)
جدول رقم(2-21)	تطور عدد فروع المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة(2013-2014)	(122)
جدول رقم(2-22)	أداء البرنامج التراكمي من(2006-2024)	(124)
جدول رقم(2-23)	الكفالات المعتمدة خلال 2024 والتراكمية حسب النشاط الاقتصادي	(125)
جدول رقم(2-24)	أداء البرنامج خلال الربع الرابع من 2024والتراكمية حسب المناطق الإدارية	(127)
جدول رقم(2-25)	النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية العمومية في الجزائر نهاية2023	(137)
جدول رقم(2-26)	تطور القطاع البنكي المالي في الجزائر (عدد الوكالات) من 2018-2022	(139)
جدول رقم(2-27)	حجم الودائع المصرفية الإسلامية2022و2023	(141)
جدول رقم(2-28)	منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر من 2020-2022	(143)
جدول رقم(2-29)	تعريف م ص و م حسب القانون رقم (17-02)	(145)
جدول رقم(2-30)	تطور تعداد م ص و م من(2019إلى غاية2022/06/30)	(146)

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
-ملخص	(I)
-Résumé	(II)
-إهداء	(V)(IV)
-شكر وعرفان	(VI)
-قائمة الأشكال	(VII)
-قائمة الجداول	(IX)(VIII)
قائمة المختصرات	(X)
-مقدمة عامة	(01)
الفصل الأول: أسس ومضامين عن (التمويل الإسلامي-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)	
تمهيد	(10)
المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية	(11)
المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية	(11)
المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية	(15)
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية	(17)
المبحث الثاني: التمويل الإسلامي وآلياته	(20)
المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي	(20)
المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل الإسلامي	(23)
المطلب الثالث: آليات التمويل الإسلامي	(25)
المبحث الثالث: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(40)
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(40)
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(45)

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(49)
المبحث الرابع: إسهام البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(54)
المطلب الأول: مدى ملائمة الصيغ الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(54)
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(57)
المطلب الثالث: استراتيجيات مواجهة صعوبات تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(58)
خلاصة الفصل	(61)
الفصل الثاني: عرض وتقييم نماذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	(63)
المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي دوليا(بنوك– أسواق مالية)	(64)
المطلب الأول: تمويل الإسلامي عبر الجهاز البنكي	(64)
المطلب الثاني: التمويل الإسلامي عن طريق الأسواق المالية	(69)
المطلب الثالث: تطور الأسواق المالية الإسلامية	(86)
المبحث الثاني: أهم نماذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(98)
المطلب الأول: نموذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا	(98)
المطلب الثاني: نموذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات	(108)
المطلب الثالث: نموذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية	(112)
المبحث الثالث: مدى جاهزية البنوك لتمويل الإسلامي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	(135)
المطلب الأول: تصنيف البنوك الجزائرية	(135)
المطلب الثاني: إحصائيات حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر	(136)
المطلب الثالث: جاهزية البنوك الجزائرية الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(144)
خلاصة الفصل	(150)

الخاتمة	(151)
قائمة المراجع	(155)

قائمة المختصرات

الرمز	دلالته
م ص و م	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
ن م إ	ناتج المحلي الإجمالي

المقدمة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم حيث تلعب دورا حيويا في تعزيز الاستثمارات المحلية، ومحركا رئيسيا للنمو والاستثمارات وتسهم بشكل فعال في توسيع النشاط الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وتتميز هذه المؤسسات بقدرتها على استيعاب الأيادي العاملة المحلية مما يسهم في تقليل معدلات البطالة وكذا تحقيق التوازن الاجتماعي.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد من طرف الحكومات التي وضعت برامج ومبادرات لدعمها وتطويرها إيمانا بأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن هذه المؤسسات تواجه تحديات عديدة لعل أبرزها مشكلة التمويل إذا يعاني أصحابها من صعوبة الحصول على قروض بسبب عدم توفرهم على الضمانات الكافية إضافة إلى ارتفاع تكاليف التمويل التقليدي ونظرا لهذه العقبات برزت الحاجة إلى بدائل تمويلية تتناسب من طبيعة هذه المؤسسات ومن هنا ظهر التمويل الإسلامي كخيار واعد يوفر حلولا مرنة تتماشى مع متطلبات السوق من خلال البنوك الإسلامية التي تبني معاملاتها على مبادئ الشريعة الإسلامية التي لا تعتمد على الفوائد الربوية بل على آليات مشاركة الأرباح والخسائر وبالتالي أصبح هذا النمط من التمويل فرصة سانحة لتعزيز استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدرتها على التوسع والمنافسة في السوق.

الإشكالية:

و من هنا يتجلى لنا ملامح إشكالية الدراسة و التي يمكن صياغتها من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور تقييم النماذج الدولية؟

ويثير هذا البحث مجموعة من التساؤلات سيتم من خلالها الإجابة على إشكالية الدراسة، تتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

1-كيف نشأت البنوك الإسلامية وفيما تكمن مواردها و استخداماتها؟

2-ماهي أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وماهي التحديات التي قد تواجهها ؟

3-ما مدى ملائمة الصيغ الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استنادا إلى عدد من التجارب الدولية؟

على ضوء التساؤلات السابقة الذكر نقترح الفرضيات التالية:

الفرضيات:

1-يمتلك التمويل الإسلامي جاذبية قوية للمستثمرين الباحثين على استدامة الربح والحد من المخاطر.

2-توفر البنوك الإسلامية صيغ تمويل ملائمة لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يجعلها الوجهة الأنجح لتجسيد مشاريعها، على مستوى الدولي والمحلي.

مبررات اختيار الموضوع:

للباحث أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تجعله يتعلق بموضوع ما، ويختاره للدراسة، لذا فهناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا البحث كموضوعا للمذكرة:

أ-المبررات الذاتية:

*الميل الشخصي إلى هذا الموضوع.

*فضولنا لمعرفة واقع البنوك الإسلامية.

ب-**المبررات الموضوعية:**

*إثراء مكتبتنا بمثل هذه المواضيع للاستفادة.

*الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الآونة الأخيرة دفعنا إلى الاهتمام بدراسة مصادر تمويلها لاسيما التمويل الاسلامي.

*كثرة الحديث عن البنوك الإسلامية والصيرفة الإسلامية دفعنا إلى الاهتمام بهذا الموضوع.

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

*التعرف على واقع البنوك الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي.

*الاطلاع على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها.

*عرض للتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية وكيفية مواجهتها.

*التعرف على الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا أصبحت البنوك الحل الأمثل للنهوض بهذه المؤسسات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

*كونها تساهم في معرفة الدور الذي تؤديه البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*بالإضافة إلى أن الموضوع يعد موضوع الساعة في ظل الأزمة المالية التي مست الاقتصاد الوطني، بحيث عاد الحديث عن البنوك الإسلامية والصيرفة الإسلامية إلى الواجهة.

*تعتبر البنوك الإسلامية من الأجهزة الفعالة والتي لها الكبير على كل القطاعات فهو جهاز فاعل ومنشط لبقية القطاعات.

صعوبات الدراسة

رغم وفرة المراجع المتعلقة بالجانب النظري للتمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية، وكذلك وفرة المعلومات العامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أننا واجهنا بعض الصعوبات أثناء إعداد هذه المذكرة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

•**نقص المراجع الخاصة بالتجارب الدولية لبعض الدول محل الدراسة، خاصة الإمارات:** لوحظ وجود محدودية في الدراسات التفصيلية والإحصاءات الرسمية المتعلقة بتجربة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات ، مما صعّب تحليل هذه التجارب بصورة معمقة ومقارنة نتائجها بالتجارب الأخرى.

•**صعوبة الوصول إلى بيانات حديثة ومحدثة بشكل دوري:** بعض التقارير المتاحة حول التمويل الإسلامي تعود لسنوات سابقة ولا تعكس التطورات الأخيرة في القطاع، خصوصا في ما يتعلق بالصيرفة الإسلامية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

•**تفاوت التصنيفات والتعاريف بين الدول:** تختلف معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، ما يخلق صعوبات في إجراء مقارنات دقيقة بين التجارب.

•**تفاوت البيئة الاقتصادية والتنظيمية بين الدول المدروسة:** يختلف السياق الاقتصادي والقانوني بين الدول المدروسة، مما يؤثر على طبيعة التمويل الإسلامي وفعاليته، ويجعل من الصعب تعميم النتائج أو تقييم التجارب من نفس الزاوية.

•**قلة الدراسات الميدانية حول واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** رغم وجود تطور ملحوظ في قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أن الدراسات الميدانية حول مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتقديم التمويل الفعال لهذه المؤسسات ما تزال محدودة، مما شكل تحديا إضافيا.

الدراسات السابقة

في إطار إعدادنا لهذه الدراسة صادفتنا العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من جانب تمويلها من طرف البنوك الاسلامية، أو من خلال المشاكل التي تواجهها، حيث سيتم عرض أهم هذه الدراسات مرتبة زمنيا كما يلي:

- **دراسة الباحثة العجاج فاطمة الزهراء،2015،بعنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –بنك البركة نموذجا–** ، تطرق البحث إلى التعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات البلدان وما تحققه من تطور في جميع الميادين، وتناولت الدراسة واقع البنوك الإسلامية، وصيغ التمويل المعتمدة فيها، وخلصت الدراسة إلى وجود اهتمام متزايد للمتعاملين بالنشاط الإسلامي والتوجه نحو استغلال أنظمته التمويلية، مع التوصية بتعزيز تكوين العنصر البشري، إضافة إلى تحفيز البنوك التجارية لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي، علاوة على ذلك وضع ضوابط شرعية وقانونية خاصة بالرقابة على العمل المصرفي الإسلامي.

-**دراسة الباحثتان قرامطية فضيلة، بدران فتيحة،2018،بعنوان: مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك البركة وكالة البليدة –**، تطرق البحث إلى مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتناولت الدراسة دور بنك البركة لوكالة البليدة في توظيف الموارد المالية وتنويع مجالات الاستثمار لخدمة هذه المؤسسات، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصاد الوطني ومحاولة إلغاء تبعيته لقطاع المحروقات، مع التأكيد على غياب الصيغ التمويلية لبنك البركة الجزائري كالمضاربة والمشاركة، وأوصت بتحسين التشريعات المتعلقة بالتمويل الإسلامي وتعزيز الابتكار في الخدمات المالية الاسلامية بما يحقق نتائج أكثر فاعلية.

- **دراسة الباحثان كمال فايدي، ياسين قاسي، 2020،بعنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، تطرق البحث إلى إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتناولت الدراسة الصيغ التمويلية الحديثة المطبقة في البنوك الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى ضعف تطبيق الصيغ المبنية على مشاركة، وأوصت بتوسيع

السوق المالية الإسلامية بالإضافة إلى دعوة السلطات العمومية للعمل على تقليص من سطوة الأسواق الموازية والاقتصاد غير الرسمي الذي يغذي المنافسة غير الشريفة وبالتالي القضاء على عنصر الثقة والأمان.

-دراسة الباحث، محفوظي إبراهيم الخليل، عيجولي خالد، محفوظي فؤاد،2023،بعنوان: آليات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هن طريق البنوك الإسلامية "صيغة المضاربة نموذجا"، تطرق البحث إلى دراسة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك الإسلامية "صيغة المضاربة نموذجا"، وتناولت الدراسة دور هذه الصيغة في دعم أصحاب المهارات والافكار المبتكرة، وخلصت الدراسة إلى أن المضاربة تتيح فرصا للإبداع دون عوائق مالية كما أوصت بتقديم حوافز حكومية ونشر الثقافة المالية الإسلامية وتوضيح مزياها.

-دراسة الباحثان الصديقي الرشيد، زرابي نادر،2024،بعنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة مصرف السلام وكالة ورقلة –، تطرق البحث إلى مساهمة مصرف السلام في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتناولت الدراسة الصيغ التمويلية المعتمدة وأبرز العوائق التي تواجهها، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تمثل مصدرا أساسيا للتمويل، وأوصت بتوسيع شبكة الوكالات وتفعيل مختلف صيغ التمويل الإسلامي مع دعم البنك المركزي لنشاط الصيرفة الإسلامية.

أهم ما يميز الدراسة:

إن أهم اختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة هو **شمولية هذه الدراسة** من حيث تناولها لمختلف جوانب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر البنوك الإسلامية، من خلال الجمع بين البعد النظري والتحليل المقارن لنماذج دولية رائدة، وهو ما يمنحها طابعا تقييميا أكثر عمقا وواقعية، كما تميزت الدراسة بالتركيز على **أبعاد الابتكار في الصيغ التمويلية الإسلامية** ومدى ملائتها لاحتياجات هذه المؤسسات، إضافة إلى **اقتراح آليات لتحسين فاعلية التمويل الإسلامي في الجزائر**، بالاستناد إلى تجارب دولية ناجحة، وهو مالم تركز عليه الدراسات السابقة بشكل كاف.

المنهج المستخدم:

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا و الفرضيات الموضوعة من خلالها، اعتمدنا على الوصفي من خلال التطرق إلى الطرح مفهوم وخصائص وكذا أهمية كل من البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي، إلى جانب تحليل نماذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقييمها وفق معايير فعالية التمويل ومدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما

يسمح بفهم أعمق لمدى نجاح هذه النماذج في دعم هذا النوع من المؤسسات، الأمر الذي يمكن أن يساهم في تجاوز تحديات تجسيدها ضمن نموذج التمويل في الجزائر.

هيكل الدراسة

من أجل معالجتنا لهذا الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين، كما يلي:

الفصل الأول بعنوان: أسس ومضامين عن(التمويل الإسلامي–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وتم من خلاله التطرق إلى: الجوانب النظرية التي تمثل الأساس لفهم موضوع الدراسة، بداية تم التعريف بالبنوك الإسلامية من حيث المفهوم، الخصائص، الأهداف، والوظائف، مع عرض أهم الموارد التي تعتمد عليها واستخداماتها المختلفة، بعد ذلك تم التركيز على التمويل الإسلامي، حيث تم توضيح معناه، خصائصه، أهدافه، والمبادئ التي يقوم عليها، إلى جانب عرض آليات التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية حسب الأجل الزمني (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل).

كما تناول الفصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال محاولة ضبط مفهومها رغم صعوبة تحديد تعريف موحد، مع إبراز أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وخصائصها وأشكالها، كذلك تمت مناقشة أبرز المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات، سواء كانت مالية، إدارية، تسويقية، تكنولوجية أو تنظيمية.

وفي الختام، تم تحليل مدى ملاءمة صيغ التمويل الإسلامي لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع عرض أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في هذا الإطار، وتقديم بعض الاستراتيجيات المقترحة لتجاوز تلك التحديات وتعزيز دور البنوك الإسلامية في تمويل هذا القطاع الحيوي.

الفصل الثاني بعنوان: عرض وتقييم نماذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

و تم من خلاله التطرق إلى: عرض وتقييم نماذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يركز هذا الفصل على الجوانب العملية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أدوات وصيغ التمويل الإسلامي المعتمدة دوليًا، في البداية تم استعراض نماذج التمويل عبر الجهاز البنكي، بما يشمل البنوك الإسلامية، البنوك المختلطة، والنوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، مع تقديم أمثلة عن أبرز البنوك الدولية الناشطة في هذا المجال، مدعومة بإحصائيات عالمية، كما تناول الفصل التمويل الإسلامي عبر الأسواق المالية، من خلال التعريف بمكوناتها الرئيسية كالأدوات المالية الإسلامية والمؤسسات الفاعلة، إضافة إلى مؤشرات الأداء ومعايير التقييم الشرعي مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) والمجلس المالي الإسلامي (IFSB).

بعد ذلك، تم تحليل أبرز التجارب الدولية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة حالات واقعية في كل من ماليزيا، الإمارات، والمملكة العربية السعودية، مع إبراز النجاحات والتحديات في كل تجربة، واختتم الفصل بدراسة واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال تصنيف البنوك، وعرض إحصائيات متعلقة بالنوافذ الإسلامية، الحسابات والودائع، ثم تقييم مدى جاهزيتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي تواجهها في هذا السياق.

الفصل الأول:

أسس ومضامين عن (التمويل الإسلامي- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

تمهيد:

إن الحركات الدينية التي شهدها العالم الاسلامي في النصف الثاني من القرن العشرين أفضت إلى انبثاق مؤسسات مالية جديدة طمح الناس أن يجدوا فيها بديلا عن المؤسسات الربوية ومظهرا من مظاهر تأصيل الهوية الحضارية، فكانت هذه المؤسسات هي البنوك الاسلامية التي تقوم على مبدأ ثابت من الشريعة الاسلامية في تنظيم المعاملات المالية بين المسلمين وسرعان ما ظهرت هذه الفكرة على أرض الواقع من منابع صافية لإنشاء هذه الأخيرة تتبنى العقيدة الاسلامية وتستمد منها كل كيانها ومقوماتها ثم تطورت فأصبحت تجربة رائدة وبنوك قائمة تنافس البنوك الأخرى بخصائصها وأهدافها وتؤدي دورها من خلال انتشارها في بقاع العالم، ومن أبرز هذه الحركات كان ظهور التمويل الإسلامي كبديل يسعى إلى تقديم خدمات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية فقد أسهم هذا الأخير في تعزيز الاقتصاديات المحلية عبر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركا أساسيا للنمو الاقتصادي، ومع انتشار البنوك الإسلامية برزت الحاجة إلى فهم أعمق لدورها وآليات عملها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحديات التي تواجهها في تقديم خدمات تمويلية مبتكرة تتوافق مع متطلبات السوق.

وقصد التعرف على البنوك الاسلامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تقسيم الفصل الأول إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي وآلياته.

المبحث الثالث: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الرابع: إسهام البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية

من حق المسلم أن تكون لديه مؤسسة مصرفية تتيح له التعامل وفق مبادئ دينه وقيمه، مما يجعله في غنى عن اللجوء إلى البنوك التقليدية التي تعتمد على الفوائد الربوية. واستجابة لهذه الحاجة لاقت البنوك الاسلامية إقبالا واسعا من قبل الافراد والمؤسسات، مما عزز مكانتها وأهميتها في العديد من الدول العالم الإسلامية وحتى خارجها. وهذا ما يدعو إلى ضرورة التعرف على مفهوم هذه البنوك، نشأتها، خصائصها، وأهدافها بالإضافة إلى فهم وظائفها وآليات عملها من خلال استعراض مواردها واستخداماتها.

المطلب الأول: ماهية البنوك الاسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية اليوم ضرورة ملحة في العصر الحديث، حيث تحولت من مجرد فكرة إلى واقع فعلي يسهم بفعالية في الاقتصاد، ولم يقتصر دورها على الوجود فحسب بل امتد إلى التفاعل والابتكار مما مكنها بمرونة و ايجابية مع تحديات العصر. وهذا ما يستوجب منا التطرق إلى نشأة البنوك الاسلامية ومفهومها خصائصها، وأهدافها.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم البنوك الاسلامية

أولا: نشأة البنوك الإسلامية

تعد البداية الفعلية لتطبيق فكرة البنوك الاسلامية عام 1963م مع إنشاء بنوك الادخار المحلية في ميت غمر من خلال فريق عمل برئاسة د/أحمد النجار.

.في عام 1971أنشأت الحكومة المصرية بنك ناصر الاجتماعي، وكان أول بنك ينص في قانون إنشائه على أن المصرف لا يتعامل بالربا أخذا أو إعطاء.

.في عام 1974تم التوقيع على اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في جدة كبنك يقوم بتمويل الحكومات في ضوء الدراسة التي قدمت لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتم مزاولة العمل في عام 1975.

.في عام 1975تم إنشاء بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يؤرخ علميا البداية الحقيقية لإنشاء البنوك الاسلامية، ومازال حتى الآن يقدم نشاطه وفق أحكام الشريعة الاسلامية. (البلتاجي، 2012، صفحة 17)

.وفي عام 1977 تأسس بنك فيصل السوداني وبنك فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي، هذا فضلا عن إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي مقره بمكة المكرمة والذي تم الاعتراف به من قبل الدول الإسلامية في الاجتماع التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في داكار بالسنغال سنة 1978م.

.وفي عام 1978تم تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بموجب قانون خاص مؤقت رقم13 إلى أن جاءت سنة1985م حيث صدر فيه قانون دائم، ثم سجل كشركة مساهمة سنة 1986م.

وفي سنة 1979 أنشئ بنك البحرين الإسلامي طبقا للمرسوم رقم 2، وباشر أعماله في نوفمبر من السنة نفسها، وفي سنة 1983م بنك فيصل الإسلامي البحريني، كما عرفت قطر أول بنك إسلامي سنة 1982م وهو مصرف قطر الإسلامي ثم في سنة 1988م تمت أسلمت بنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية. (سليمان، 2009، صفحة 03)

ثم تولى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل إلى 267 مصرفا منتشرا في 48دولة على مستوى العالم، بحجم أعمال يزيد عن 250مليار دولار طبقا لإحصائية المجلس العام للبنوك الإسلامية في سبتمبر 2003، هذا بخلاف الفروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية على مستوى العالم. (تركي، 2019-2018، صفحة 04)

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية

تعددت التعريفات حول البنوك الإسلامية، وتباينت صيغها تبعا لاختلاف وجهات النظر في تفسير السياسة المصرفية الاسلامية إلا أنها في جوهرها تصب في مفهوم موحد، ومن هذا المنطلق يمكن تناول مجموعة من المفاهيم للبنك الإسلامي ومن بينها ما يلي:

•عرف الفقه البنوك الإسلامية على أنها" هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي" كما عرفها على أنها "مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية كما تباشر أعمال التمويل و الاستثمار في المجالات المختلفة وفي ضوء قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية. (حرز الله و هتشان، 2019، صفحة 99)

•عرف أحمد نجار البنوك الإسلامية "بالمؤسسات المالية المصرفية التي تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وكذا تحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي".

•وأورد غريب جمال بقوله البنوك الإسلامية هي "تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاء بوصفه تعاملا محرما شرعيا، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية".

•وقال سامي حمود أن البنك الإسلامي" مؤسسة تقوم بتقديم الخدمات المصرفية على أساس غير ربوي وتزاول فتح الحسابات الجارية، وقبول الودائع الاستثمارية لاستخدامها في نطاق أنظمة السيولة السائدة إلى جانب موارد البنك المالية في تمويل المشروعات التجارية وفق للمبادئ الإسلامية".

•وعرفها الخضيري" بالمؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها توظيفا فعالا، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادها"

•وقال حسين شحاته البنك الإسلامي "هو تلك المؤسسة المالية التي تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة و الاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار". (طيبي، 2009.2008، الصفحات 51-53)

ونستخلص من التعريفات السابقة:

-التزام البنوك الإسلامية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها.

-تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في مجال الخدمات المصرفية والتمويل الاستثماري.

-لا تعمل البنوك الإسلامية كوسيط مالي مثل البنوك التجارية، التي تعتمد على علاقة الدائن والمدين والإقراض.

-ترتكز أنشطة البنوك الإسلامية على مبدأ "الغنم بالغرم" مما يعني تحمل جميع الأطراف الربح والخسارة، والتوازن بين الأخذ والعطاء وتقاسم العوائد وبذلك تكون العلاقة بين البنك وعملائه قائمة على المشاركة والمتاجرة وليس المديونية.

-الالتزام بأداء الزكاة المفروضة شرعا تماشيا مع قول الله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها". (سورة التوبة103)

-تعزيز الوعي بأهمية الادخار وجذب الأموال وتعبئة الموارد المالية المتاحة في العالم الإسلامي.

الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

الركيزة الأساسية التي تقوم عليها البنوك الإسلامية هي عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، حيث تقوم البنوك الإسلامية بقبول الودائع دون استخدام معدل الفائدة كعامل تعويض للمدعين، وإنما يتم استبدال معدل الفائدة بحصة من الربح والتي يتم توظيفها في مجلات استثمارية تجيزها الشريعة الإسلامية. (بومود، مطرف، و شاوي، 2020، صفحة 339)

حيث تتميز البنوك الإسلامية بجملة من الخصائص والسمات أهمها:

-الالتزام بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات.

-الالتزام بالأخلاق الإسلامية في العمل داخل البنوك ومع كافة المتعاملين.

-تحرير الأفراد من فكرة الربا والفوائد الربوية وتشجيعهم على توظيف أموالهم.

-الالتزام البنوك الإسلامية بالعمل كوسيط بين وحدات الفائض ووحدات العجز في المعاملات المباحة شرعا المشاركة في تحمل المخاطر وتوزيع الارباح بصورة عادلة.

-الالتزام بعدم العمل بالربا والعمل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة (مبدأ الغنم بالغرم).

-تنمية المدخرات الإسلامية بهدف محاربة الاكتناز وتنشيط الاقتصاد الاسلامي. (سيساني و بن قانة، 2018، صفحة 76)

-ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية: يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء. (مقلاتي و بدواني، 2015.2014، صفحة 20)

الفرع الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

إن الهدف الشامل للبنك الإسلامي هو تحقيق المصالح المعتبرة شرعا، وهي إتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين، وعلى تحقيق ما دعى إليه الإسلام، سواء داخل النطاق الوطن الإسلامي أو خارجه (عن طريق إنشاء فروع أخرى).

كما يهدف البنك الاسلامي إلى تحقيق الربح الأمثل، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح، وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا عن المحافظة على البيئة.

تهدف البنوك الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام المصرفي العالمي للتصرف في المال.

وبالإضافة إلى الأهداف التي مضت هناك أهداف أخرى:

-جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.

- توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي.

-القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنع الاستغلال. (قادري ، جعيد، و كاكي، 2014، صفحة 28)

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة متنوعة من الأنشطة والخدمات، حيث يتوافق بعضها مع ما تقدمه البنوك التقليدية، بينما تلتزم بعدم تقديم بعض الخدمات الأخرى التزاما بأحكام الشريعة الإسلامية، كما تتميز بمجموعة من الخدمات والأنشطة الخاصة بها، التي تعكس طبيعة عملها وفق الضوابط الشرعية.

أولا: الوظيفة المتعلقة بالاستثمار

حيث يقوم البنك باستثمار أمواله وأموال المودعين كما يلي:

-شراء السلع والمنتجات الجاهزة أو المواد بقصد تأجيرها أو بيعها نقدا أو على أقساط، والبيع بالمرابحة أو السلم والقيام بعمليات الاستيراد والتصدير والتخليص على السلع وتخزينها.

-القيام بالاستثمار بالمشاركة أو المضاربة في كافة السلع التجارية والصناعية والزراعية.

-الاتجار بالمعادن النفيسة وفي بعض الأسهم وفي العملات الأجنبية وفي حدود الشريعة الإسلامية.

-القيام بكافة دراسات الجدوى الاقتصادية لاكتشاف فرص الاستثمار المتاحة للبنك وللغير.

ثانيا: الوظيفة المتعلقة بالخدمات المصرفية

-حيث يمكن للبنك الإسلامي أن يقدم خدمات مصرفية مقابل عمولة أو سمسرة مثل:

-قبول الودائع على اختلاف أنواعها مع التفويض بالاستثمار حسب طلب العميل.

-تحصيل الشيكات لحساب العملاء مقابل عمولة وكذلك تحصيل الكمبيالات مقابل عمولة.

-تحويل الأموال من بنك لآخر في نفس الدولة أو إلى دولة أخرى بموجب شيكات وحوالات وأوامر دفع للمراسلين بالخارج مقابل عمولة معينة.

-تقديم خطابات ضمان وقبول رهن لهذه العملية.

-حفظ المعادن الثمينة للعملاء وشراء وحفظ الأوراق المالية الخاصة بالعملاء وتحصيل كوبونات أرباحها وإصدار الأسهم لحساب الشركات مقابل عمولة.

ثالثا: الوظيفة الاجتماعية

وتشمل:

-جمع حصيلة الزكاة المشروعة على رأسمال البنك والمبالغ المودعة من العملاء وتوزيعها طبقا لمصارفها الشرعية.

-إنشاء صناديق تعاونية للتأمين ضد المخاطر.

-منح القروض الاجتماعية بدون فوائد(القرض الحسن). (المخمري، 2022، الصفحات 21-22)

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

تحتاج البنوك الاسلامية لمصادر الأموال للقيام بأعمالها وحتى تحقق البنوك أهدافها تقوم بتوظيف هذه الأموال في مجموعة من الاستخدامات.

الفرع الأول: موارد البنوك الإسلامية.

أولا: الموارد الذاتية أو الداخلية

رأس المال: وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيله أو هو الرأسمال المدفوع، ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب.

الاحتياطات: وهي الأموال التي تقتطع بنسبة معينة من الأرباح المحققة سنويا لتضم إلى رأس المال، ويكون إما احتياطيا قانونيا(اي يفرضه القانون)أو احتياطيا عاما (يضعه المساهمون برغبتهم)، ويمكن أن توجد هناك أنواع أخرى من الاحتياطات.

الارباح المحتجزة: وهي تلك الارباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية أي تخص المساهمون.

المخصصات: هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال فترة مالية مقبلة، والمخصصات بطبيعتها ل لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة. فإذا ما أتيح توظيفها إلى حين الحاجة إليها، فإن الأرباح التي قد تتولد عنها توزع بين المساهمين والمودعين. (بركبية، 2013/2014، صفحة 09)

ثانيا: المصادر الخارجية

الودائع الجارية: هي المبالغ التي تتم إيداعها لدى المصرف في صورة حسابات جارية، وأهم ما يميزها أنها قابلة للسحب في أي وقت من قيل أصحابها، وما يجعلها موارد مالية لا تحمل المصرف أي تكلفة عليها.

الودائع الاستثمارية: هي الأموال التي يتم إيداعها من قبل أصحابها بقصد استثمارها في مختلف المشاريع، دون أن يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التي تم الاتفاق عليها مع المصرف ما يجعلها أحد أهم الموارد التي تتميز بالاستقرار والتي يعتمدها المصرف الإسلامي في ممارسة مختلف أنشطته الاستثمارية.

الودائع الادخارية: وهي ودائع صغيرة المقدار غالبا، و يكون لصاحبها الحق في سحب بعض أولى هذه الوديعة بموجب دفتر توفير الذي يمنحه المصرف إياه، وهي حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين. (العرابة ، 2021.2020، الصفحات 20-22)

الصكوك الإسلامية: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباحا شرعيا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية من الالتزام بالضوابط الشرعية. (عمارة، 2011، صفحة 254)

الفرع الثاني: استخدامات البنوك الإسلامية

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية في الأصول التي تمتلكها وتتمثل أهم هذه الأصول في:

أولا: الأرصدة النقدية الحاضرة

وتكون فيها نسبة السيولة كاملة وتشمل على البنود التالية:

•**الأرصدة النقدية بالصندوق:** وتتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها لمواجهة متطلبات السحب اليومي.

•**الأرصدة لدى البنك المركزي:** لا يوجد اختلاف في نسبة المفروضة من البنك المركزي على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، سواء على الودائع الجارية أو الودائع الاستثمارية، ولكن يمكن الاختلاف في المبالغ المفروضة من البنك المركزي كالاحتياطي النقدي على الودائع والتي تتمثل لدى البنوك الإسلامية في عقد المضاربة بين البنك(المضارب) والمودع (رب العمل)، ومن هنا فإن احتجاز أموال المودعين دون الاستثمار لا يجوز شرعا.

•**أرصدة لدى البنوك الأخرى:** يظهر هذا الحساب لديها كحساب جاري إذا كانت هناك معاملات ضرورية مع البنوك التقليدية و لا يمكن أن يمول هذا الحساب سالبا لدى هذه البنوك، و لا يوجد هذا الحساب بالطبع بين البنك الإسلامي وغيره من البنوك الإسلامية الأخرى داخل الدولة أو خارجها.

•**أرصدة لدى المراسلين بالخارج:** تجتهد البنوك الإسلامية أن يكون مراسلوها في الخارج من البنوك الإسلامية كما صدر بذلك فتوى المؤتمر الثالث للبنك الإسلامي بدبي عام 1985.

ثانيا: الأصول المتداولة

تتمثل في:

•**محفظة الأوراق المالية:** تنحصر محفظة الأوراق المالية في البنوك الإسلامية في الأسهم العادية فقط، فلا يجوز التعامل بالسندات وبالأسهم الممتازة باعتبارهم من المعاملات الربوية، ورغم إجازة التعامل بالأسهم العادية إلا أن هناك بعض الضوابط يجب مراعاتها، تتمثل في:

-ألا يكون عقد المؤسسة المصدرة للأسهم العادية باطلا بناء على مبادئ الشريعة الإسلامية.

-أن لا يكون النشاط الذي تمارسه المؤسسة غير مشروع.

أنشطة التمويلية والاستثمارية: وتتمثل في صيغ التمويل التي تتعامل بها البنوك الإسلامية وهو ما يحل محل القروض الممنوحة من البنوك التقليدية.

•**الأصول الثابتة:** تتمثل في الموجودات التي تكون درجة سيولتها منخفضة، حيث يقوم البنك بشرائها من أجل القيام بوظائفه الأساسية والمتمثلة في الأراضي، المباني، الأثاث، ووسائل النقل... (قرامطية و بدران، 2018.2017، الصفحات 48-49)

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي وآلياته

تعد عملية التمويل عصرا أساسيا في المنظومة الاقتصادية الحديثة حيث يشمل شريان الحياة الاقتصادية الذي يمد مختلف القطاعات بالموارد اللازمة للنمو والاستثمار ودفع عجلة التنمية من خلال توفير السيولة المالية وفي هذا الإطار يبرز الاقتصاد الإسلامي منهجا فريدا قائما على مبادئ الشريعة الإسلامية بعيدا عن المخاطر الربوية.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي

شهد التمويل الإسلامي تطورا ملحوظا خلال العقود الأخيرة ليصبح أحد المجالات المهمة التي تستقطب اهتمام الباحثين والمهتمين بالاقتصاد العالمي يعود ذلك الى تنامي الحاجة الى نظم تمويلية تتماشى مع قيم الشريعة الإسلامية وتعزز مبادئ العدالة والمشاركة بعيدا عن الفوائد الربوية وعليه أصبح هذا النموذج يمثل بديلا مهما للأنظمة التقليدية.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

يمكن ان يعرف التمويل الإسلامي من عدة زوايا حسب الغرض من العرض او الكتابة فقد يركز على مبادئ التمويل الإسلامي او الهدف من نشاط التمويل الإسلامي او موضوعه، اخلاقيات التمويل الإسلامي وغيرها وهناك عدة تعاريف نذكر منها:

- **عرف منذر قحف التمويل الإسلامي:** «التمويل المباح او الإسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد للاسترباح من مالكها الى شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تتيحه الأحكام الشرعية» (قحف، 2004، صفحة 12).
- هو التمويل القائم على القوانين الإسلامية التي تعرف عموما باسم الشريعة الإسلامية وتقوم المبادئ المالية الإسلامية على مبدا عام يتمثل في العمل على تحقيق الرفاهية للناس مع النهي عن الممارسات الغير عادلة او الاستغلالية. (فاطمة الزهراء و محمد، 2017، صفحة 67)
- وبعبارة أخرى هو: «تقديم ثروة عينية كانت ام نقدية من أصحاب الفائض المالي الى أصحاب العجز المالي يديرونها ويتصرفون فيها لقاء عائد تتيحه الاحكام الشرعية». (بورقبة، 2022،2021، صفحة 28)
- التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر يمكن ان يقال عنه «هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات او الافراد لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة مثل عقود المرابحة او المشاركة، الاجازة أو الإستصناع او السلم او القرض. (الشلهوب، 2007، صفحة 05)

•التمويل باختصار تقديم موارد من شخص لأخر بدون مقابل او بتأجيل المقابل والتمويل في الاقتصاد الإسلامي يتميز عن التمويل بشكل عام بما تحكمه من قواعد شرعية فلا يمكن ان تكون هنالك صيغة من صيغ التمويل الإسلامي تخرج عن إطار ما تتيحه الشريعة الإسلامية كما ان التمويل الإسلامي يخدم المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي. (خالد، 2013.2012، صفحة 115)

الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن التمويل التقليدي ومن اهم هذه الخصائص ما يلي:

أولا: استبعاد التعامل بالربا اخذا وعطاءا: تستند هذه الخاصية الى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به حيث يخطر على الجهات المانحة للتمويل الإسلامي التعامل بالفائدة بكافة اشكالها على اعتبار انها تعد من قبيل الربا المحرم شرعا.

وتعتبر هذه الخاصية من اهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده وابداعاته.

ثانيا: توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي : من أهم الخصائص التي يجب ان تميز التمويل الإسلامي الاستثماري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي فان أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته.

ثالثا: توجيه المال نحو اتفاق المشروع: إن من الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ان يكون هذا التمويل موجها الى كل ما هو مباح في إطار الشريعة الإسلامية فلا تتفق الأموال على ما فيه تحقيق لفساد الفرد والمجتمع.

رابعا: التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الاخلاق الفاضلة: ان من خصائص التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تربية روح الفرد على الاخلاق الفاضلة والصفات الحسنة فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والاتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية.

خامسا: التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وابداعاته: إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي التركيز على تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والابداعية بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه

الطاقات والابداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع فالتمويل الإسلامي يجب ان يكون أداة للتنمية التي لن تتحقق من غير الاهتمام بالفرد وطاقاته. (عبد الجبار و شقراني، 2020.2019، صفحة 29.30)

سادسا: تنوع وتعدد أساليب وصيغ التمويل الإسلامي فمنها:

- ما يقوم على أساس التبرع والإحسان مثل الأوقاف، الصدقات والهبات.
- ما يقوم على أساس المشاركة مثل عقود المشاركة المنتهية بالتمليك وغيرها.
- ما يقوم على أساس الائتمان التجاري كالسلم والإستصناع .....

سابعا: أساليب التمويل الإسلامي تخضع لقاعدتين أساسيتين: هما قاعدة الجدوى الاقتصادية وقاعدة المشروعية أي موافقة أحكام الشريعة الإسلامية .

ثامنا: أساليب التمويل الإسلامي: تتأسس على قاعدة الغنم بالغرم أي على المشاركة والمخاطرة وليس على أساس الضمان او سعر الفائدة الثابت فلا يستفيد طرف على حساب طرف اخر. (عزة، 2023، صفحة 201)

الفرع الثالث: أهداف التمويل الاسلامي

تهدف مؤسسات التمويل الإسلامية الى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد واحكام الشريعة الإسلامية حيث تتمثل هذه الأهداف قيما يلي:

أولا: تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية: تسعى مؤسسات التمويل الإسلامي الى إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الافراد او المؤسسات على أساس المشاركة والمتاجرة واسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها اخذا وعطاءا.

ثانيا: تلبية متطلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية: الدين والثقافة الإسلامية هما السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الإسلامي فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على ان يودعوها في بنوك ربوية.

ثالثا: تحقيق التنمية الاقتصادية: تقع عملية تمويل التنمية الاقتصادية وقيادتها على كامل الجهاز المصرفي ومن ثم تتوقف قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في عملية التنمية على مدى قوته في جذب وتجميع الموارد المالية من الافراد والمؤسسات

ذات الفائض وتجميع الموارد المالية من الافراد والمؤسسات ذات الفائض واستخدامها لاستخدام الأمثل وفق سلم أولويات متفق عليه.

رابعا: تحقيق التكافل الاجتماعي: يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية حافزا وليس هدفا في حد ذاته لان الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية والمالية في نفس الوقت. (وارث، 2022.2021، صفحة 06)

المطلب الثاني: مبادئ وأهمية التمويل الإسلامي

يستند التمويل الإسلامي الى مبادئ الشريعة الإسلامية ويوجه نشاطه الاقتصادي وفقا لأحكامها وقيمها الأخلاقية يقوم على مبادئ أساسية ويسهم في بناء نظام مالي أكثر استقرار وشمولية مع تزايد الاهتمام به أصبح يشكل أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد المالي العالمي.

الفرع الأول: مبادئ التمويل الإسلامي

يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل الربوي اختلافا كبيرا وذلك للتميز التمويل الإسلامي بعدة مبادئ تجعله يتماشى مع الشريعة الإسلامية وتتمثل في ما يلي:

أولا: ارتباطه بالعقيدة

لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها ومنحت ولي الامر حق الاشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام.

ثانيا: الواقعية

تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقية الصحيحة فالأصل في المعاملات هو الالتفات الى المصالح والمقاصد لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات الا ما اشتمل على ظلم كتحريم الربا والاحتكار والغش اما ما خشي فيه ان يؤدي الى نزاع وعداوة بين الناس كبيوع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعديا بل معللا.

ثالثا: تحريم الاكتناز

يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج ولقد حرم الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز " يا أيها الذين امنوا ان الاحبار والرهبان لياكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن

سبيل الله والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون " سورة البقرة الآية 35/34 فالإسلام يحث على رواج الأموال في الايادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته وينال به اثما في المفهوم الإسلامي ويسبب ضائقة وضيق على المجتمع بالمفهوم الاقتصادي.

رابعا: تحريم الربا

الربا بطبيعته يؤدي الى فصل المديونية عن النشاط الاقتصادي ممثلا في التبادل والإنتاج فالفوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائيا مع مرور الوقت بغض النظر على حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفع الإنتاجية ومع نمو المديونية تنمو الفوائد عليه او ما يسمى خدمة الدين والاقساط التي يجب دفعها أولا بأول هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل والمدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل ان يفي بمستحقات خدمة الدين واقساطه ويصبح الوضع غير قابل للاستمرار .

خامسا: مبدا الغنم بالغرم

الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة ويقصد بالمبدأ ان يتحمل الفرد من الواجبات والاعباء بقدر ما يأخذه من الميزات والحقوق حيث يتم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي الى تعادل كفتي الميزان في الواجبات والحقوق فلا تثقل احداهما على حساب الأخرى فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تريد تحقيق أرباح عليها ان تقبل المشاركة في الخسائر ان وجدت ويكون الاتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها ان تكون مماثلة في حالتي الربح والخسارة.

سادسا: الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية

يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الحنيف.

سابعا: مبدا ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد

إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط وانما على مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وكل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة وأقدمها على انشاء العلاقة التمويلية بينهما كما ان التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات

ويزداد وينقص بقدر الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد اما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة. (عياش و مناصرة ، 2016، الصفحات 117-119)

الفرع الثاني: أهمية التمويل الإسلامي

إن أهمية التمويل الإسلامي مستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة كمنهج متكامل للحياة والدور الرائد الذي تحققه مصادر التمويل في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع.

فالتمويل الإسلامي لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط بل انه يوازن بشكل دقيق بين الحاجات المادية والمعنوية فهو يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والاتقان في العمل كما ان التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث ينمي للفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه كما يوجه سلوك الافراد واهدافهم نحو تحقيق النفع لهم ولمجتمعهم. (عبد الجبار و شقراني، 2020.2019، صفحة 31)

المطلب الثالث: اليات التمويل الإسلامي

يقصد باليات التمويل مجموعة الأدوات والصيغ التي تعتمدها البنوك الإسلامية لتوظيف الأموال المجمعة من المودعين والمستثمرين وفق احكام الشريعة الإسلامية، تتميز بتحقيق التوازن بين اهداف البنك وحاجة العملاء للتمويل دون اللجوء الى الربا او الغرر.

الفرع الأول: اليات التمويل القصيرة الاجل

وهي الصيغ التمويلية التي تشكل دينا للمتعامل حيث لا يمتلك الأدوات المقدمة في التمويل كالمرابحة والسلم .....

أولا: البيع بالسلم

- **السلم لغة** :هو السلف

- **أما في الاصطلاح الفقهي**: فالسلم هو بيع عاجل باجل او دين معين او هو بيع يتقدم فيه بيع راس المال أي الثمن ويتأخر فيه المثمن أي المبيع لأجل مسمى او هو بيع موصوف بالذمة وهذه التعاريف كلها بمعنى واحد ولا خلاف بينهما الا من حيث اللفظ وهو غير مؤثر. (تركي، 2019-2018، صفحة 22)

•هو بيع موصوف في الذمة يبدل يعطي عاجلا فالعاجل هو السلعة التي يتعهد البائع بمنحها للمشتري مستقبلا مقابل ثمن معلوم يتم تقديمه اثناء ابرام العقد.

1– أركان عقد السلم: ليكون عقد السلم صحيح يجب توفر ثلاثة اركان:

1.1–العاقدان: لانعقاد السلم لابد ان يكون عاقدان وهما رب السلم (المشتري) والمسلم اليه (البائع) ويجب ان يكونا اهلا للمعاملة والتصرف وان تكون لهما ولاية على العقد.

2.1–الصيغة: الايجاب والقبول والتي تعبر عن اتفاقهما على تكوين العقد.

3.1–المعقود عليه: وهو المسلم فيه وراس المال.

2 –أنواع عقد السلم: لصيغة السلم التي يقوم بها المصرف الإسلامي نميز بين:

1.2–السلم العادي: وفيه يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على السلعة في وقت اجل.

2–2–السلم الموازي: وهنا يقوم الوسيط او البنك بشراء سلعة يتحصل عليهما مستقبلا وبيع سلعة مستحقة في نفس الاجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الاجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشترة بموجب العقد الأول الى المشتري بشرط ان يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال. (بقاش و بن دادا، 2019، صفحة 63)

3. تطبيقات عقد السلم: يعتبر عقد السلم أداة تمويل فعالة في مجال الاستثمار وقد تستخدمه البنوك والمصارف الإسلامية في نشاطاتها من خلال تمويل أصحاب المشاريع الاقتصادية وفي مختلف المجالات.

ويجوز تطبيق عقد السلم فيها كصيغة تمويلية هي كالتالي:

1.3–المجال الزراعي: حيث يصلح في تمويل عمليات زراعية مع المزارعين اللذين يتوقع ان تتوفر لديهم المنتجات في الموسم من محاصيلهم او محاصيل غيرهم، في حالة عدم تمكنهم من توفير محاصيلهم نتيجة ظروف طارئة.

2.3–في مجال الخدمات: وذلك من خلال استخدامه في تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والخدمات الرائجة وذلك بشرائها عن طريق السلم ثم إعادة بيعها بأسعار مربحة.

3.3–المجال الحرفي: ويطبق بيع السلم وذلك بقيام البنك بتمويل الحرفيين وصغار المنتجين من خلال امدادهم بمستلزمات الإنتاج كراس مال سلم مقابل الحصول على منتجاتهم لإعادة تسوقها بربح مجزي.

4.3–المجال التجاري: يستخدم في مجال التجارة الخارجية وذلك بقيام المصرف بشراء المواد الأولية من المنتجين عن طريق السلم ثم إعادة تسويقها عالميا بأسعار مناسبة اما نقدا او بجعل هذه الصادرات راس مال سلم من اجل الحصول مقابلها منتجات صناعية أخرى. (صالح، 2022، صفحة 357)

4–شروط عقد السلم: هناك العديد من الشروط الواجب توفرها في السلم والمسلم نذكر من بينها:

- أن يكون السلم معلوم الجنس أي درهم او دنانير ... وان يتم قبض رأس المال في المجلس قبل افتراق المتعاقدين.
- أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس كأن يكون شعير او قمح والنوع أهو شعير سهلي أو جبلي ..... والصفة أجيد أم رديء والقدر بالوزن او العد.....
- يجب ان يكون المسلم فيه اجلا وجنسه موجود في الأسواق من وقت العقد الى اجل التسليم.
- أن يكون العقد باتا ليس فيه خيار لأحدهما او كليهما.

5. مراحله: يمكن تلخيص الخطوات التنفيذية للتمويل وبصيغة بيع السلم في النقاط التالية:

- ✓ تقديم العميل بطلب للبنك الإسلامي .
- ✓ دراسة البنك للطلب والموافقة عليه.
- ✓ ابرام عقد بيع السلم (تسليم الثمن فورا) .
- ✓ ينتظر البنك الى وقت تسليم السلعة ثم يقوم ببيعها.
- ✓ تسليم السلعة فوق المواصفات المطلوبة وفي الاجل المحدد.
- ✓ يقوم البنك ببيع السلعة والحصول على ربح ناتج عن الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع. (تركي، 2019-2018، الصفحات 23-24)

ثانيا: القرض الحسن

1–تعريفه: القرض يطلق شرعا بمعنى الشيء المقرض بفتح الراء فهو اسم مفعول **من قوله تعالى:**(مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ **ٱللَّهَ** قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ **وَٱللَّهُ** يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ) **سورة البقرة(245)**

•فإن القرض هنا معناه القرض الموصوف بكونه حسنا ويطلق على معنى المصدر بمعنى الإقراض.

ومشروعية القرض الحسن هو الجواز أي جائز فهو يجوز للحاجة وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع. (بن يمينة و بن مصطفى، 2019، صفحة 64)

•يمكن تعريف القرض الحسن على انه ذلك القرض الذي يمنحه شخص لآخر على نحو مجاني أي دون أن يتقاضى في مقابل هذا القرض منافع مادية، هو قرض يدفعه المصرف وفق شروط معينة متفق عليها ولا يتقاضى المصرف أي زيادة عند سداد المبلغ من قبل المقترض.

2 –شروطه: يشترط في القرض لأن يكون حسنا ما يلي:

•يجب ان يكون هذه القروض بدون فائدة مهما كانت صغيرة لكن يجوز ان يعطي المقترض افضل او يزيد عما اقترضه بلا اشتراط مسبق .

•أن يكون المال مملوكا للمقترض فلا يجوز للوكيل ان يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك .

•أن يكون المال المقرض من المثليات وان يكون معلوما ومقدرا.

•على المقترض ان يرد القرض الى البنك نقدا وبنفس العملة التي اقترض بها. (تركي، 2019-2018، الصفحات 24-25)

3– مصادر تمويل صندوق القرض الحسن

•يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة.

•الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان) .

•الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن الذين يعوضون المصرف بإقراضها للناس قرضا حسنا. (بن يمينة و بن مصطفى، 2019، صفحة 64)

ثالثا: البيع بالمرابحة

1–تعريفه: يتعبر أنواع أحد البيوع المشروعة في الفقه الإسلامي وهو جائز لقوله تعالى:﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾

والمرابحة لغة : مأخوذة من الربح وهو الزيادة او العائد وتعني بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة مضافا اليها ربح معلوم والتكلفة تشمل السعر الذي اشترى البائع السلعة به مع تكاليف إضافية مما يدخل في التكلفة الاجمالية لوصول السلعة الى البائع. (عشي و مقاش ، 2017، صفحة 21)

2 –شروطه

•أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع فإذا لم يكن معلوما فالعقد فاسد وهو محل اتفاقه.

•أن يكون الربح معلوما لأنه بعض الثمن والعلم بالثمن شرط لصحة البيع وهو محل اتفاق أيضا.

•أن يكون الثمن في العقد الأول مقابل بجنسه من أموال الربا فان كان كذلك بان اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلا بمثل لم يجز ان يبيعه مرابحة لأن المرابحة بيع الثمن الأول وزيادة والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا.

•أن يكون العقد الأول صحيحا فان كان فاسدا لم يجز البيع لأن المرابحة بيه الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم وبالبيع الفاسد تفسد تسمية الثمن ويجب البدل وهو القيمة ان كان قيميا والمثل ان كان مثليا. (طوايبية، 2016.2015، صفحة 07)

3–مراحل المرابحة: إن عملية المرابحة تقوم على الخطوات التالية:

•يحدد المشتري السلعة التي يريدها.

•يعد المشتري البنك بشراء السلعة إذا اشتراها وعدا ملزما.

•يقوم البنك بشراء السلعة من البائع عن طريق وكيله وقد يكون الوكيل هو المشتري نفسه ان وكله البنك ويدفع البنك قيمة السلعة وبذلك تدخل في ملكه ويقبضها قبضا عرفيا كل سلعة بحبسها.

•يوقع المشتري مع البنك عقد بيع المرابحة ويتسلم السلعة وبهذا تنتهي عملية بيع المرابحة. (موقع الإسلام ويب ، 2004)

الفرع الثاني: اليات التمويل متوسطة الاجل

أولا: التمويل التأجيري

يرد في هذا الصدد المصطلح الإنجليزي leasing حيث يعتبر عقدا بين مؤجر ومستأجر يتضمن ايجار أصول معينة يتم اختيارها بواسطة المستأجر من المنتج او المورد لهذه الأصول ويقوم المؤجر بشرائه وتأجيره للمستأجر مقابل التزام المستأجر بدفع الأجرة المتفق عليها في المواعيد المحددة ولا يعطي عقد التمويل التأجيري او يلقي على عاتقه التزاما بتملك تلك الأصول لا خلال مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد. وفي هذا الصدد يعرف المشرع الأمريكي التمويل التأجيري في المادة (103، 2A) من القانون التجاري الموحد للولايات المتحدة الامريكية بانه (عقد يتيح للمستأجر اختيار او تصنيع او توريد البضائع محل العقد بل يتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد تلك البضائع فيمتلكها المؤجر بغية تأجيرها للمستأجر. (زودة، 2018، الصفحات 156-157)

2– شروطه

من شروط الاجازة ما يلي :

•رضا المتعاقدين كما يشترط في كل منهما كما يشترط في كل منهما الاهلية أي بان يكون كل منهما عاقلا مميزا فلو كان احدهما مجنونا او صبيا غير مميز فان العقد لا يصح .

•معرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تامة .

•أن تكون الاجازة مباحة لا محرم ولا واجب فلا تصح الاجازة على المعاصي ، الصلاة ، الصوم والقتل وغيرها كما يجب ان تكون الأجرة معلومة .

•تعتبر العين المستأجرة امانة في يد المستأجر ليستوفي منها منفعة يستحقها فاذا هلكت لا يضمن حقها اذا تعدى الشروط او كان هناك تقصير في الحفاظ عليها.

3– انواعه

3.1–الاجازة التشغيلية : تقوم البنوك بشراء المعدات والعقارات المختلفة ثم تقوم بتأجيرها الى المستثمرين حسب حاجتهم لمدة تتراوح ما بين 03 ثلاث اشهر و 05 خمس سنوات او اكثر حسب المدة التي يرغب بها العميل فهي تصلح لتمويل جميع أنواع الأصول المعمرة للشركات والمؤسسات الإنتاجية كما تصلح لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة

كالسيارات والثلاجات وغيرها وأثناء فترة الايجار يدفع العميل قسط الايجار للبنك مع حق استخدام الأصل الى غاية نهاية فترة التأجير فيرجع الأصل للبنك .

3.2–الاجازة المنتهية بالتمليك : وتعرف بانها عقد يقوم على فكرة تمويل الزبون من اجل الحصول على ما يريده فيتقنه الممول ويؤجره له مع إمكانية تمليكه له اذا طلب ذلك سواء خلال مدة الايجار او عند نهايتها. (تركي، 2019-2018، الصفحات 28-29)

ثانيا : الاستصناع

1 – تعريفه

•**لغة** : الاستصناع من استصنع الشيء أي دعا الى صنعه .

•**إصطلاحا** : هو عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله هو الصانع. (رزايقية، 2022.2021، الصفحات 548-549)

•**عرفه الشافعي عقد الاستصناع على أنه** : بيع موصوف في الذمة يشترط فيه الصنعة.

•**أما الحنابلة فتعتبره** " بيع موصوف الصنع لا على وجه السلم "

•**عرف النظام رقم 20–20 02 المؤرخ 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020** :المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية عقد الاستصناع على انه " عقد يتعهد بمقتضاه البنك او المؤسسة المالية بسلب سلعة الى زبونة صاحب الامر او بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت وفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين "

2 – شروطه

•أهلية المتعاقدين.

•قابلية محل العقد لحكمه .

•أن لا يكون العقد ممنوعا بمقتضى نص شرعي تحت طائلة البطلان .

•أن يستوفي العقد شرائط انعقاده الخاصة به.

•أن يكون العقد مفيدا.

•بقاء الايجاب صحيحا الى وقوع القبول .

•اتحاد مجلس العقد إضافة الى شروط خاصة .

•أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة.

•العقد الذي يبرم فيه عقد الإستصناع يكون في مجال تعامل الناس فيه.

•ضرب الأجل أي تحديد المدة الازمة لتسليم الشيء المصنوع وقد اختلف فقهاء الأحناف في هذه المسألة . (بن علي و بلعباس، 2024.2023، الصفحات 24-31)

3 – خطواته

إن البنوك الإسلامية تقوم بعملية التمويل بالإستصناع وفقا للخطوات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

•يتقدم العميل بطلب منح السلعة مع تحديد كل المواصفات.

•دراسة البنك الإسلامي لطلب العميل والموافقة عليه اذا كان يتوفر على الشروط الازمة .

•يقوم البنك بإبرام عقد الاستصناع وذلك بأسلوبين.

•يقوم البنك بنفسه بصناعة السلعة المطلوبة من العميل وهو ما يسمى بالإستصناع العادي.

•يعتقد البنك عقد اخر منفصل عن العقد الأول من طرف ثالث يقوم بصناعة السلعة المطلوبة من العميل ثم يشملها البنك للمواصفات المحددة مسبقا وهو ما يسمى بالإستصناع الموازي.

•تسليم السلعة للعميل في الوقت والاجل المحدد.

•يقوم العميل بدفع الثمن كله او تقسيطه الى أقساط معلومة لأجال محددة .

4 – تطبيقه

•**البنك باعتباره مستصنعا:** أي طالبا لمنتجات صناعية ذات مواصفات خاصة وعند حيازته لها يصبح له الحق في بيعها او التصرف فيها بالصيغ المتاحة له كالإجازة والمشاركة والمضاربة .....

•**البنك باعتباره صانعا** : يمكن ان تطلب بعض الشركات والمؤسسات من البنك منتجات صناعية فيقوم من خلال ما يمتلكه من مصانع بإنتاجها لها او يقوم بالتعاقد مع غيره على صنعها. (تركي، 2019-2018، صفحة 30)

ثالثا : البيع الى اجل او بالتقسيط

تعريفه : يعرف على أنه "عقد يقضي بسداد ثمن البيع على عدد محدود من الدفعات في تواريخ معينة، وتنتقل فيه حق ملكية السلعة المباعة الى العميل ابتداء من توقيع العقد ودفع القسط الأول "

والتقسيط في الإسلام : قيام البنك بتسليم السلع المتفق عليها في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن الى وقت محدد ، ويكون التأجيل الكامل ثمن البضاعة او لجزء من هذا الثمن ، وعاداه ما يتم سداد الجزء المؤجل من ثمن البضاعة على دفعات او أقساط وعليه فان البيع بالتقسيط له طرفان :

- **البائع** : وهو الذي يمتلك السلعة ، واذا كان بنكا يقوم بشراء السلعة ثم بيعها بالتقسيط للجمهور.
- **المشتري** : وهو الذي يقوم بشراء السلعة بثمن مقسط فيه .

2 – شروطه : لقد أجاز جمهور العلماء البيع بالتقسيط ولكن بمراعات مجموعة من الضوابط والشروط نجيزها فيما يلي: :

•أن يكون الثمن مؤجلا ومعلوما.

•أن تكون المدة معلومة وقت العقد وتجسيد المدة من وقت تسليم المبيع.

•أن يسلم المبيع حالا.

•بيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه.

•في حالة تأخر المشتري عن سداد الأقساط لا يجوز تحميله أي زيادة في قيمة القسط وانما بنقره إذا كان معسرا ويقاضيه اذا كان مماطلا.

•لا يجوز الزام البائع بقبول الأقساط المعجلة التي يترتب عليها تخفيض في الثمن. (تركي، 2019-2018، الصفحات 44-45)

الفرع الثالث: آليات التمويل طويلة الأجل

تتميز هذه الصيغ بأنها تعطي للمتعامل إمكانية التصرف ، م=كالمضاربة و المشاركة والمزارعة، فيأخد صفة المالك.

أولا: المضاربة

1–تعريفها: المضاربة عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين، أحدهما بالمال (أي رب المال)، والآخر بجهده وخبرته وبراعته (أي المضارب)، وفيهما الغنم والغرم معا، فالمكسب أو الربح يقسم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها ولكن المضارب يشارك بالربح فقط، وعند الخسارة يتحمل رب المال(أو المصرف)الخسارة المالية في حين يتحمل المضارب (أو عميل المصرف)خسارة جهده وعمله بشرط أن لا يكون قد قصر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال، وإذا ثبت العكس فإنه يكون ملزما بضمان الخسارة أي ردها. (الدين، 2010،2011، صفحة 54)

2–أقسام المضاربة

1.2–المضاربة مقيدة: وهي التي يقيد فيها رب المال العامل بتثمير ماله في سلعة معينة أو سوق معين أو بلد معين.

2.2–المضاربة مطلقة: هي التي يوكل فيها رب المال التصرف للعامل ويطلق يده في هذا التصرف فنهما كانت درجة الإطلاق يبقى دائما مقيدا بضابطين هما مصلحة الطرفين (حاضنة رب المال) والعرف التجاري السائد بين الناس في موضوع المضاربة. (حدوش ، 2011،2012، صفحة 43)

3.2–المضاربة الفردية: المعروف أن المضاربة الفردية كانت تمارس غالبا على أساس فردي بين شخص يعمل في المال وهو المضارب، وبين صاحب المال الذي يقدم مال المضاربة.

4.2–المضاربة الجماعية: يجوز أن تكون المضاربة بين صاحب المال واحد وعدة مضاربين بالعمل، كما يجوز أن يضارب واحد بأموال متعددة لعدة أشخاص فيصير عاملا مشتركا في المضاربة.

وتتعدد المحالات التي يمكن المضاربة من خلالها وإن كانت أغلب عبارات الفقهاء على أن العمل في المال يكون عن طريق التجارة والتجارة هي التصرف في المال بالبيع والشراء والغالب التوسع في أنشطة المضارب بحيث تشمل بالإضافة إلى نشاط التجاري البحت كل وسيلة لاستثمار المال وإنمائه. (الدين، 2010،2011، صفحة 56)

وستدل على مشروعيتها من:

***القرآن الكريم**

قوله تعالى: "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم"(سورة البقرة:الآية198)

وقوله سبحانه وتعالى: "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله وذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون" (سورة الجمعة:الآية10)

وقوله عز وجل: "علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله"(سورة المزمل:الآية20)

***من السنة**

روى ابن ماجة عن ماجة عن صهيب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ثلاث فيهن البركة، البيع إلى أجل، والمقارضة، وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع" (سنن بن ماجة)

أخرج مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض" والمضاربة وسيلة من وسائل جلب الرزق، وطريق السليم للكسب الحلال، وفي هذا الحديث دعوة من النبي صلى الله عليه وسلم للسعي، والحث على طلب الرزق، بالوسائل التي لا تخالف مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

*من الاجماع: روي عن جماعة من الصحابة أنهم دفعوا مال اليتيم مضاربة، منهم عمر وعثمان وعلي، وعبد الله بن عمر، وعائشة، رضي الله عنهم. ولم ينقل أنه أنكر عليهم أحد، فكان إجماعا.

وقال الجزيري: أجمع المسلمون على جواز ذلك النوع من المعاملة ولم يخالف فيه أخد، وقد كان معروفا في الجاهلية فأقره الإسلام لما فيه من المصلحة وذلك من شأنه في كل الشريعة، فهو دائما يبحث عن مصلحة ليقرها ويحث على تحصيلها، ويحذر من المفسدة والدنو منها، حيث يعيش المجتمع عيشة راضية، يستعين بعض أفراده ببعض فيما يعود عليهم جميها بالخير والسعادة. (المانع، 2021، الصفحات 229-231)

3-شروطها

- أن يكون رأس المال من النقود، وألا يمون رأس المال دينا لصاحب المال على المضارب.
- أن يمون رأس المال معلوما من حيث القدر والجنس والصفة.

•أما من حيث الضمانات في المضاربة فإن للبنك الإسلامي أن يطلب ضمانات شخصية مناسبة ضد تقصير المضارب وعدم التزامه بشروط المضاربة.

4–خطواتها

•يتقدم أصحاب رؤوس الأموال بمدخراتهم بصورة فردية إلى البنك الإسلامي وذلك لاستثمارها لهم في المجالات المناسبة.

•يقوم البنك بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمرشحة للتمويل.

•يخلط البنك أموال أصحاب رؤوس الأموال ويدفع بها إلى المستثمرين كل على حدة، وبالتالي تنعقد مجموعة من شركات المضاربة الثنائية بين البنك والمستثمر.

•تحتسب الأرباح في كل سنة بناء على ما يسمى التقويم لموجودات الشركة بعد حسم النفقات.

•توزع الأرباح بين الأطراف الثلاثة، صاحب المال والبنك والمضارب. (تركي، 2019-2018، الصفحات 33-34)

ثانيا: المشاركة

1–تعريفها:هي عقد بين طرفين أو أكثر، يساهم كل منهم بنسبة معينة في رأس المال، بحيث يتم اقتسام الأرباح المحققة من المشروع وفق ما تم الاتفاق عليه، على أن تشترك جميع الأطراف في الخسارة الناتجة حسب مساهمة كل منهم. وتعتبر أسلوبا من أساليب التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية التي تدخل كشريك بنسبة من رأس المال في المشاريع التي تراها مناسبة. (بورقبة، 2021،2022، صفحة 69)

ونستدل على مشروعيتها:

*من القرآن الكريم: قال تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى"(سورة المائدة:الآية02)، فكل عمل يجلب الخير للفرد أو المجتمع، أو يدفع عنه شرا فهو بر وتقوى إذا توافرت له النية الصالحة.

*من السنة النبوية الشريفة: يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "يد الله على الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فإن خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما". رواه أبو داود

ويروي الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه أنه يقول: "أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه خرجت من بينهما، وجاء الشيطان" رواه أبو داود (تركي، 2019-2018، الصفحات 34-35)

2–شروطها

•أن يكون رأس المال من الأموال التي تتمتع بالقبول العام، ولا يشترط تساوي حصة كل شريك.

•أن يتم تحديد نصيب كل شريك في الربح على أن يكون جزءا مشاعا غير محدد المقدار، ولا يشترط تساوي حصة كل شريك مع الآخر في الربح، أما الخسارة فتوزع حسب نسبة مشاركة كل طرف في رأس المال.

•أن يتم تقديم رأس المال من الأطراف، دون أن يكون دينا في ذمة أحد الشركاء.

•أن يتم توزيع الربح بعد اقتطاع كافة المصروفات والتكاليف اللازمة لتقليب المال في دورة تجارية كاملة.

3–إجرائتها تتم عملية المشاركة في البنوك الإسلامية سواء كانت مشاركة قصيرة الأجل اي في صفقة معينة أو مشاركة ثابتة في رأسمال مشروع ما أو مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك فإنها تتم وفقا للخطوات التالية:

•يتقدم العميل بطلب التمويل بالمشاركة مرفقا بمجموعة من الوثائق تخص العملية المراد تمويلها. بالإضافة إلى دراسات الجدوى خاصة إذا كانت عملية مشاركة تخص مشروع جديد.

•يقوم البنك بدراسة هذا الطلب وكذلك جمع المعلومات والبيانات اللازمة لتقييم العميل والعملية المستهدف تمويلها.

•يقوم البنك باتخاذ القرار المناسب فإذا كان القرار بالرفض أو تأجيل فإنه يخطر العميل بذلك، أما الطلبات التي اتخذ القرار بقبولها فإنه يخطر العميل للحضور لتوقيع العقد الذي يتضمن جميع شروط المشاركة.

•بعد أن يتم توقيع العقد تبدأ مرحلة التنفيذ والتي يقصد بها تقديم كل طرف لحصته، في رأس المال حسبما تم الاتفاق عليه في العقد، وفي الغالب يتم فتح حساب جاري باسم المشاركة في البنك ثم يبدأ العميل الشريك في العمل واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ العملية.

•يقوم البنك الإسلامي بعملية المتابعة التي تعد أمرا مهما وضروريا لمحافظة البنك الإسلامي على أمواله وأموال المودعين، وكون البنك في العادة يتفق مع العميل على مباشرة العمل والتنفيذ لوحده فإن هذا لا يمنع حق البنك في متابعة هذا التنفيذ للتأكد من أنه يتم حسب المتفق عليه. (بورقبة، 2021،2022، الصفحات 69-70)

ثالثا: صيغ الشبيهة بالمضاربة والمشاركة

أ. التمويل بالمزارعة

1–تعريف: تعتبر المزارعة شركة بين طرفين أو أكثر لدى احدهما الارض التي لا يستطيع زراعتها ويقدم الآخر العمل والجهد والخبرة والقدرة على زراعتها ومن ثم فإن طرفي عقد المشاركة من خلال الصيغة المزارعة هما صاحب الأرض الذي يساهم برأس المال الذي تمثله الأرض والمزارع الذي يساهم في المشاركة في هذه العملية لخبرته ويتم توزيع الناتج بين الطرفين.

2–مشروعيتها: إن عقد المزارعة من أكثر الأساليب التمويلية التي شاعت، واتسع استخدامها وبالذات في العصر الإسلامي الأول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي زمن الخلفاء الراشدين وهو الأمر الذي يدل على مشروعية المزارعة ويؤكدها ما ورد في القرآن الكريم في الحث على المزارعة بهذه الصيغة وما ورد في السنة النبوية الشريفة في تلك الفترة الزمنية وأستمر العمل بها بعد ذلك.

3–شروطها

- قيام أحد أطرافها بتقديم الأرض وتقديم رأس المال والعمل من الطرف الآخر في الزراعة.

- تقديم أحد أطرافها الأرض وتقديم العمل من الطرف الآخر والاعتماد في توفير رأس المال اللازم لعملية المزارعة على التمويل الذي يوفره الطرف الآخر كالمصارف الإسلامية مثلا، وفي هذه الحالة تكون المشاركة متعددة الأطراف، صاحب الارض والعامل فيها والممول الذي يوفر المال لعملية الانتاج التي تتم من خلال صيغة المزارعة. (حدوش ، 2011،2012، الصفحات 46-47)

ب. المساقاة

1–تعريف: عقد بين شخصين أحدهما يملك الأشجار وآخر عامل له خبرة بمعالجة الشجر وخدمته وسقيه والعناية به على أن يقوم الأخير بخدمة الشجر الذي يقدمه الأول خلال مدة معلومة في مقابل نسبة شائعة معلومة يتفقان عليها مسبقا من الثمر الخارج من ذلك الشجر.

ويتضح أن المساقاة عبارة عن شركة بين شخصين أحدهما مالك للأشجار يبحث عن ينكيها وآخر يملك الجهد لذلك على أساس أن يوزع الناتج بينهما حسب الإتفاق.

2–مشروعيتها

لقد تجلى في بيان مشروعيتها ذهاب الأئمة الثلاثة(الإمام مالك بن أنس والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل) للقول بصحتها مستدلين بالأثر الوارد فيها وهو تعاقد الرسول صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر، ومع العلم أن الشافعية قصرها على النخيل و الكرم.

3–شروطها

فالمساقاة كالمزارعة حكما وشروطا بحسب ما يليق بها، فاشتراط بين البذر وريه وصلاحية الأرض للزراعة لامعنى له في المساقاة، وإذا لم تذكر مدة في المساقاة فإنها تقع على أول ثمر يخرج في تلك السنة، وإذا ذكرت مدة فإنما أن يكون خروج الثمرة فيها محققا أو ممتنعا عادة أو محتملا، فالمساقاة ويقسم الخارج بينهما على حسب شروطهما وإن تأخر خروج الثمرة عن الوقت المسمى فسدت المساقاة ليتبين الخطأ في المدة المسماة ويكون للمساقي أجر مثل عمله ليدوم عمله إلى إدراك النمو، و إن لم يخرج شيء أصلا فلا شيء لأحدهما على الآخر لأن ذهاب الثمر يكون إذا بآفة فلا يتبين فساد المدة فيبقى العقد صحيحا. (زايدي ، 2016،2017، صفحة 54)

المبحث الثالث: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعدد الدراسات والأبحاث حولها، رغم اتفاق الباحثين على مجمل خصائصها وأهميتها، إلا أنهم وجدوا صعوبة إن لم نقل عجزا في تحديد تعريف جامع ومانع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا سنتناول في هذا المبحث إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التعريج على بعض التعريفات الدولية، مع التطرق لأهم أشكالها، و عرض أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر صعب، حيث يختلف تعريفها من دولة إلى أخرى، إلا أن أهميتها وخصائصها متفق عليه بين الباحثين.

أولا: صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن الصعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود مجموعة من القيود تتمثل أهمها فيما يلي:

1–العوامل الاقتصادية: وتضم ما يلي:

1.1–الاختلاف في مستويات النمو: ويقصد به التطور اللا متكافئ بين مختلف الدول و اختلاف مستوياته، إضافة إلى شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي من فترة لأخرى، فالمؤسسات الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسات صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، وكذلك يؤثر مستوى التكنولوجيا والذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية.

2.1–تنوع الأنشطة الاقتصادية: يمكن تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الممارس إلى ثلاث قطاعات رئيسية:

- **القطاع الأولي:** يضم هذا القطاع المؤسسات التي تستخدم أحد عوامل الطبيعة كعنصر رئيسي، مثل الزراعة والصيد واستخراج الخامات.
- **قطاع ثان:** يضم المؤسسات التي تشتغل في ميدان إنتاج السلع وتحويلها.
- **قطاع ثالث:** والمتمثل في قطاع الخدمات، كالنقل والتوزيع و التأمين. (سعايدية، 2024.2023، الصفحات 13-14)

2–اختلاف درجات النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن

الهياكل الاقتصادية، ويترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر، فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول. (بلونيس و هادف ، 2019.2018، صفحة 02)

3–تعدد الأطراف المعنية بها: لقد تعددت تخصصات المهتمين بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بحيث نجد علماء الاقتصاد بالدرجة الأولى، المستثمرين والحكومات التي تعتمد على مهارات المختصين في المجال القانوني.

*علماء الاقتصاد: يهتم علماء الاقتصاد بكل من حالة الاقتصاد و تركيبته، يهمهم معرفة عدد الوحدات التي يتكون منها ونشاطها (فيما كانت صناعة أو خدمة مثلا)، وحجم عوامل الانتاج التي تستخدمها (رأس المال، العمالة وغيرها)، وكذلك مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الخام.

*علماء الادارة: يهتم علماء الادارة بكل المؤسسات على اختلاف أحجامها، لأن تنظيم وإدارة هذه المؤسسات يتأثر بعدد العاملين فيها، فإن كثيرا منهم يعرفون الحجم من خلال الاعتماد على معيار عدد العمال.

*المستثمرون: يحتاج من يرغب بإقامة مؤسسة خاصة به أن يعطيها اسما فمثلا إذ قرر شخص أو مجموعة أشخاص بالاستثمار في مشروع ما ، قد يشرون إليه بعدة تسميات.

*الحكومة: تحتاج الدولة لأن تعطي أسماء للمؤسسات والمشاريع التي تمنحها تراخيص لممارسة نشاطُ اقتصادي، وتستعمل في ذلك المختصين في المجالين الاقتصادي والقانوني.

4–تعدد معايير التعريف: إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود كم هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا هناك أكثر من ثمانية وعشرين معيارا، منها في الحسبان الحجم والقياس كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعيار يمكن أن يحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بعض الدول

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بعض الدول وذلك باختلاف المستوى الاقتصادي، والتكنولوجي لكل دولة وفيما يلي يمكن ملاحظة هذا التباين في مختلف تعاريف الدولة والمتمثلة في:

•**تعريف الاتحاد الأوروبي**: حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996من طرف الاتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

-المؤسسة المصغرة هي المؤسسة تشغل أقل من 10 أجزاء.

-المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5ملايين أورو.

-المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو. (كرزازي و شيباني، 2021.2020، الصفحات 16-18)

•**الولايات المتحدة الأمريكية**: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها المؤسسة التي يعمل بها 250 عامل، ويمكن أن يصل العدد إلى 1500عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن تسعة ملايين دولار.

•**اليابان**: في اليابان تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا قل عدد العاملين عن 300عامل ورأس المال قدره 280ألف دولار.

•**إنجلترا**: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجلترا على أنها مؤسسة يعمل بها 200عامل، ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار.

•**ألمانيا**: تعرف ألمانيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا، ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل.

•**مصر**: عرف بنك التنمية الصناعية في مصر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي لا يزيد رأس المال الثابت للمستثمر فيها عن 350 ألف جنيه، وارتفع هذا الحد إلى 420ألف عام 1983، وإلى نصف مليون جنيه عام1984. (بلونيس و هادف ، 2019.2018، صفحة 05،06)

•**وتعرف بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة"** تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدرتها وإمكانياتها الذاتية "

ومن خلال ما سبق لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. (حميدي و عويناان، صفحة 02)

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتفق البحوث والدراسات العلمية والتجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال مساهمتها في إنشاء مناصب عمل، وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات.

هذا التوجه أدى بالعديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اعتماد مختلف البرامج وضبط مجموعة من الإجراءات والقوانين الكفيلة بالتطوير والترقية، هذا إضافة إلى:

–المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى.

–ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص.

–الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في تقليل من الاستيراد. (بوشرف و بوخبزة ، 2014، صفحة 177)

–تنمية المواهب و الابداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، حيث تشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها المؤسسات الكبرى.

–تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة توزيع السكاني والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

–دعم الاستهلاك فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطي الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد من الدخل القومي، كما أن الانخفاض النسبي في

أجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة يؤدي لأن تكون قابلية للاستهلاك هذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، نسبة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك، وبصفة خاصة نحو السلع المحلية الأكثر تداولا و استهلاكا. (رحيم، 2018.2017، الصفحات 10-11)

رابعا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات تميزها عن المؤسسات الكبيرة من أهمها نذكر ما يلي:

•**سهولة التأسيس(النشأة)**: تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها ويعتمد على جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي حاجات في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

•**الاستقلالية في الادارة**: تتركز جل القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، يتوقف نجاح المؤسسة على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة.

•**سهولة و بساطة التنظيم**: تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة بها عدد أكبر من العمال مقارنة بالصغيرة والمصغرة وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين الاقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام التوفيق بين المركزية لغرض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لغرض السرعة التنفيذ.

•**مركز التدريب الذاتي**: تميز مركزا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم أنشطتهم الانتاجية باستمرار هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية.

•**تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد**: وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، وخارجها فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق. (بطاش و بن نعيمة، 2014.2013، الصفحات 10-11)

•**تلبية طلبات المستهلكين**: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي يجعلها موجهة أكثر للإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبيرا إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجها إلى صناعة منتجات أخرى.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي.

•**ارتفاع جودة الإنتاج:** بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المحالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارات الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير، يساعد ذلك علة وجود حوافز للعمل والابتكار والتجديد والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر والرغبة في الانجاز وتحقيق الاسم التجاري مع الشهرة، مما يؤدي إلى زيادة الربحية نتيجة زيادة الحجم الأعمال والمبيعات، وأيضا يساعد الاتصال الشخصي بالزبائن والعملاء على دقة وسرعة التعرف على الاحتياجات وتبادلاتها.

•**محدودية الانتشار الجغرافي:** إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل.

•**تعديل الميزان التجاري:** غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة فعالة في عملية إحلال وتعويض المنتجات المستوردة وذلك بتصنيعها من جهة، ومن جهة أخرى نجدها تساهم في تصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية، فهي من خلال هاتين العمليتين تساهم في إعداد تركيب الميزان التجاري في البلد الذي تمارس في نشاطها.

•**إتاحة فرص العمل:** بسبب استخدام هذه المشاريع أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة فإنها تساعد على توفير فرص عمل لأكبر عدد من العاملين، كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم، والاطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والانسانية بينهم مما ينعكس إيجابا على إنتاجيتهم، وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة الواحدة، وتتيح هذه المشاريع فرص كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة. (دحمون و يحمدي ، 2017.2016، الصفحات 50-52)

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتنوع معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تختلف هذه التصنيفات من بلد لآخر و فيما بلي نحاول ابراز أنواعها و أشكالها حسب المعايير المعتمدة :

أولا: حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

تصنف إلى أربعة أصناف وهي:

1– المؤسسات الخدمية: وهي مؤسسات تقوم بتقديم خدمات لعملائها، كما يمكن أن تقدم هذه خدماتها للمؤسسات الشركات الانتاجية الصناعية في شكل استشارات قانونية وخدمات محاسبية وتقنية مختلفة، ما يميز هذا النوع من المؤسسات أنها سهلة الإنشاء وتمتاز بقلة الحواجز الادارية والقانونية.

2–المؤسسات التجارية: يشمل هذا النوع المؤسسات التي تنشط في مجال شراء وتخزين وإعادة بيع المنتجات سواء بيعها مباشرة أو تغليفها وتعبئتها بهدف تحقيق الأرباح مثل مؤسسات التجارة بالتجزئة أو الجملة لمختلف المنتجات.

3–المؤسسات الصناعية: تقوم هذه المؤسسات بإنتاج سلع استهلاكية مثل الصناعات اليدوية أو ورشات الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية في الإنتاج، أو تلك التي تقوم بإنتاج سلع إنتاجية لبعض الأجزاء التي تدخل في إنتاج سلع أخرى مثل الصناعات المغذية للسيارات والصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة.

4–المؤسسات ذات الطابع الزراعي: ويتعلق الأمر بتلك المؤسسات التي تنشط في مجال الأرض وكذا الثروة الحيوانية أو هي تلك الأنشطة المتعلقة باستغلال الأرض والطبيعة وعموما تشمل هذه المؤسسات النشاط المتعلق بكل من النشاط النباتي النشاط الحيواني، الثروة السمكية، استصلاح الأراضي، وتعتبر هذه المؤسسات غاية في الأهمية نتيجة دورها في الحفاظ على الأمن الغذائي غير أنها لا تحظى بالاهتمام اللازم من قبل مهندسي السياسات الاقتصادية للكثير من الدول خاصة النامية منها. (بوساق، 2021.2020، الصفحات 20-21)

ثانيا: حسب طبيعة العمل

يمكن أن نميز بين نوعين من المؤسسات:

1–المؤسسات المصنعة: تشمل جميع المصانع الصغيرة و المتوسطة و تتميز بتقسيم العمل و تعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير واتساع أسواقها و طبيعة السلع المنتجة.

2–المؤسسات الغير مصنعة: هي مزيج بين النظام العائلي و النظام الحرفي حيث يعتبر الإنتاج العائلي الوجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل في تنظيم العمل ، اما الإنتاج الحرفي فيصنع بموجبه سلع أو منتوجات حسب احتياجات الزبائن. (كرزازي و شيباني، 2021.2020، صفحة 24)

ثالثا: حسب الشكل القانوني

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير القانونية إلى أصناف يمكن توضيحها في ما يلي:

1- شركات الأشخاص: تقوم هذه المؤسسات على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء كونها تضم أشخاصا يعرفون بعضهم. وتعرف شركات الأشخاص في مواضيعها بأن لها طريق تقديم حصة من رأس المال مقابل الحصول على جزء من الأرباح، وتتخذ أحد الأشكال التالية:

1.1-شركات تضامن: وهي الشركات التي تتأسس بين شريكين يكونان كافة الشركاء ملتزمين بالتضامن فيما بينهم في سداد ديون الشركة من أموالهم الخاصة.

2.1-شركات توصية بسيطة: وهي التي يوجد بها نوعان من الشركاء، شركاء متضامنون، كما في شركات التضامن، ويسألون بالتضامن فيما بينهم عن الديون الخاصة عن ديون الشركة، وشركاء موصون لا يسألون إلا بمقدار حصصهم في الشركة ولا يشاركون في إدارتها وتحدد مسؤوليتهم بمقدار حصصهم في رأس المال.

2- شركات الأموال: وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي أي ما يقدمه الشريك من حصة في رأس المال، ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من:

1.2-شركات ذات مسؤولية محدودةSARL: وهي التي لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا، لا يكون أي منهم مسؤولا إلا بمقدار حصته، ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء فيها عن اثنين، حيث ينقسم رأس المال فيها إلى حصص ولا يجوز التنازل عنها إلا بمقتضى محرر رسمي ما لم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك، كما لا يجوز لهذا النوع من المؤسسات أن تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك والأخطار.

2.2-شركات المساهمة: تتكون من أشخاص يساهم كل منهم في رأس المال بأسهم تقدم للتسليم والتداول، ولا يسأل الشركاء في ديون الشركة عن أموالهم الخاصة، بل تتحدد مسؤوليتهم بما يملكونه في أسهم الشركة، والمساهمون ينتخبون مجلس الإدارة الذي يدير الشركة، وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة تسمى اللجنة التنفيذية أو ينتخب المجلس عضوا منتدبا ينفرد في تنفيذ السياسة العامة.

3.2-شركات التوصية بالأسهم: وهي نوع وسط بين التوصية البسيطة وشركات المساهمة، ينقسم رأسمالها إلى مجموعة أسهم بها شركاء متضامنون وآخرون مساهمون، والشركاء المتضامنون لهم الحق في التنازل عن الحصص، أما هذه الشركات مجلس مراقبة يكون من ثلاثة مساهمين على الأقل أو من غيرهم. (بوساق، 2021.2020، الصفحات 21-22)

رابعا: حسب توجهها

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوجه إلى الأشكال التالية:

1-المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية بأن مكانها المنزل و تستخدم العائلة كيد عاملة يتم إنشاؤها بمساهمة من العائلة و تنتج في أغلب الأحيان منتجات تقليدية للسوق و بكميات محدودة من السلع لفائدة المصنع الموجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية (المعالجة الجانبية) و هذا في بعض الدول الصناعية الكبرى مثل اليابان ، سويسرا ، أما في البلدان النامية فإن نسبة كبيرة منها تنتمي إلى قطاع الاقتصاد تحت أراضي فهو قطاع سراديب و الذي يرتكز في بعض الفروع كالنسيج و تصنيع الجلود.

2-المؤسسات التقليدية: و يقترب أسلوب تنظيمها من المؤسسات العائلية لكن لجوئها للاستعانة بعمل الأجير جعلها تتميز بشكل كبير عن المؤسسات المنزلية في كون مقر إقامتها و نشاطه هو محل مستقل عن المنزل (ورشات صغيرة) مع إبقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في القيام بأشغالها .

3-المؤسسات الصغيرة الموجهة نحو الصناعات الحديثة: و يظهر معنى هذه الأخيرة من خلال العقود الباطنية التي تعتبر بمثابة العلاقة بين المؤسستين حيث تقوم المؤسسة الأولى بتوجيه منتجاتها إلى المؤسسة الأخرى في حين تتخلى هذه الأخيرة عن أحد أنشطتها للمؤسسة الباطنية. (آيت عكاش و قرومي ، 2013، الصفحات 230-231)

خامسا: حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى:

1-مؤسسات إنتاجية لاستهلاكية: يشمل نشاطها في تصنيع المنتجات الغذائية، وتحويل المنتجات الفلاحية، ومنتجات الجلود الداخلية، والنسيج والورق، ومنتجات الخشب، ومشتقاته.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: تشمل المؤسسات المختصة في التمويل العادي الصناعات الهيكلية، والكهربائية، والصناعات الكيميائية، والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر، والمناجم وهذه الصناعات هي من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: من مميزات صناعة سلع التجهيز ما يلي:

* احتياجها لرؤوس أموال كبيرة وهذا ما لا يتماشى وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* احتياجها إلى آلات ضخمة، والتي تمتاز بتكنولوجيا جد حديثة، وعالية الإنتاج.

* يقتصر نشاطها في بعض الأنشطة البسيطة مثل تركيب، وصناعة بعض التجهيزات البسيطة.

* بالنسبة للدول المتطورة، أما الدول النامية نجد نشاطاتها لا تتعدى مجال الصيانة، وإصلاح بعض الآلات، وإعادة تشغيل النقل وغيرها. (كرزازي و شيباني، 2021.2020، الصفحات 25-26)

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في الاقتصاد، لكنها تواجه تحديات تعيق تطورها، مثل المعوقات المالية والإدارية والتسويقية والتكنولوجية والقانونية، تؤثر هذه الصعوبات على تمويلها وإدارتها وتسويق منتجاتها واعتمادها على التكنولوجيا، إلى جانب التعقيدات التنظيمية، لذا يتطلب نجاحها حلولًا مبتكرة ودعمًا مستمرًا لتعزيز استقرارها ونموها.

الفرع الأول: المعوقات الإدارية و التنظيمية

تتعرض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعديد من المشاكل الإدارية و كذا التنظيمية سواء قبل إنشائها أو بعد ذلك و مشاكل تنظيمية منها ما هو متعلق ببيئتها الداخلية و المتمثلة في الأشخاص العاملين بها و نقص الثقافة التنظيمية لديها و من أهم المشاكل و المعوقات الإدارية و التنظيمية نذكر النقاط التالية:

– صعوبة إجراءات التسجيل و الترخيص الخاصة بتأمين هذه المؤسسات و تعقيدها من طرف الجهات المسؤولة إلا نادرا.

– ضعف المستوى التعليمي و الثقافي لدى العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحيانا، ما ينجر عنه نقص الخبرة الفنية في الإدارة و كذا صعوبة التعامل مع الإدارات ذات الصلة و قلة الاهتمام كذلك بجوانب الصحة و السلامة المهنية.

– ضعف قاعدة المعلومات عند المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو إيجاد صعوبة في الحصول عليها و هذه الإحصاءات تعد مهمة لكل مؤسسة في معرفة نوعية النشاطات التي تهتم بها بقية المؤسسات و التعرف على تقنيات الحديثة المستخدمة و غيرها ناهيك عن غياب التنسيق سواء مع الجهات المعنية او المؤسسات فيما بينها.

–غياب دور أجهزة و هيئات الدولة في رعاية هذه المؤسسات حق رعايتها لتجاوز الكثير من المشاكل التي تواجهها و تسهيل دخولها الى الأسواق بطرق سلسة و دون تعقيدات إدارية خاصة.

•تبقى هذه من أهم المشكلات و المعوقات التي تعاني منها جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لو أن هناك مؤخرا بعض الاهتمام من الدولة في تذليل بعض الصعوبات التنظيمية و تقديم تسهيلات عديدة لتشجيع الشباب على الاستثمار غير إنشاء مؤسسات صغيرة. (عثماني و بختي، 2020، صفحة 62)

الفرع الثاني: المعوقات المالية و القانونية

أولا: المعوقات المالية

يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم، إذا توفرت مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها، يمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

• مشاكل متعلقة الحصول على التكلفة الاستثمارية المناسبة للمشروع.

• مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع.

• مشاكل تتعلق لضمات التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد. (محفوظي، عيجولي، و محفوظي، 2023، صفحة 49)

ثانيا: المعوقات القانونية.

إن فهم القضايا القانونية و التشريعية أمر حيوي للشركات و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأنه يساعد في ضمان الامتثال وتعزيز النمو المستدام، في بيئة الأعمال الديناميكية اليوم، يجب على الشركات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التنقل عبر قوانين ولوائح مختلفة، بما في ذلك:

•قوانين العمل.

•الالتزامات الضريبية.

•حقوق الملكية الفكرية.

•اللوائح الخاصة بالصناعة.

فمن خلال التعرف على هذه الأطر القانونية:

•يمكنك التخفيف من المخاطر.

•تجنب العقوبات المحتملة.

•تعزيز مصداقية عملك.

وفي النهاية، إن معالجة المخاوف القانونية وتشريعية بشكل استباقي لا تحمي مؤسستك فحسب، بل تضعها أيضًا في وضع يسمح لها بالنجاح والاستمرار في السوق.

التعقيدات القانونية واللوائح: قد يكون التنقل عبر التعقيدات القانونية واللوائح أمرًا صعبًا بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع تأسيس وتنمية عملك، يجب عليك الامتثال لعدد لا يحصى من القوانين التي تحكم كل شيء من ممارسات العمل والالتزامات الضريبية إلى حقوق الملكية الفكرية وحماية المستهلك.

كما أن المشهد التنظيمي ليس واسعًا فحسب، بل يخضع أيضًا لتغييرات متكررة، مما يجعل من الضروري أن تظل مطلعًا على التشريعات ذات الصلة.

وإن عدم الالتزام بهذه القواعد قد يؤدي إلى فرض عقوبات كبيرة أو حتى اتخاذ إجراءات قانونية، مما يؤكد على الحاجة الملحة إلى التوجيه القانوني الفعّال والتخطيط الاستراتيجي المصمم وفقًا للظروف الفريدة لشركتك الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وللتخفيف من هذه المخاطر، ضع في اعتبارك تنفيذ إطار امتثال منظم يتضمن عمليات تدقيق منتظمة وتدريب الموظفين على المسائل القانونية.

الرسوم والضرائب العالية: تفرض الرسوم والضرائب المرتفعة تحديات كبيرة على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وغالبًا ما تخنق إمكانات نموها.

يمكن أن تؤدي هذه الأعباء المالية إلى إجهاد الموارد المحدودة، وتحويل الأموال بعيدًا عن الاستثمارات الحيوية مثل الابتكار وتطوير الموظفين.

وبصفتك مالكًا للأعمال، قد تجد أن التنقل بين القواعد الضريبية المعقدة ودفع رسوم كبيرة قد يكون أمرًا مرهقًا، كما تؤثر هذه البيئة على صافي أرباحك، بل وتحد من قدرتك على المنافسة بفعالية في سوق سريعة التطور.

وفي النهاية، يعد معالجة هذه القضايا أمرًا ضروريًا لتعزيز نظام بيئي أكثر دعمًا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتزدهر وتساهم في النمو الاقتصادي. (الغرسي ، 2024)

الفرع الثالث: المعوقات التسويقية و التكنولوجية

أولا: المعوقات التسويقية

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل تسويقية ناجمة عن ضيق السوق المحلي و التشابه الكبير في المنتجات بين هذه المشروعات لإتباعها أسلوب المحاكاة في الإنتاج و نقص المعرفة إضافة إلى ضعف الإدارة التسويقية و كذا ضعف الجهود الترويجية نذكر منها:

– نقص الكفاءات التسويقية و عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية.

– نقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل المناقشة و شدتها بين هذه المؤسسات الكبرى من ناحية و المنافسة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية و المؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى.

– نقص الخبرة و ظهور صناعات و منتجات بديلة باستمرار و بتكلفة أقل إضافة إلى عدم وجود أسواق جديدة و ضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق الغير منضبط للسلع المستوردة من جهة و لضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى. (حدوش ، 2012،2011، صفحة 23)

–وجود فائض في المعروض في الإنتاج.

–ضعف في رأس المال اللازم للتسويق و الحملات الدعائية مما يؤدي إلى فشل المشروعات. (زعلاني و مزعاش ، 2010.2009، صفحة 26)

–ضعف الوصول للعملاء: تكافح العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع ضعف الوصول إلى العملاء، مما قد يعيق إمكانات نموها بشكل كبير.

وغالبًا ما تؤدي: ميزانيات التسويق المحدودة، الافتقار إلى الخبرة، وعدم كفاية الحضور عبر الإنترنت، إلى تفاقم هذه المشكلة وعلاوة على ذلك، فإن تحدي المنافسة مع الشركات الأكبر حجمًا، والتي لديها المزيد من الموارد للإعلان المكثف، يمكن أن يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشعر بالعزلة وعدم الاهتمام، وللتغلب على هذه الحواجز،

يجب على الشركات و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الاستفادة من استراتيجيات التسويق المبتكرة والمنصات الرقمية للتواصل مع جمهورها المستهدف بشكل فعال.

ثانيا: المعوقات التكنولوجية

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم تحديات كبيرة تتعلق بقضايا التكنولوجيا و التحول الرقمي حيث لم يعد دمج التقنيات المتقدمة اختياريا بل اصبح ضرورة للبقاء و القدرة التنافسية و هي كالتالي :

–ضعف البنية التحتية التكنولوجية: تواجه العديد من الشركات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات في البنية التحتية للتكنولوجيا الضعيفة مما يعيق كفائتها و قدرتها التنافسية بشكل عام.

-كما يمكن أن تؤدي أنظمة الأجهزة والبرامج القديمة إلى توقف متكرر وانخفاض الإنتاجية.

-بالإضافة إلى ذلك، تعرض تدابير الأمن السيبراني غير الكافية البيانات الحساسة للخطر مما يزيد من تعقيد التحديات التشغيلية.

ومع نمو العمل، تصبح معالجة نقاط الضعف في البنية التحتية هذه أمرًا حيويًا لضمان النجاح المستدام والبقاء في مقدمة السوق.

ويمكن أن يعزز الاستثمار في حلول التكنولوجيا الحديثة قدرات التشغيلية وقدرت على الصمود بشكل كبير.

-عدم القدرة على مواكبة التطورات الرّقمية: غالبًا ما تكافح المشاريع أو المؤسسات لصغيرة والمتوسطة الحجم لمواكبة التطورات الرقمية السريعة.

وينبع هذا التحدي من الموارد المحدودة، سواء المالية أو البشرية، والتي تعيق قدرتها على الاستثمار في التقنيات الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المشهد الرقمي سريع التطور التكيف والتعلم المستمر، مما يخلق فجوة تجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم صعوبة في سدها ، وبالتالي، فإن عدم قدرتها على تبني التحول الرقمي يمكن أن يخنق النمو ويقلل من الميزة التنافسية ويعيق الابتكار الشامل.

ولكي تزدهر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصاد اليوم، فإن معالجة هذه الفجوات الرقمية أمر بالغ الأهمية. (الغرسي ، 2024)

المبحث الرابع: إسهام البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في التنمية الاقتصادية لكنها تواجه تحديات تمويلية تعيق نموها و توفر البنوك الاسلامية حلولا بديلة تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية لدعم هذه المؤسسات لذا سنتناول في هذا المبحث دور البنوك الإسلامية في تمويلها.

المطلب الأول: مدى ملائمة الصيغ الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد قدم لنا الاقتصاد الإسلامي أساليب و صيغ تمويلية بديلة تقوم على أساس التعامل بغير فائدة التي تعد صورة من صور الربا المحرمة شرعا و فيما يلي نذكر بعض الأساليب التمويلية التي يمكن استخدامها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا: مدى ملائمة التمويل بالمشاركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الملاحظ أن المشاركة الثابتة تعد أقل فاعلية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من وجهة نظر المصرف الإسلامي و من وجهة نظر المشروع فالمشاركة الثابتة تزيد من عبئ المصرف بالمشاركة في إدارة المشروع الصغير بصورة مستمرة دون ان تحقق له العائد المرجو على المدى الطويل كما أن تمويل المصرف الإسلامي المشروع الصغير بصيغة المشاركة الثابتة قد لا يتلائم مع قاعدة الموازنة بين السيولة و الربحة إضافة إلى أن صاحب المشروع الصغير لا يفصل المشاركة الثابتة و الدائمة في المشروع أما المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) تعد من أكثر الصيف الملائمة للمشروع الصغير و المتوسط و ذلك للعديد من المزايا التي يحققها هذا الشكل من التمويل و أهمها :

–توفر الطمأنينة في نفوس طالبي التمويل لإدراكهم أن المصرف يشاركهم في الخسارة الخارجية عن إرادة الشريك كما أن حصة المصرف ستؤول إليهم في النهاية.

–أنه يعتبر أقل كلفة على المشروع الصغير من تكاليف صيغ التمويل الأخرى.

–أن درجة مخاطرة البنك تقل كلما استردت جزء من رأس المال و بالتالي زيادة نسبة العائد.

ثانيا: مدى ملائمة التمويل بالمضاربة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يؤخذ على هذه الصبغة زيادة درجة المخاطرة التي يتحملها البنك في تمويله للمشروع الصغير و المتوسط لاسيما أن نجاح تطبيق هذه الصيغة يعتمد على توافر قدر كافي من الأمانة و الصدق و الأخلاق الحميدة إضافة إلى الخبرة لدى أصحاب

المشروعات الصغيرة و المتوسطة و على الرغم من السمة الاجتماعية البارزة لهذه الصيغة إلا أننا و في الزمن الذي نحن فيه تحديدا لا ترى بضرورة التوسع في تطبيق هذه الصيغة لسببين:

-ضعف الوازع الديني و الأخلاقي.

-توفر العديد من الأصناف التي تتلاءم مع طبيعة المشروع الصغير و المتوسط و تكون فيها درجة المخاطرة التي يتحملها المصرف أقل و ذلك لأن الأموال التي يضارب بها البنك الإسلامي هي في الأصل أموال المودعين فالمصرف الإسلامي مؤتمن عليها في استثمارها في المجالات المضمونة الربح ، و عليه فنحن لا نرى بأن يتوسع المصرف الإسلامي في تطبيق هذه الصيغة إلا مع الأشخاص الذين هم أهل للثقة و الكفاءة.

ثالثا: مدى ملائمة التمويل بالمرابحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر عقد المرابحة من أكثر العقود التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، وذلك لعدة أسباب أهمها ظروف الأمانة التي يتمتع بها هذا العقد. إضافة إلى أن المرابحة لا تكلف البنوك الإسلامية الكثير من الجهود في تقديم الدراسات والإشراف والمنافسة التجارية ، إلا أن المرابحة لا تكون ملائمة في تمويل كافة مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فصيغة المرابحة يؤخذ عليه سرعة دوران رأس المال وانخفاض درجة المخاطرة، وهو ما لا يتلاءم مع بعض خصائص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه، فإن صيغة المرابحة ممكن أن تلائم المشروع الصغير والمتوسط فقط في تمويل المواد الخام للمشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، دون أن تكون ملائمة في بعض المجالات الأخرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تكون تكلفة تمويلها بصيغة المرابحة كبيرة نسبياً، وهو ما لا يتفق مع طبيعة دخل المشروع الصغير.

رابعاً: مدى ملائمة التمويل بالاستصناع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صيغة الاستصناع يمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق:

–استخدامها في تمويل عقود المقاولات.

–استخدامها في تلبية طلبات التجار أو المستهلكين الذين يرغبون بسلعة ما ذات مواصفات محددة، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتوفير هذه السلعة وبالمواصفات المطلوبة عن طريق استصناعها في المشروع الصغير والمتوسط، وهي بذلك تحقق

مصلحة المشروع الصغير عن طريق توفير التمويل اللازم وتحقق مصلحة المصرف في إمكانية الحصول على السلعة بسعر أقل.

خامساً: مدى ملائمة صيغة التمويل بالسلم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكون صيغة التمويل بالسلم ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحالات التالية:

–أن يتم ضبط السلع بمواصفات ومقاييس محددة تجعل من السلع ذات قيمة قادرة على المنافسة.

–أن يوكل المصرف الإسلامي بعض المؤسسات المتخصصة في تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

–أن يوكل المصرف المشروع الصغير و المتوسط نفسه في تسويق البضاعة.

و يكون عقد السلم اكثر ملائمة في تمويل المشاريع الزراعية يكون عقد السلم أكثر ملائمة في تمويل المشاريع الزراعية والمشاريع الإنتاجية والحرفية بينما لا يكون ملائما في حالة تمويل المشاريع التجارية و الخدمية.

سادساً: مدى ملائمة صيغة التمويل بالتأجير في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من استعراضنا لأنواع التأجير وشرح خصائص كل نوع من الأنواع يتضح لنا أن شكل التأجير التمويلي هو من أنسب صيغ التمويل المستخدمة في المصارف لطبيعة و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لما تتضمنه هذه الصيغة من مزايا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمصرف الإسلامي أهمها:

–إن نماذج وحجم المدفوعات التأجيرية يمكن تصميمه ليلائم الاحتياجات الخاصة بالمشروع الصغير.

–إن التكلفة الكلية للتأجير يمكن أن تكون أقل منها في حالة التمويل المصرفي الربوي لعدمها مع كثرة الضمانات وطول فترة التمويل.

–تحسين المركز المالي وتحسين مركز السيولة للمشروع الصغير والمتوسط.

حيث يعد، أفضل البدائل الشرعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على المعدات والأصول المطلوبة للتوسع و الإحلال بدلاً من الإقراض الربوي. (تركي، 2019-2018، الصفحات 60-63)

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه عمليات تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة صعوبات نذكر منها:

–تتميز البنوك التجارية بنوع من التأمين على القروض الذي يتطلب استحداث بعض من الوسائل لضمان مخاطر الاستثمار لدى البنوك الإسلامية تحت إشراف البنك المركزي، حيث تساهم الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية بنسبة معينة يحددها البنك المركزي.

–إن قدرة البنوك على تلبية طلبات السحب من قبل المودعين بعد الهدف الأساسي للاحتياطي القانوني المفروض على الودائع، فإن الودائع الاستثمارية فالبنوك الاسلامية غير مضمونة على البنك الإسلامي إلا في حالات التعدي و التقصير و الإهمال باعتبار البنك مضاربا، فإن الخشية من عدم قدرة البنك على تلبية طلبات السحب من قبل المودعين تكون ضعيفة و تتعلق بالودائع ذات الطلب فقظ ،و هي ليست بالحجم الكبير لدى البنوك الإسلامية، مما يترتب عليه تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة عليها حتى لا تصبح ودائع البنك الإسلامي أموالا مكتنزة أو راكدة لا تدر عائدا، و من ثم يجب عدم التسوية بين البنوك (الإسلامية و التجارية) في نسبة الاحتياطي القانوني و نفس الأمر بالنسبة لنسب التسوية بسبب اختلاف مكوناتها بين النوعين.

–السماح للبنوك الإسلامية بالعمليات الاستشارية والتجارية مع الأعمال البنكية، يقتضي إحداث تعديلات في بعض وسائل وأدوات الرقابة والتوجيه التي يمارسها البنك المركزي على هذه المؤسسات البنكية والمالية، واستعمال الأدوات المناسبة في نفس الوقت حتى لا ينفلت زمام الرقابة الواجبة من قبل البنك المركزي باعتباره المشرف الأكبر على البنوك.

– وسائل البنك المركزي المستخدمة حاليًا في الرقابة على البنوك وآثارها على طبيعة نشاط البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث إن الأعمال المحظورة على البنوك التجارية في مجملها تشكل لب عمليات البنوك الإسلامية، ونقصد بذلك أن تزاول أي عمل تجاري أو زراعي أو صناعي مما يتطلب التعديل الجزئي لها.

– تعتبر السقوف الائتمانية إحدى الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي كأداة من أدوات السياسة النقدية لتنظيم النشاط الاقتصادي، وهي أيضًا إحدى وسائله في الرقابة على الائتمان وتتلاءم مع طبيعة نشاط البنوك التجارية التقليدية القائم على منح الائتمان، وهو الأمر الذي يختلف مع جوهر و طبيعة نشاط المؤسسات المالية الاسلامية التي تضطلع أساسا بعمليات التوظيف و الاستثمار، مما يجعل من سياسة السقوف الائتمانية عائقا أساسيا لأداء عملها ،ولا يتلائم

مع طبيعة نشاطها و يحتاج البنك المركزي في ممارسة السقوف الائتمانية بالنسبة المؤسسات المالية الإسلامية إلى مرونة كبيرة حتى لا يؤثر ذلك على حجم استثمارها. (عبد الجبار و شقراني، 2020.2019، الصفحات 71-72)

–المنتجات المعروضة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف المصارف الإسلامية (ماعدا بعض الدول مثل اندونيسيا وباكستان) محدودة على المرابحة.

–المعايير مثل التي تضعها "AAOIFI"، والتي تلعب دوراً محورياً في تطوير صناعة التمويل الإسلامي، ويتمثل التحدي في تطبيق هذه المعايير والتي من شأنها أن تؤثر على العميل من خلال تحسين معرفته بالأمور المالية وكذا تنمية الموارد البشرية بشكل إيجابي.

– تكاليف المعاملات والضرائب، من خلال عدم وجود معاملة حياتية خاصة بأدوات التمويل الإسلامية وما ينتج عنه من ازدواج ضريبي مما يضاعف من التكاليف مقارنة مع الأدوات التقليدية.

– مشاركة المعلومات، قلة الدراية والمعرفة بالتمويل الإسلامي تعتبر من المشاكل الأساسية في تحسين التمويل الإسلامي.

– قلة الموارد البشرية المؤهلة التي تواجهها البنوك التي تهدف إلى تقديم منتجات تمويلية إسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–عدم المعرفة بالأمور المالية، بحيث هناك نقص في فهم ما يتعلق بالتمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي، مثلاً في حالة نموذج تقاسم الأرباح والخسائر، حيث يجب أن يكون هناك فهم أعمق للمستفيدين المحتملين من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لضمان أحكم وأعون لمسؤوليتهم وحقوقهم المتعلقة بهذا النوع من التمويل. (بن سالم و بوحرب حكيم، 2021، صفحة 239)

المطلب الثالث: استراتيجيات مواجهة صعوبات تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتاج البنوك الإسلامية إلى تجديد و تطوير صيغ التمويل لملائمة ظروف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذا التجديد يكون من خلال:

-التخصص القطاعي حسب النشاط الذي تمارسه المنشآت الصغيرة و المتوسطة ، فهناك قطاع التجارة ، الخدمات ، القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، القطاع العقاري، مع ما يتطلبه كل قطاع يحسب طبيعته من فن و خبرة و إتمام واسع بفنياته و متطلباته.

-التوفيق بين الموارد والاستخدامات حسب الأجل، بمعنى تناسب المدخلات (الموارد) مع المخرجات (الاستخدامات)، وما يتطلبه ذلك من إعداد البنك الإسلامي لمشروعات استثمارية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويعلن البنك عن ذلك للمتعاملين ، ثم يحدد المدة المناسبة لكل وديعة يرغب صاحبها في استثمارها في مشروع معين.

-كما يمكن إنشاء سلة مشروعات متنوعة المدة لتوزيع المخاطر بحيث لا يسمح بالسحب من الوديعة إلا بعد انتهاء مدتها.

-يجب على البنوك الإسلامية أن تأخذ في اعتبارها المشروعات المناسبة لكل منطقة جغرافية تبعًا لنشاط أهل المنطقة وظروفهم الاجتماعية، وإمكاناتهم لتقديم مدخراتهم ، ومحاولة التوفيق تبعًا لذلك بين المدخلات والمخرجات أو الموارد والاستخدامات.

-التخصيص في العمليات حسب الآجال أيضًا بقصد التغلب على مشكلة الاعتماد الكبير على الاستثمار قصير. (عبد الجبار و شقراني، 2020.2019، الصفحات 74-75)

كما قام البنك الدولي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بعرض مجموعة من المقترحات للتغلب على التحديات التي تواجه تمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر منها:

–بالنسبة لتحدي زيادة عروض المنتجات (الصيغ):التدريب العملي وخاصة في مجال تيسير المخاطر للتمويل القائم على الأسهم، والتقنيات والأدوات للتخفيف من المخاطر، القيام بجولات معرفة، وتبادل المعارف خاصة مع إندونيسيا، ودعم إنشاء الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدم التمويل الإيجاري (شركات التمويل الإيجاري)، الضمانات والمشاركة (شركات رأس المال المخاطر).

–بالنسبة لتحدي تدعيم المعايير: التكيّف من قبل البنوك المركزية والسلطات للخدمات المالية غير المصرفية، وضع معايير لتكوين وتدريب لجان شرعية، وعلماء الشريعة، مركزية المجالس الشرعية وإصدار المبادئ التوجيهية.

-بالنسبة لتحدي تخفيض تكاليف المعاملات والضرائب: زيادة المعايير وتبادل المعلومات سوف تخفض من التكاليف، القيام بإنشاء مركز متعلق بمقاييس المعاملات المالية الإسلامية وقوانين خاصة متعلقة بالمعاملة الجبائية بصيغ التمويل الإسلامية.

–بالنسبة لتحدي تفعيل مشاركة المعلومات: الدفع الإلكتروني يخفّض تكاليف المعاملات الرقمية، تنظيم التمويل الجماعي (crowdfunding) للمساعدة التقنية لمنصات التمويل الجماعي والتدريب على المقارنة في الجامعات. (بن سالم و بوحرب حكيم، 2021، الصفحات 240-241)

خلاصة الفصل

في مجال التمويل الإسلامي، يُبنى التمويل على مبادئ أساسية تحظر الفوائد الربوية، وتعزز المشاركة في المخاطر والعوائد، وتعتمد على العقود الشرعية التي تحقق التوازن بين الأطراف، حيث تتنوع آليات التمويل الإسلامي بين قصيرة ،متوسطة، وطويلة الأجل، بحيث تلائم احتياجات المشاريع المختلفة، إذ تُستخدم المرابحة والإجارة للتمويل قصير الأجل، بينما تعتمد صيغ مثل المشاركة الاستصناع لتمويل المشاريع طويلة الأمد.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تعد ركيزة أساسية في الاقتصاد لما توفره من فرص عمل ومساهمة في الناتج المحلي، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تتميز بالمرونة والقدرة على الابتكار، لكنها تواجه تحديات متعددة، أبرزها محدودية التمويل، وضعف البنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وهنا تبرز أهمية التمويل الإسلامي كخيار ملائم لهذه المؤسسات، حيث تتيح صيغ التمويل المختلفة حلولًا تتناسب مع طبيعتها، مثل التمويل بالمشاركة الذي يمكنها من الحصول على رأس المال دون تحمل أعباء الديون التقليدية.

رغم ذلك، تواجه البنوك الإسلامية تحديات عدة عند تمويل هذه المؤسسات، منها ارتفاع المخاطر، وضعف الضمانات، وتعقيد الإجراءات الشرعية، مما قد يحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها التمويلية، لذلك تعتمد استراتيجيات مختلفة لتجاوز هذه الصعوبات وتعزيز الشراكات مع الجهات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لضمان تحقيق التنمية المستدامة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني:

عرض وتقييم نماذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

يشكل التمويل الإسلامي أحد أهم البدائل المالية التي برزت في العقود الأخيرة، حيث يسعى إلى تقديم حلول تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيدًا عن الفوائد الربوية والممارسات المالية المعقدة، وقد شهد هذا القطاع نموًا ملحوظًا على مستوى العالم، حيث لعب دورًا مهمًا في دعم النشاط الاقتصادي، سواء من خلال البنوك أو الأسواق المالية الإسلامية.

وتعد المؤسسات المالية الإسلامية أحد المحاور الرئيسية التي تتحقق عبرها الصيرفة الإسلامية، إذ تتنوع أشكال هذه المؤسسات بين البنوك الإسلامية المتخصصة والبنوك التقليدية التي توفر خدمات إسلامية عبر نوافذها، وبالتوازي مع ذلك أصبحت الأسواق المالية الإسلامية فضاءً حيويًا لتداول الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة و مع ظهور مؤشرات أداء مالية إسلامية ومعايير شرعية لتنظيم هذا المجال.

و في سياق دعم التنمية الاقتصادية أثبت التمويل الإسلامي فعاليته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو الحال في تجارب بعض الدول كماليزيا والسعودية وغيرها، غير أن مدى جاهزية البنوك الإسلامية لدعم هذا القطاع يختلف من دولة إلى أخرى، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى توافق التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى قدرة البنوك الجزائرية على توفير حلول تمويلية تتناسب مع احتياجات هذه الفئة من المؤسسات .

وقصد التعرف أهم جوانب الدراسة تم تقسيم الفصل الثاني إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي دوليا(بنوك– أسواق مالية)

المبحث الثاني: أهم نماذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: مدى جاهزية البنوك لتمويل الإسلامي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي دوليا(بنوك–أسواق مالية)

يشكل التمويل الإسلامي ركيزة أساسية في النظام المالي العالمي حيث يوفر بدائل شرعية للمعاملات المصرفية التقليدية و يعد الجهاز البنكي الإسلامي أحد محاوره الرئيسية متجسدا في نماذج متنوعة تجمع بين الخدمات الإسلامية أو الدمج بين النظامين أو تقديم خيارات متوافقة مع الشريعة ضمن هيكل تقليدي مما يسهل انتشار التمويل الإسلامي دوليا.

المطلب الأول: التمويل الإسلامي عبر الجهاز البنكي

يعتبر القطاع البنكي أحد الركائز الأساسية في المدن الاقتصادية و المالية المعاصرة حيث أنه يحفظ الأموال و ينميها و يسهل تداولها و يخطط لاستثمارها بحيث من المؤسسات المالية التي تُكون النظام البنكي نجد البنوك التقليدية ، الإسلامية و حتى المختلطة و غيرها ...

الفرع الأول: البنوك الإسلامية

و هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتنطلق البنوك الإسلامية في عملياتها الاستثمارية ملتزمة بمنع التعامل بالفائدة وكل أشكالها أخذًا أو عطاءً، كما أنها تتعامل على أساس الملكية المزدوجة الخاصة والعامة. (موقع الجزيرة ، 2009)

جدول رقم(2–1):وجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية

المقارنة	البنوك التقليدية	البنوك الاسلامية
المفهوم	مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الربح من خلال الفوائد على القروض و الودائع.	مؤسسات مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية و تلتزم بعدم التعامل بالربا.
طبيعة الأداء	وسيط مالي يسعى لتحقيق أرباح من خلال الإقراض و الاقتراض.	وسيط مالي استثماري يحقق التنمية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية
أساس التمويل	يعتمد على سعر الفائدة (الإقراض مقابل فائدة محددة)	يقوم على المشاركة في الربح و الخسارة ، و التمويل بالمضاربة و

		المشاركة و المرابحة.
صفة المتعامل به	مقترض أو موعد يتعامل بالفائدة.	شريك في الربح و الخسارة.
المحظور و الجائز	يسمح بالتعامل بالفائدة و المصارعة في جميع المجالات القانونية.	يحظر التعامل بالربا و المضاربات الغير مشروع و يجوز الاستثمار في أنشطة حلال.
الموارد المالية الذاتية	تعتمد على رأس المال ، و الأرباح المحتجزة و الاحتياطات.	تعتمد على رأس المال و الأرباح المحتجزة و الزكاة و الوقف.
الموارد المالية الخارجية	تعتمد على ودائع العملاء بفوائد ثابتة أو متغيرة.	تعتمد على ودائع العملاء وفق عقود شرعية مثل المضاربة أو المرابحة.
استخدامات الاموال	منح القروض بفائدة و تمويل المشاريع المختلفة دون قيود شرعية.	تمويل المشاريع الحلال من خلال صيغ شرعية مثل المرابحة، الإجارة و المشاركة.
الوظيفة الرئيسية	تحقيق الأرباح المساكين من خلال الفوائد و العمولات	تحقيق التنمية الاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية.
الادخار و التنمية	تشجيع الادخار بغرض توليد قروض بفائدة	تشجيع الادخار و الاستثمار بما يحقق التنمية المستدامة.
الربح	ناتج الفرق بين الفوائد و الإقراض و الاقتراض.	ناتج عن استثمار الاموال وفق العقود الشرعية.
الخسارة	يتحملها المودعين في حالة الإفلاس و المساهمون في حالة خسارة رأس المال	يتحملها البنك و المودعون بحسب نوعي العقود المستخدمة.

الخدمات المصرفية	**تقديم خدمات مصرفية تقليدية تشمل القروض والودائع وخدمات التمويل بالفوائد**	**تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة مثل التمويل الإسلامي والبطاقات الخالية من الفوائد .**
الرقابة	**تخضع لرقابة الجهات المالية الرسمية مثل البنوك المركزية فقط.**	**تخضع لرقابة شرعية من قبل هيئات الفتوى والمجالس الشرعية إلى جانب الجهات الرقابية المالية.**

المصدر: من اعداد الطلبتان بالاعتماد على مقال: الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والمصارف الربوية موقع فقه المسلم.
https://fiqh.islameonline.net

رغم وجود العديد من أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية إلا أن كلاهما يتشاركان في بعض النقاط نذكر البعض منها:

-يعتبر كل من البنك التقليدي والإسلامي وسيط مالي (ينقل المال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز) ويهدف لتحقيق الربح من خلال ذلك.

-كل من لبنك الإسلامي والتقليدي يعتبر مكان لتخزين الأموال واستثمارها، فالوظيفة الأساسية لأي بنك استقبال الودائع ومنح التمويل.

-يتشابه البنك الإسلامي والتقليدي في طبيعة الحساب الجاري، ففي كلا البنكين يعتبر هذا الحساب قرض مضمون على البنك ولا يتحمل المودع أي مخاطر.

-يشترك البنك التقليدي والإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، مثل الخزائن الحديدة لتخزين المجوهرات والوثائق المهمة، وكذلك مثل الاعتمادات المسندية والتحويلات النقدية وإصدار الشيكات.

-يقدم كلا البنكين الخدمات الإلكترونية للعملاء، بل تعتبر سوق تنافسية لكسب عملاء. (موقع ندرة، 2020)

الفرع الثاني: إجمالي حصص أسواق التمويل الإسلامي

يبين الجدول رقم(2-2) إجمالي حصص أسواق التمويل الإسلامي و ذلك حسب توزيعها الإقليمي

جدول رقم(2-2): إجمالي حصص أسواق التمويل الإسلامي لسنة 2019

المنطقة	نسبة الأصول
الأسواق الخليجية	%40,3
منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا	%38,6
آسيا	%18,7
إفريقيا	%0,8
اوروبا ، أمريكا ، أستراليا	%1,7
المجموع	%100

المصدر: من إعداد الطلبتان https://www.AlJazeera.net.com

تُظهر البيانات الخاصة بحصص الأصول في الأسواق المتعلقة بالتمويل الإسلامي لسنة 2019 تركيزًا جغرافيًا واضحًا، مع توزيع غير متكافئ بين المناطق المختلفة، وعليه نلاحظ:

أولا: هيمنة الأسواق الخليجية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الأسواق الخليجية تستحوذ على النسبة الأكبر (40,3%)، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة (38,6%) يعني أن نحو 79% من الأصول في التمويل الإسلامي تتركز في هذه المناطق. هذا منطقي بالنظر إلى أن هذه المناطق تضم دولًا ذات غالبية مسلمة، وتُعدّ مركزًا تقليديًا للتمويل الإسلامي، لا سيما في دول مثل السعودية، الإمارات، والكويت.

ثانيا: حضور معتبر في آسيا (18.7%)

آسيا تمثل نسبة مهمة أيضًا، ويرجع ذلك إلى وجود دول ذات كثافة سكانية مسلمة عالية مثل ماليزيا وإندونيسيا، واللتين تُعدّان من الدول الرائدة في تطوير أدوات التمويل الإسلامي وتنظيمها.

ثالثا: تمثيل ضعيف جدًا لأفريقيا وأوروبا وأمريكا وأستراليا

إفريقيا (0.8%) وأوروبا وأمريكا وأستراليا مجتمعين (1.7%) تمثلان نسبًا ضئيلة، ما يشير إلى ضعف انتشار التمويل الإسلامي خارج المناطق ذات الغالبية المسلمة، رغم وجود مجتمعات مسلمة في هذه الدول. وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها ضعف الإطار التشريعي، أو محدودية الطلب، أو غياب البنية المؤسسية الداعمة.

الفرع الثالث: فئات الأصول الإسلامية

شكل رقم(2-1): فئات الأصول الإسلامية لسنة 2019

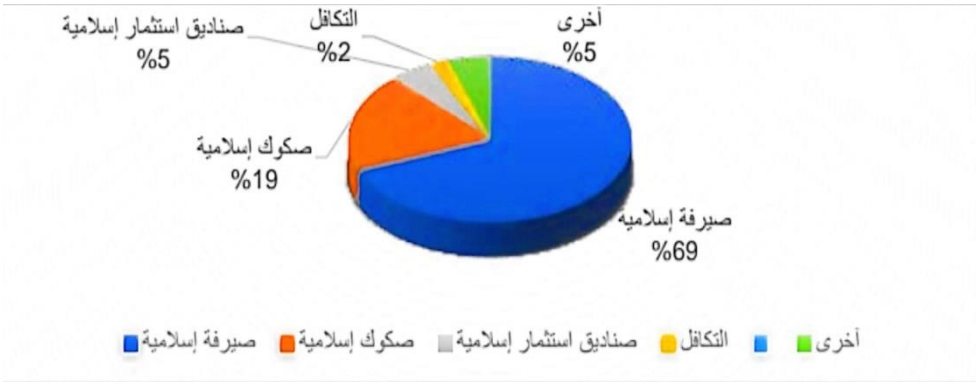

المصدر : (كتاف، 2022، صفحة 175)

يوضح الشكل البياني (2-1) توزيع أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي، حيث تتصدر الصيرفة الإسلامية المشهد بنسبة 69%، ما يعكس هيمنتها الواضحة مقارنة بالأدوات الأخرى مثل الصكوك الإسلامية (19%)، صناديق الاستثمار الإسلامية (5%)، التكافل (2%)، وأخرى (5%).

تُعد الصيرفة الإسلامية مهيمنة لأسباب عدة، من أبرزها أنها توفر حلولًا مالية متكاملة ومتنوعة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعلها الخيار الأول لدى شريحة واسعة من الأفراد والشركات الباحثين عن بدائل مصرفية شرعية، كما أن انتشار فروع البنوك الإسلامية وسهولة الوصول إلى خدماتها، والثقة العالية التي تحظى بها بين المتعاملين، كلها عوامل ساهمت في تعزيز موقعها الريادي ضمن قطاع التمويل.

الفرع الرابع: تطور الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا

يبين الشكل رقم (2-2) تطور الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2020

شكل رقم(2–2): تطور الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا من 2001إلى 2020 مليار دولار

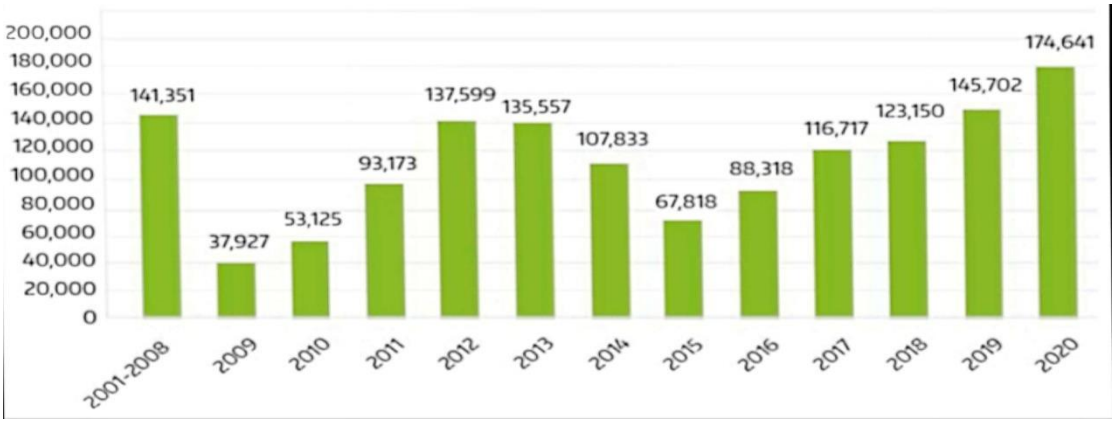

المصدر : (كتاف، 2022، صفحة 178)

يبين الشكل رقم (2–2) تطور الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا و عليه يظهر من خلاله ان عدد الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا قد حققت أعلى نسبة و ذلك سنة 2020 يقين 174,641 مليار دولار في حين كانت منخفضة في السنوات ما بين 2008 و 2010 لترتفع مرة أخرى سنة 2012 بقيمة 137,599 مليار دولار و تذبذبت ما بين الانخفاض و الارتفاع ما بين 2013 و 2019 و هذا يوضح زيادة الاهتمام بتصدير الصكوك الإسلامية عالميا مع مرور السنوات و انتشار ثقافة التعامل بالأدوات الاسلامية.

المطلب الثاني: التمويل الإسلامي عن طريق الاسواق المالية

تختلف الأسواق المالية الإسلامية عن التقليدية بارتكازها على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تحظر الفائدة (الربا) والمعاملات غير المشروعة، وتعتمد على أدوات مالية متوافقة مع الشريعة مثل الصكوك والأسهم الإسلامية. وقد شهدت هذه الأسواق نمواً ملحوظاً، مع تطوير معايير شرعية تضعها هيئات متخصصة لضمان الامتثال لأحكام الشريعة ،حيث يناقش هذا المبحث مكونات الأسواق المالية الإسلامية، ومؤشراتها، وتطورها الإحصائي.

الفرع الأول: أسهم الشركات ذات الأعمال المباحة في الشريعة الإسلامية

الشركة إذا كانت تتعامل معاملات مباحة من حيث أصل أعمالها سواء كانت تجارية أو صناعية أو غير ذلك و لا تشترط شروطا محرمة في الأعمال و لا تتعامل بطرق محظورة شرعا. (الخليل ، 2005، صفحة 137)

جدول رقم(2-3): بعض الاسهم الجائزة

الأسهم	الحكم الشرعي	التعليق
الأسهم الإسمية	جائزة	/
أسهم لأمر	جائزة	لأنها أسهم إسمية إلا أنه يزيد فيها إمكانية نقل ملكية السهم لشخص آخر .
أسهم ممتازة بأولوية التصويت	به إختلاف	غير جائز لخلوه من العدالة و في حالة جوازها تكون بسبب سداد الرأي أو الخبرة و منصوص عليه في النظام .
أسهم ممتازة بأولوية الإكتتاب	جائزة	لخلوها من أي محذور شرعي فهي لا تميز بين الشركاء
أسهم نقدية	جائزة	/
اسهم عينية	جائزة بالترجيح	أجازتها المالكية و لم تجزها الحماية بشرط و رجح الرأي الأول أقوى الأكلة و تيسيرا للمعاملات
أسهم ذات قيمة حقيقية	جائزة	/
أسهم ذات قيمة إسمية	جائزة	/
أسهم ذات قيمة إصدار	جائزة	/
أسهم رأس المال	جائزة	لأن الأصل بقاء المساهم في الشركة إلى نهايتها.
أسهم ذات قيمة سوقية	جائزة	/
أسهم يدفع صاحبها قيمتها	جائزة	/
أسهم المنح	جائزة	مادام المنح لا يتم بالتناسب مع مقدار الأسهم
أسهم التأسيس	جائزة	لأنها حصص مجاملة تمثل عبئا إستغلاليا على المساهمين

المصدر: (بهلول، 2017، الصفحات 126-127)

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي الإسلامي

أولا: مفهوم المؤشر

تعد مؤشرات الأداء المالي الإسلامي أدوات مهمة لقياس كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة وتكمن أهميتها في تقييم الأداء المالي بطريقة تعكس التزام هذه المؤسسات بالقيم الشرعية، مع تعزيز الشفافية والكفاءة، ودعم الثقة في السوق المالية الإسلامية.

1-تعريف المؤشر

تشتق كلمة المؤشر من الفعل ''أشار'' إليه بيده أو نحوها، بمعني أومأ إليه معبرا عن معني من المعاني كالدعوة إلي الدخول أو الخروج، وبذلك فإن إضافة هذه الكلمة إلي أسعار الأسهم تعني أن هذه المؤشرات تومىء إلي أسعار هذه الأسهم. وأما عن تعريف المؤشر **Index**في الإصطلاح، فقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) المؤشر بأنه رقم يحسب بطريقة إحصائية بالاستناد إلي أسعار حزمة مختارة من الأوراق المالية أو السلع التي يتم تداولها في الأسواق المالية المنظمة، أو غير المنظمة، و/أو كلتيهما، وإعطاء كل منها وزنا (ثقلا) من خلال قيمتها في السوق، وتقسيم المجموع علي رقم ثابت. (تهامي، 2025)

2-أهمية مؤشرات الاسواق المالية

للمؤشرات في أسواق المال العالمية أهمية كبرى ،ففي حين أنها تعكس التطورات الجارية في هبوط و نزول الأسعار إلا أنه أصبح لها دور آخر أكثر أهمية حيث اصبحت أداة استثمارية أو صكوك مالية أو نقدية.

كما أنها تؤدي دورا هاما في قياس مدى هبوط أو ارتفاع أسعار الأسهم و السندات في الاسواق المالية الدولية كما أنه يقيس كفاءة السوق من خلال احتساب عوائد الشركات المختلفة و بالتالي فإن المؤشرات لها دور مهم في اقتصاديات اليوم.

و من هذا فإنه يمكن إجمال أهم الاهداف التي تؤديها المؤشرات في اقتصاد اليوم من خلال ما يلي:

- تقييم كفاءة السوق.

- تعديل المحفظة الاستثمارية و ذلك وفق أفضل المؤشرات السائدة في السوق الدولي.

- استخدام المؤشرات لتحليل حركات الأسعار في الأسواق و ربطها بالتغيرات في أسواق السلع و الخدمات.

-كشف عيوب الاقتصاد الوطني من حيث الركود أو التضخم.

-وهنالك دور جديد لهذه المؤشرات حيث استخدمت أخيرا كأساس لمتابعة النشاطات الغير مشروعة لبعض الشركات. (نصبه و ناصر، 2017، صفحة 99،98)

ثانيا : أبرز مؤشرات الاسواق المالية الإسلامية

قمنا باختيار أربع مؤشرات مالية إسلامية تمثل أبرز الأدوات المستخدمة في قياس أداء الأسواق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك نظراً لأهميتها وانتشارها على المستويين المحلي والعالمي، فضلاً عن اعتمادها على منهجيات واضحة تلتزم بالمعايير الشرعية في تصفية الشركات المدرجة.

1- مؤشر داو جونز الإسلامي: (DJIM: Jones Islamic Market Index)

في ظل النمو المتزايد للتمويل الإسلامي والطلب على أدوات استثمار تتوافق مع الشريعة الإسلامية، برز مؤشر داو جونز الإسلامي كأحد أهم المعايير العالمية لقياس أداء الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة، أُطلق هذا المؤشر في عام 1999 كمبادرة لدمج مبادئ الشريعة في الأسواق المالية العالمية، ويعتمد في تصفيته للأسهم على معايير شرعية صارمة تشمل استبعاد الشركات التي تعمل في مجالات مثل الربا، الخمور، المقامرة، والتأمين التقليدي.

يُعد مؤشر داو جونز الإسلامي مرجعًا هامًا للمستثمرين الراغبين في تحقيق عوائد مالية ضمن إطار أخلاقي وديني، ويوفر تنوعًا جغرافيًا وقطاعيًا، مما يعزز من جاذبيته في الأسواق العالمية، لا سيما في الدول الإسلامية.

1-1 تعريف مؤشر داو جونز الإسلامي

مؤشر مالي أُنشئ في مملكة البحرين عام 1999 بهدف خدمة حركة الاستثمار في أسهم واكتتابات المؤسسات المالية الإسلامية المنضوية تحت مظلة السوق العالمي "داو جونز" في نيويورك.

يمثل هذا المؤشر أحد مكونات حزمة المؤشرات التي تمتلكها "داو جونز" للمؤشرات المالية، ويعبّر المؤشر المالي الإسلامي عن حرص المستثمرين المسلمين على الاستثمار الحلال طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، سواء في الأسواق المالية أو في أسواق السلع والخدمات، كما يُتيح هذا المؤشر قياس أداء الاستثمارات الإسلامية، واتخاذ قرارات أفضل تخص مستقبلها.

يُعبّر هذا المؤشر أيضاً عن مدى اهتمام المؤسسات المالية الغربية بقطاع التمويل الإسلامي الذي يتزايد الطلب على منتجاته، لاسيما بين مسلمي العالم البالغ عددهم أكثر من 1.7 مليار نسمة. (موقع هارفد بزنس ريفيو ، 2025)

1-2-كيفية عمل مؤشر داو جونز الإسلامي

يتم حسابه عن طريق اختيار عن طريق مجموعة من الشركات المدرجة في أسواق الأسهم العالمية بناء على معايير مالية صارمة وكذلك المعايير الشرعية و عادة ما تشمل هذه المعايير:

-النشاط الاقتصادي: يجب ان تكون الشركات بعيدة عن الانشطة المحرمة مثل التعامل بالربا أت الإنتاج و مبيعات القمار و الأسلحة.

-نسبة الديون: يجب أن تكون نسب الديون إلى رأس المال أو الدخل ضمن الحدود الشرعية المقبولة.

-الربح من الفوائد: يجب أن تكون نسبة العائدات الناتجة عن الفوائد أو استثمارات الربا منخفضة جداً أو معدومة.

-المراجعة الشرعية: يتم فحص الشركات بشكل دوري من قبل مجموعة من العلماء و المستشارين الشرعيين للتأكد من التزامها بالمعايير الشرعية.

1-3-أكبر الشركات في مؤشر داو جونز الإسلامي للأسواق

-اكسون موبيل البترول والغاز

-فايزر صناعات دوائية

-شركة مايكروسوفت تقنية المعلومات

-بي بيه البترول والغاز

-إنتل اجهزة تقنية المعلومات

-مجموعة فودافون خدمات اتصالات

-جونسون وجونسون صناعات دوائية

-اي بي ام خدمات كمبيوتر وبرامج

-سيسكو للأنظمة اجهزة تقنية المعلومات

-شركه بروكتور اند جامبل أدوات شخصية ومنزلية.

ويلاحظ على الشركات التي تم إدراجها في المؤشر أن بعض هذه الشركات هي شركات عالمية غربية تعمل في المنطقة، والوصف الإسلامي ينطبق عليها حيث أنها تمارس الأنشطة المشروعة، كما أنها لا تدخل في استثمار الأسلحة أو المنتجات المحرمة مثل التبغ أو لحم الخنزير أو التي فيها أي من مشتقات الكحوليات.

4.1–مكونات مؤشر داو جونز الإسلامي

يشمل مؤشر داو جونز الإسلامي مجموعة من الشركات التي يجب أن تتضمن مجموعة من المجالات نذكر منها :

•**التكنولوجيا:** شركات تكنولوجيا المعلومات التي لا تتعامل مع الربا أو الأنشطة المحرمة.

الطاقة : شركات الطاقة المتجددة و النظيفة التي تلتزم بمبادئ البيئة.

•**الرعاية الصحية:** شركات الأدوية و المستشفيات التي لا تروج لمنتجات محظورة وفق الشريعة الإسلامية.

5.1 –مزايا مؤشر داو جونز الإسلامي

–الامتثال للمعايير الإسلامية: واحدة من أكبر مزايا مؤشر داو جونز الإسلامي هي التزامه بالمبادئ الإسلامية، فهو يسمح للمستثمرين المسلمين بتحقيق أهدافهم المالية مع الالتزام بالمبادئ الشرعية.

–فرصة استثمار متنوعة: يقدم المؤشر فرصة للمستثمرين للحصول على تنوع في محفظتهم عبر الشركات التي تعمل في قطاعات مختلفة مثل التكنولوجيا، الطاقة، الصحة، وغيرها، دون الحاجة للقلق بشأن الأنشطة المحرمة.

–أداء قوي في الأسواق المالية: تُظهر بعض الدراسات أن الشركات المدرجة في المؤشر غالبًا ما تتمتع بأداء جيد مقارنة بالشركات التي لا تلتزم بمعايير الشريعة الإسلامية، كما أن بعض هذه الشركات تعد من الشركات الكبرى في العالم.

–تقليل المخاطر: من خلال استبعاد الشركات التي تعمل في أنشطة محفوفة بالمخاطر أو التي تملك ديونًا مرتفعة، يساهم المؤشر في تقليل المخاطر المالية على المستثمرين.

الشكل رقم (2-3) : قيم مؤشر داو جونز الإسلامي

المصدر : https://sa.investing.com/indices/us-30

يوضح الشكل رقم(2-3) تطور قيم مؤشر داوجونز الإسلامي منذ بداية السبعينات إلى غاية 2025، حيث نلاحظ من الرسم البياني أن مؤشر داوجونز الإسلامي شهد نموا تدريجيا في العقود الأولى(من السبعينات حتى منتصف التسعينات)، ثم بدأ في الارتفاع بشكل ملحوظ بعد 2000ورغم بعض الانخفاضات المؤقتة، مثل جائحة كورونا في 2020إلا أن الاتجاه العام ظل تصاعديا، وقد بلغ المؤشر مؤخرا مستوى قياسيا يتجاوز41.000نقطة في2025، مما يدل على قوة الأداء للشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المدرجة ضمن المؤشر.

2- مؤشر فاينانشيال تايمز الإسلامية Ftse Globel Islamic indexs

صممت بورصة فاينانشيال تايمز البريطانية في 13 جويلية2000م مؤشرها الاسلامي العالمي فاينانشيال تايمز الإسلامي لتتبع أداء شركاتها القائدة أنشطتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية و تضم خمس مؤشرات من فاينانشيال تايمز الإسلامية و هي : المؤشر الإسلامي لكل العالم ، المؤشر الإسلامي لأوروبا ، المؤشر الإسلامي لأمريكا ،المؤشر الإسلامي لآسيا و الباسيفيك ، المؤشر الإسلامي لجنوب إفريقيا ، تغطي هذه المؤشرات الخمسة 29 دولة من أسواق المال العالمية ، و تستعين مؤشرات فاينانشيال تايمز الإسلامية بمجلس للإشراف التشريعي يضم اربعة من العلماء في الشريعة الإسلامية. (نصبه و ناصر، 2017، صفحة 102)

الشكل رقم (2–4) : العوائد السنوية لمؤشر فاينانشيال تايمز الإسلامية

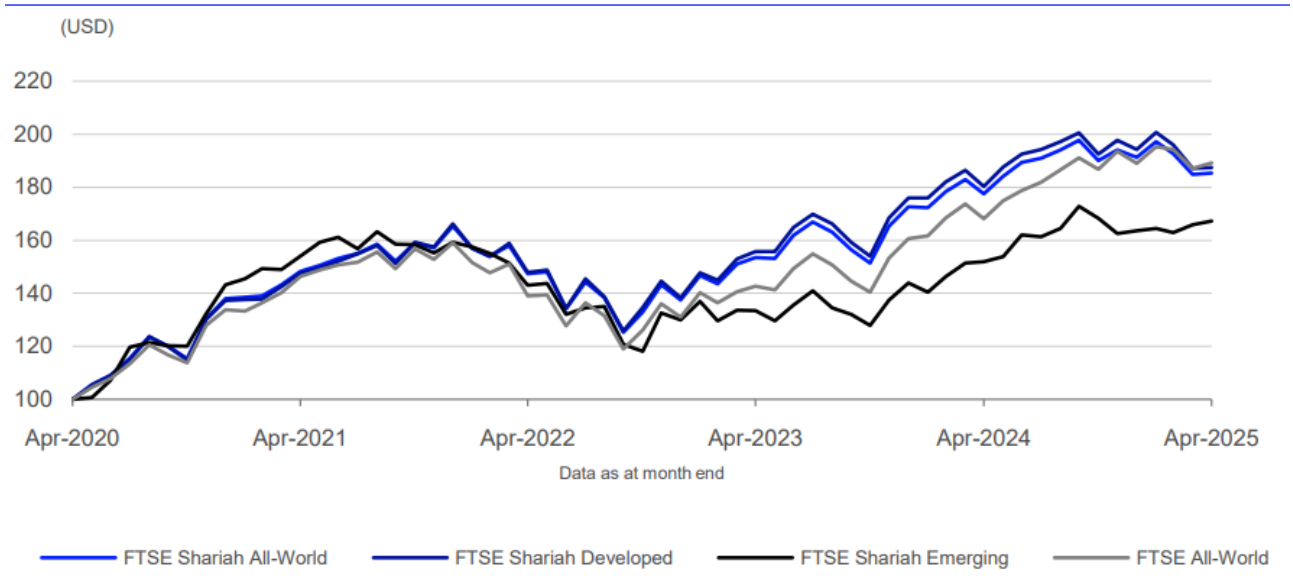

المصدر : **FTSE Global Equity Shariah Index Series**

يعرض الشكل رقم(2–4)العوائد السنوية لمؤشر فاينانشيال تايمز الإسلامية حيث يظهر فيه مقارنة بين:

-FTSE Shariah All-World(الأزرق الفاتح).

-FTSE Shariah Developed(الأزرق الغامق).

-FTSE Shariah Emerging(الأسود).

-FTSE All-World(الرمادي).

•**أداء متفوق للمؤشرات الإسلامية:** أظهر مؤشر FTSE Shariah All-Worldو FTSE Developedأداء أفضل منFTSE All-World، مما يشير إلى أن الشركات المتوافقة مع الشريعة حققت عوائد أعلى نسبيا.

•**تقلب في الأسواق الناشئة:** مؤشر FTSE Shariah Emergingكان أقل أداء ما يعكس ضعف أو تقلبات الناشئة في الاسواق المتوافقة مع الشريعة.

•**تراجع 2022وتعاف لاحق:** نلاحظ تراجع عام في جميع المؤشرات خلال2022، يليه تعاف تدريجي واستمرار في النمو حتىُ2024 ثم يليه استقرار نسبي.

تظهر البيانات أن الاستثمار في المؤشرات الإسلامية خاصة في الأسواق المتقدمة، كان مجزيا خلال السنوات الخمس الماضية، مما يشير إلى قوة أداء الشركات المتوافقة مع الشريعة وصلابة معاييرها المالية.

3- مؤشر تاسي الإسلامي TASI

3-1-مفهوم مؤشر تاسي الإسلامي: مؤشر السوق السعودي تاسي هو المؤشر العام السعودي الرئيسي الذي يتتبع أداء جميع الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. بلغت قيمة مؤشر تاسي الأساسية 1000 نقطة منذ طرحه في عام 1985 وتمت إعادة تنظيمه في 30 يونيو 2008.

مؤشر تداول العام هو مؤشر سوق الاسهم السعودي الرئيسي. يقيس مؤشر تاسي السعودي أيضاً سوق الأسهم الموازية "NOM " والتي توفر طريقة بديلة للشركات للاكتتاب العام.

تشمل أسهم الشركات الممثلة في المؤشر بنوكاً مثل أسهم البنك العربي الوطني (البنك الأهلي)، و أسهم بنك الراجحي، و أسهم بنك الرياض و أسهم بنك البلاد و أسهم بنك الإنماء، وأسهم شركات البتروكيماويات مثل أسهم شركة سابك، وأسهم شركات الاتصالات مثل أسهم شركة الاتصالات السعودية STC، وأسهم شركات التعدين مثل أسهم شركة معادن, وأسهم شركات الطاقة مثل أسهم الشركة السعودية للكهرباء وبالطبع شركات البترول والغاز الطبيعي مثل أسهم شركة أرامكو، إحدى أكبر الشركات في العالم. (كريستيان كوتشينتو، 2024)

3-2-أكبر الشركات المدرجة في تاسي: أكبر الشركات المدرجة في مؤشر تاسي هي تلك التي لها أعلى قيمة سوقية، أي مجموع قيمة جميع الأسهم المتداولة للشركة، وفقًا لآخر التقارير فإنّ أكبر عشر شركات من حيث القيمة السوقية هي:

الجدول رقم(2-4):تصنيف الشركات السعودية حسب القيمة السوقية

الترتيب	اسم الشركة	القيمة السوقية(مليار ريال)
1	شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)	7900
2	شركة السعودية للصناعات الأساسية(سابك)	1100
3	شركة اتحاد اتصالات(STC)	270
4	البنك الأهلي التجاري	156
5	مصرف الراجحي	142
6	شركة كهرباء السعودية	105

7	البنك السعودي الفرنسي	68
8	البنك الأول	60
9	بنك الجزيرة	58
10	بنك البلاد	56

المصدر: من اعداد طلبتان https://yaaqen.com

3-3-كيفية التداول في مؤشر تاسي

3-3-1-الاستثمار المباشر في أسهم الشركات المدرجة في المؤشر: يمكن التداول في مؤشر تاسي من خلال شراء أسهم الشركات المكونة لمؤشر يتيح المشاركة في أدائها، مع الاستفادة من فرص النمو المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ولكن، هذه الطريقة تتطلب دراسة شاملة لكل شركة قبل شراء أسهمها، مع تنويع الاستثمارات لتقليل المخاطر ومتابعة التعديلات على أوزان الأسهم في المؤشر.

3-3-2-الاستثمار في صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs): صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) خيار ممتاز للمستثمرين الراغبين في التنويع والسهولة، حيث تتبع أداء مؤشر تاسي بدقة، مما يتيح الحصول على نفس عوائده دون شراء أسهم جميع الشركات المدرجة فيه، ويمكن الاستثمار في هذه الصناديق من خلال شراء وحدات منها في السوق المالية السعودية (تداول)، يعد صندوق iShares MSCI Saudi Arabia ETF (KSA) أحد أفضلها، حيث يقدم تنويع واسع في محفظة واحدة، ممثلي جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة العربية السعودية.

3-3-3-الاستثمار في العقود الآجلة للمؤشرات: يعد العقود الآجلة للمؤشرات منتج مشتق جديد في السوق السعودية، يتيح للمستثمرين المضاربة على تحركات أسعار مؤشر تاسي، أو التحوط من مخاطر محفظة استثماراتهم، أو تحقيق أرباح من تقلبات السوق.

يعد عقد MT30 Index Futures أحد هذه العقود، حيث يتيح للمستثمرين التعرض لأكبر 30 شركة مدرجة في السوق المالية السعودية (تداول). (الفارسي ، 2024)

4-مؤشر MSCI للأسواق الناشئة

4-1-مفهوم مؤشر MSCI

يعرف مؤشر MSCI باسم ''مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال''، وهو المزود العالمي الخاص بصناديق الأسهم ومؤشرات أسواق صناديق التحوط والدخل الثابت وأدوات تحليل مؤشر البورصة للأصول المتنوعة، ويقع مقر الشركة الرئيسي في مركز التجارة العالمي الموجود في الولايات المتحدة في مانهاتن الواقعة في مدينة نيويورك.

ويضم سوق MSCI والذي يصدر عن طريق مورجان ستانلي أسواق من 26 دولة حول العالم، وتمثل حوالي 10% من القيمة السوقية للأسواق العالمية، وتهتم المعايير الخاصة بالانضمام إلى مؤشر MSCI على سهولة الاستثمار والسيولة والشفافية.

وتعتبر الصين هي صاحبة أكبر حصة من المؤشر حيث أنها تستحوذ على أكثر من 30 % من وزن المؤشر، وتأتي بعدها كوريا الجنوبية وتليها تايوان، كما يتواجد في هذا المؤشر أيضا عدد من الدول العربية منها مصر والإمارات وقطر وانضمت حديثا المملكة العربية السعودية بعدما تم إدراج 30 شركة سعودية في المؤشر وتمثل قيمة هذه الشركات حوالي 1.42% من وزن هذا المؤشر العالمي.

يعتبر مؤشر مورجان ستانلي العالمي من أحد أهم مؤشرات الأسواق العالمية حيث يجمع المؤشر القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في أسواق الأسهم في البلدان المشاركة، ويعتبر المؤشر مقياسًا جيدًا لأداء الأسهم في الأسواق الناشئة، ويمثل 13 ٪ من إجمالي القيمة السوقية في العالم، يقدر أن 1.7 تريليون دولار يتم استثمارها في جميع صناديق الأسواق الناشئة. (AVATRADE، 2025)

4-2- مزايا الإدراج في مؤشر MSCI

يمكن لأي دولة مُدرجة في المؤشر أن تشهد زيادة في رأس المال لأسواق الأسهم المحلية وسيولة في الأسهم المحلية بفضل الاستثمارات الدولية التي لم تكن متاحة من قبل، وهذا مفيد للبلدان النامية لأن الزيادة في التدفقات الأجنبية الوافدة يمكن أن تؤدي إلى زيادة ظهور الأسهم المحلية للمستثمرين الأجانب وزيادة السيولة بشكل عام للبلد.

4-3-عيوب الإدراج في مؤشر MSCI

في حين أن إضافة دولة ما لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة يحمل الكثير من المزايا، إلا أنه قد ينجم عنه أيضًا بعض العيوب.

أحد العيوب هو احتمال حدوث عمليات بيع مكثفة في حالة تعرضت دولة مُضمنة بالمؤشر لحادثة طبيعية أو كارثة ما قد ينجم عن ذلك أداء سلبي على تداول في الأسواق الناشئة مثل صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs) التي قد تؤثر على جميع البلدان في المؤشر وأسواق الأسهم الخاصة بها. (موقع البركة ، 2022)

4-4- كيفية عمل مؤشر MSCI

تختار MSCI الأسهم التي يتم تداولها بسهولة والتي تتمتع بسيولة عالية. كما أنه يجب أن يكون النشاط كبير على هذه الأسهم من قبل المستثمرين، وأن يكون ليس لديه أية قيود من المالك.

تحاول MSCI الموازنة بين دقة وكفاءة السهم، بحيث أن يكون لديها الكثير من الأسهم، ولكن في نفس الوقت أن تكون هذه الأسهم أساسية ولديها تمثيل جيد في السوق المحلي.

يتم تحديث هذا المؤشر بشكل يومي في أيام التداول من الاثنين إلى الجمعة، كما أنه تتم مراجعة مؤشر MSCI للأسواق الناشئة أربع مرات في السنة (فبراير ومايو وأغسطس ونوفمبر)، ووفقًا لـ MSCI، فإن المراجعات تحد من حجم التداول غير المبرر وتهدف إلى عكس التغير في أسواق الأسهم الأساسية، يحدث إعادة توازن المؤشر خلال مراجعات مايو ونوفمبر، حيث يتم إعادة حساب كل من نقاط قطع الغطاء المتوسطة والكبيرة خلال هذه الفترات.

وتتمتع مؤشرات MSCI بالقدرة على تغيير السوق، فعندما تتم إعادة توازن المؤشر، يجب على جميع صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة وصناديق الاستثمار المشتركة التي تتبع ذلك شراء وبيع الأسهم ذاتها، عادة ما تجد الأسهم التي تضاف إلى المؤشر أسعار أسهمها في ارتفاع، يحدث العكس للأسهم التي يتم إسقاطها من أحد المؤشرات. (AVATRADE، 2025)

الفرع الثالث: معايير تقييم الشرعي للأدوات المالية

تعد مسألة التحقق من التوافق الشرعي للأدوات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية، نظرا لتعدد صيغ التمويل والاستثمار وتنوع التطبيقات العملية في السوق، وفي هذا السياق برز دور كل من هيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI)ومجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB)،في وضع أطر ومعايير منظمة تضمن سلامة هذه الأدوات من حيث الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية AAOIFI

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 26فيفري 1990في الجزائر، وتم تسجيلها في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح. ويطلق عليها اختصارا منظمة الأيوفي(AAOIFI)، هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية في مجال المحاسبة والمراجعة، ومقرها الرئيسي مملكة البحرين، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة وتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة، وتطبق معايير الهيئة حاليا المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم.

وقد حصلت هذه الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الشرعية الصادرة عنها لدى البلدان، حيث تعتمد هذه المعايير اليوم في مملكة البحرين، مركز دبي المالي العالمي، الأردن، لبنان، قطر، السودان و سوريا، كما أن الجهات المختصة في أستراليا، إندونيسيا، ماليزيا، الباكستان، المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا أصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير هذه الهيئة واصدرتها. (بوكثير و زهواني، 2016، صفحة 52،51)

تصدر الهيئة خمسة أنواع من المعايير، بلغ مجموع الصادر منها حتى الآن98 معيارا تفصيليا على النحو التالي: 02معيار أخلاقي، 58 معيارا شرعيا،07 معايير حوكمة، 26 معيارا محاسبيا، 05 معايير مراجعة.

تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية و قواعدها إلى:

-تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

-التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية وذلك بإعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها لهذه المؤسسات.

-الارتقاء بالممارسات الأخلاقية المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار مواثيق في الأخلاقيات وتفسيرها لهذه المؤسسات.

-تحقيق التقارب أو التطابق، مع السعي لاستخدام وتطبيق المعايير والبيانات والإرشادات التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية.

-تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، مع تنفيذ الأنشطة الأخرى بما في ذلك اعتماد الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك من أجل تحقيق مزيد من الوعي والقبول بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية..... (روان و الداوي، 2023، الصفحات 85-86)

الشكل رقم(2-5):الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

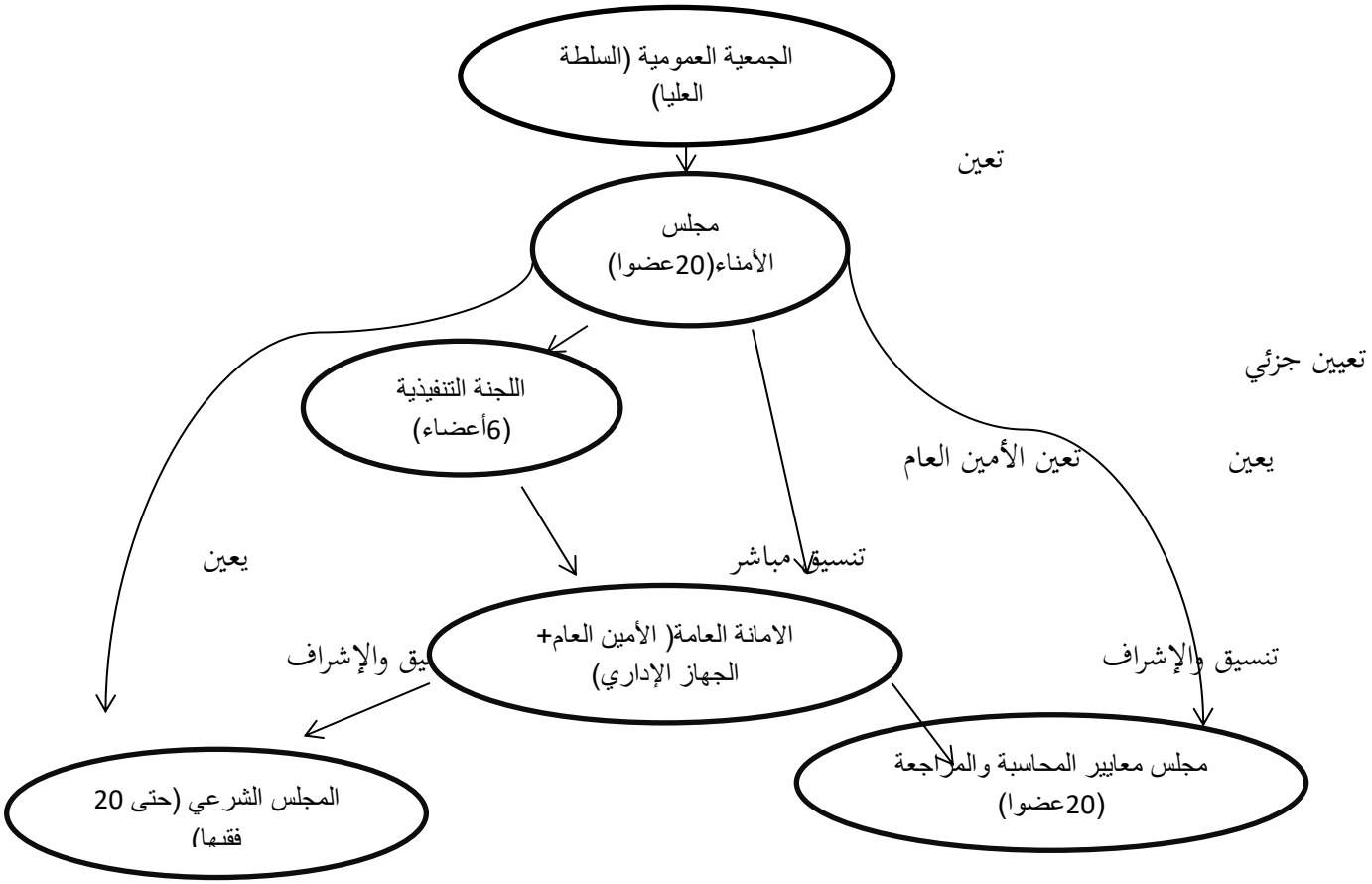

المصدر: من إعداد الطلبتان باعتماد على المتن مجلة اقتصاد المال والأعمال صفحات(53-55)

- ✓ الأمانة العامة هي المحور التنفيذي والإداري، تنسق كل مكونات الهيئة.
- ✓ اللجنة التنفيذية هي حلقة الوصل بين الرؤية الاستراتيجية (مجلس الأمناء)والتطبيق الفعلي(الأمانة العامة).
- ✓ المجلس الشرعي ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة يعملان بالتوازي، أحدهما يعمل على تركيز على الجانب الشرعي وآخر على الجوانب المحاسبية والتنظيمية.

ثانيا: معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB

مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يقع مقره في كوالالمبور، أفتتح رسميا في 3نوفمبر 2002 وبدأ أعماله في 10مارس 2003،يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بوصفه هيئة دولية واضعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة استقرار صناعة الخدمات المالية بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال والتأمين، وفي إطار تأدية مهمته يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتسم بالحصافة والشفافية، من خلال إصدار معايير جديدة، أو تكييف المعايير الدولية القائمة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، والتوصية باعتمادها.

بناء على ما سبق، فإن عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعد متمما لعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين.

اعتبارا من ديسمبر 2024، تضم عضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية 185عضوا، بما في ذلك 84هيئة تنظيمية وإشرافية، و10منظمات حكومية دولية، و91جهة فاعلة في السوق(مؤسسات مالية، وشركات مهنية، وجمعيات صناعية، وبورصات)، تعمل في 60ولاية قضائية.

يسعى مجلس الخدمات المالية الإسلامية لجملة من أهداف نقرها في ما يلي:

-تعزيز تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية الحكيمة والشفافة من خلال تقديم معايير دولية جديدة أو تكييف المعايير الحالية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتوصية باعتمادها.

-توفير التوجيه بشأن الرقابة والتنظيم الفعال للمؤسسات التي تقدم المنتجات المالية الإسلامية وتطوير معايير لتحديد المخاطر وقياسها وإدارتها والإفصاح عنها لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية للتقييم وحساب الدخل والمصروفات والإفصاح.

-التواصل والتعاون مع المنظمات ذات الصلة التي تضع حاليا المعايير اللازمة لاستقرار ومتانة النظم النقدية والمالية الدولية وتلك الخاصة بالدول الأعضاء.

-تعزيز وتنسيق المبادرات لتطوير الأدوات والإجراءات اللازمة للعمليات الفعالة وإدارة المخاطر.

-تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

-تسهيل التدريب وتنمية المهارات لدى الموظفين في المجالات ذات صلة بالتنظيم الفعال لصناعة الخدمات المالية الإسلامية والأسواق ذات صلة.

-إجراء البحوث والدراسات حول صناعة الخدمات المالية الإسلامية ونشرها.

-إنشاء قاعدة بيانات للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وخبراء الصناعة.

-أي أهداف أخرى قد يوافق عليها الجمعية العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من وقت لآخر. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، 2024)

الشكل رقم (2-6): هيكل مجلس الخدمات المالية الإسلامية

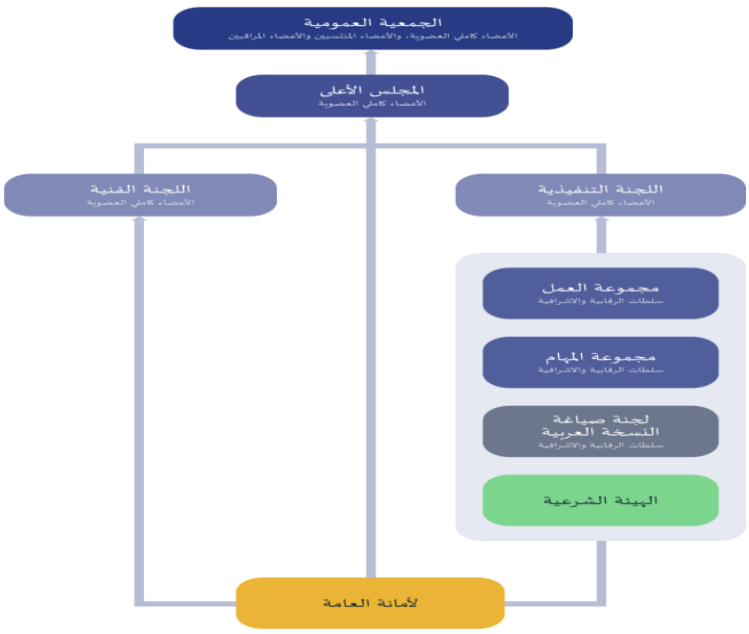

المصدر: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، 2024)

الجدول رقم (2–5): مقارنة بين معايير AAOIFIو IFSBفي تقييم شرعية الأدوات المالية الإسلامية

المعيار	AAOIFI	IFSB
الإطار التعاقدي	تشترط استناد الأداة المالية إلى عقود شرعية (المرابحة، المضاربة، إجارة)	لا تحدد نوعية العقود، بل تركز على الإطار المؤسسي لاعتماد الأدوات المالية
التحرر من الربا	التأكيد على عدم وجود أي عنصر ربوي مباشر أو غير مباشر	يشير إلى أهمية الالتزام بأحكام الشريعة دون الخوض في تفاصيل الربا
تجنب الغرر والميسر	الأداة يجب أن تكون خالية من الغموض والمقامرة	ضمنيا عبر تشجيع السياسات التي تقلل المخاطر الشرعية
وضوح الحقوق والالتزامات	يجب تحديد جميع الشروط والحقوق والأرباح والمخاطر بوضوح	يشجع الإفصاح الكامل والشفافية كجزء من الحوكمة الجيدة
مشروعية النشاط	الأموال تستخدم فقط في أنشطة مشروعة	يؤكد على أن تكون السياسات المؤسسة منسجمة مع المبادئ الشرعية
التطبيق الفعلي	تميز بين صحة العقد نظريا، وصحة التطبيق وتشترط مطابقة التنفيذ للضوابط الشرعية	يشجع على وجود آليات رقابة شرعية مستمرة لتقييم الأداء الشرعي
الرقابة الشرعية	وجود هيئة شرعية تصدر الفتوى وتراقب التطبيق	ضرورة وجود إطار حوكمة يشمل التوثيق والإفصاح
الإفصاح والشفافية	غير منصوص عليها بشكل مفصل	عنصر اساسي، خاصة ما يتعلق بنشر الأسس الشرعية للعملاء

إدارة المخاطر الشرعية	لا تشكل محورا مستقلا	تعد من المبادئ الأساسية

المصدر: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، 2024)، (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (ب،ت))

المطلب الثالث : تطور الاسواق المالية الإسلامية

تُعد السوق المالية عنصرًا أساسيًا في دعم الاقتصاد، من خلال جمع رؤوس الأموال وتوفير بيئة لتداول الأوراق المالية. ومع تزايد الاهتمام بالتمويل المتوافق مع القيم الدينية، ظهرت الأسواق المالية الإسلامية لتُقدم بديلًا يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، كالابتعاد عن الربا والمضاربة المحرّمة، وتشجيع تقاسم المخاطر، ومنذ انطلاقتها في سبعينيات القرن الماضي شهدت هذه الأسواق نموًا كبيرًا، حيث بلغت قيمة أصولها نحو 4 تريليونات دولار، مما يعكس مكانتها المتزايدة في النظام المالي العالمي.

الفرع الأول: تطور الأسواق المالية الإسلامية

أولا: الأعضاء المؤسسون للسوق المالية الإسلامية

أنشأت السوق المالية الإسلامية استجابةً لحاجة المجتمعات الإسلامية إلى نظام مالي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بعيدًا عن المعاملات الربوية والممارسات المحظورة. وقد ساهمت جهود مؤسسية مبكرة في وضع الأسس الفكرية والتنظيمية لهذه السوق، من خلال تطوير الأطر الشرعية والمعايير الفنية التي مهدت لظهور مؤسسات مالية تعمل وفقًا لمبادئ التمويل الإسلامي. وتمثل هذه الجهود التأسيسية حجر الأساس في تطور السوق المالية الإسلامية انتشارها عالميًا.

الجدول رقم(2-6):المؤسسون للسوق المالية الإسلامية

الترتيب	المؤسسون
1	مصرف البحرين المركزي
2	بنك ماليزيا المركزي
3	بنك السودان المركزي
4	بنك إندونيسيا المركزي
5	البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية
6	هيئة النقد في بروناي دار السلام (وزارة المالية سابقا).

المصدر: من إعداد الطلبتان بالاعتماد على موقع السوق المالية الإسلامية IIFM

ثانيا: إصدارات الصكوك في السوقين المحلي و الدولي في الفترة ما بين 2010 إلى 2019

شهدت الصكوك الإسلامية نموًا ملحوظًا بين 2010 و2019، حيث أصبحت أداة تمويل رئيسية في الأسواق المحلية والدولية. وبرز هذا التوسع نتيجة للطلب المتزايد على أدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب الحاجة لتنويع مصادر التمويل. في السوق المحلي، طورت العديد من الدول الأطر القانونية لإصدار الصكوك، بينما جذبت الصكوك في السوق الدولية مستثمرين عالميين بفضل موثوقيتها وتنوع هياكلها والجهات المصدرة لها، من حكومات ومؤسسات مالية.

الجدول رقم (2-7) :إصدارات الصكوك في السوقين المحلي و الدولي بصيغة مليون دولار امريكي ما بين(2010 -2019).

نوع السوق / صيغ الصكوك	صكوك محلية (مليون دولار)	صكوك دولية (مليون دولار)	مجموع الصكوك المصدرة	نسبتها المئوية
صكوك المشاركة	59.094	3.114	62.208	5,83%
صكوك الوكالة	44.058	126.641	170.699	15,98%
صكوك البيع بثمن اجل	23.268	/	23.268	2,18%
صكوك السلم	9.724	/	9.724	0,91%
صكوك الاستصناع	182	/	182	0,02%
صكوك الاجارة	147.792	56.570	204.362	19,14%
صكوك المضاربة	36.349	11.155	47.504	4,45%
صكوك المرابحة	422.680	9.651	432.331	40,48%
صكوك هجينة و تضم	79.654	37.994	117.648	11,02%
صكوك هجينة اخرى	(21.158)	(9.322)	(30.480)	(2,85%)
صكوك هجينة مرابحة/مضاربة	(51.684)	(14.000)	(65.684)	(6,15%)
صكوك هجينة المشاركة / مرابحة	(173)	/	(173)	(0,02%)
صكوك هجينة وكالة / مرابحة	(5.443)	(2.100)	(7.543)	(0,71%)
صكوك هجينة الاجارة / مشاركة	(1.196)	(351)	(1.547)	(0,14%)
صكوك هجينة اجارة / مرابحة	/	(8.850)	(8.850)	(0,83%)
الصكوك القابلة للتحويل	/	(1.381)	(1.381)	(0,13%)
صكوك هجينة وكالة / مضاربة	/	(1.990)	(1.990)	(0,19%)

المصدر : (دحاوي و بلخريصات ، 2020، صفحة 44)

يعرض الجدول رقم(2-7) توزيع إصدارات الصكوك حسب صيغها المختلفة في السوقين المحلي والدولي، ويقدم أيضًا نسبة مساهمة كل صيغة في إجمالي الصكوك.

-أكثر الصيغ استخداماً:

-صكوك المرابحة تمثل النسبة الأعلى (40.48%) من إجمالي الصكوك، بإجمالي 432.331 مليون دولار، مما يدل على شعبيتها العالية في التمويل الإسلامي خاصة في السوق المحلي.

-صكوك الإجارة تحتل المرتبة الثانية (19.14%)، تليها صكوك الوكالة بنسبة (15.98%).

-تفوق السوق المحلي: في معظم الصيغ، الصكوك المحلية تفوق الدولية، مما يشير إلى اعتماد أعلى على التمويل الداخلي.

مثال: صكوك المرابحة بلغت محلياً 422.680 مليون دولار مقابل 9.651 مليون فقط دولياً.

-صيغ نادرة أو ضعيفة الاستخدام:

صكوك الاستصناع وصكوك السلم سجلت نسبًا ضئيلة جداً (0.02% و0.91% على التوالي)، رغم كونها صيغ تمويل إسلامي مهمة نظرياً.

يدل ذلك على قلة استخدامها العملي ربما لصعوبات في التطبيق أو ضعف الطلب.

-الصكوك الهجينة:

هناك عدة صيغ هجينة مثل "مرابحة/مضاربة" و"الإجارة/مشاركة"، وتظهر بأرقام سالبة في الجدول، ما قد يشير إلى استرداد أو إلغاء جزئي لهذه الصكوك أو تصحيح في البيانات.

الصكوك القابلة للتحويل:

نسبتها منخفضة جداً (0.13%) مما يعكس قلة استخدامها في هيكلة الصكوك، ربما بسبب تعقيدها أو المخاوف من التداخل مع خصائص الأسهم.

1-سوق الصكوك المحلية: بالاعتماد على معلومات الجدول و كذا الشكل رقم (**2-8**) نلاحظ ما يلي:

تمثل صكوك المرابحة النسبة الأكبر في السوق المحلية بنسبة 51%، مما يدل على أن المستثمرين المحليين والمؤسسات يفضلون الصيغ التمويلية الآمنة والمباشرة التي توفر عائداً ثابتاً وقليل المخاطرة، وهو ما يتماشى مع طبيعة السوق المحلية التي قد تميل إلى الحذر في التعاملات المالية.

تأتي صكوك الإجارة في المرتبة الثانية بنسبة 18%، ما يعكس اعتماداً ملحوظاً على هذا النوع من الصكوك لتمويل الأصول والمشاريع التي تتطلب تمويلاً متوسطاً إلى طويل الأجل، خاصة في القطاعات التي تعتمد على الأصول المنتجة.

الصكوك الهجينة تمثل 10%، وهي نسبة تعكس اهتماماً متزايداً في السوق المحلية بالمنتجات المالية المبتكرة التي تجمع بين أكثر من صيغة شرعية لتوفير حلول تمويلية مرنة تلائم الاحتياجات المتعددة.

أما صكوك الوكالة والمضاربة، فتمثل كل منهما 5%، وهي نسبة معتدلة تشير إلى وجود توجه محدود نحو الأدوات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر.

تمثل صكوك البيع بثمن مؤجل نسبة 3% فقط، رغم أنها توفر حلاً تمويلياً بتأجيل الدفع، مما قد يشير إلى وجود بدائل أكثر جاذبية أو إلى تحفظ السوق تجاه هذه الصيغة.

أما صكوك السلم فقد سجلت 1% فقط، وهذا يعكس ضعف الاعتماد عليها محلياً، ربما بسبب محدودية استخدامها في قطاعات معينة كالإنتاج الزراعي أو الصناعي الذي يُمول مقدماً.

وأخيراً، غياب صكوك الاستصناع بنسبة 0% يدل على عدم تفعيل هذه الصيغة في السوق المحلية، رغم أهميتها في تمويل المشاريع الصناعية أو الإنشائية، وهو ما قد يرتبط بعدم توفر البيئة أو البنية المناسبة لتطبيقها.

بشكل عام، تعكس هذه النسب ميلاً واضحاً في السوق المحلية نحو الصيغ التمويلية الآمنة والمباشرة، مع وجود حذر تجاه الصيغ التي تتطلب تقاسما للمخاطر.

الشكل رقم(2–7)نسبة إصدار كل صيغة من صيغ الصكوك في السوق المحلية2010–2019

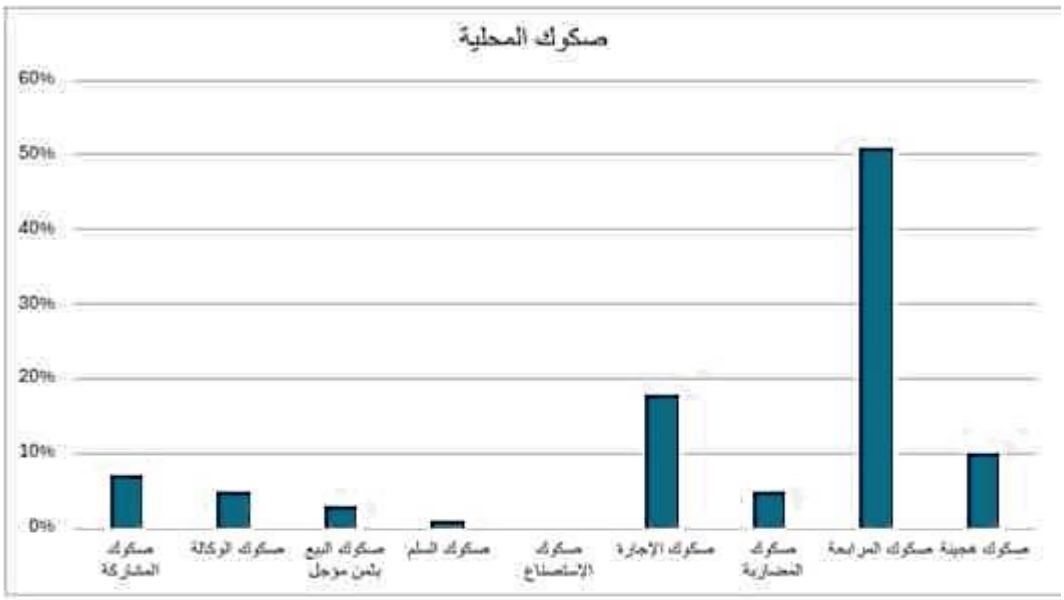

المصدر: من إعداد الطلبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2 –7)

2-سوق الصكوك الدولية: بالاعتماد على معلومات الجدول رقم(2-7)و كذا الشكل رقم(2-7) نلاحظ ما يلي:

تُظهر هذه النسب في السوق الدولية أن صكوك الوكالة (52%) هي الأكثر شيوعًا، لما توفره من مرونة وشفافية، تليها صكوك الإجارة (23%) التي تجذب المستثمرين بعوائدها الثابتة. بينما نجد أن الصكوك الهجينة (15%) تحظى باهتمام معتبر بسبب تنوعها وملاءمتها للمشاريع الكبرى. أما صكوك المرابحة (1%) والمضاربة (4%)** فتمثل نسبًا ضعيفة بسبب محدودية السيولة وارتفاع المخاطر. في المقابل، صكوك السلم، الاستصناع، والبيع بثمن مؤجل غير مستخدمة دوليًا، غالبًا لتعقيداتها أو عدم ملاءمتها لطبيعة السوق العالمية.

الشكل رقم(2-8):نسبة إصدار كل صيغة من صيغ الصكوك في السوق الدولية2010-2019

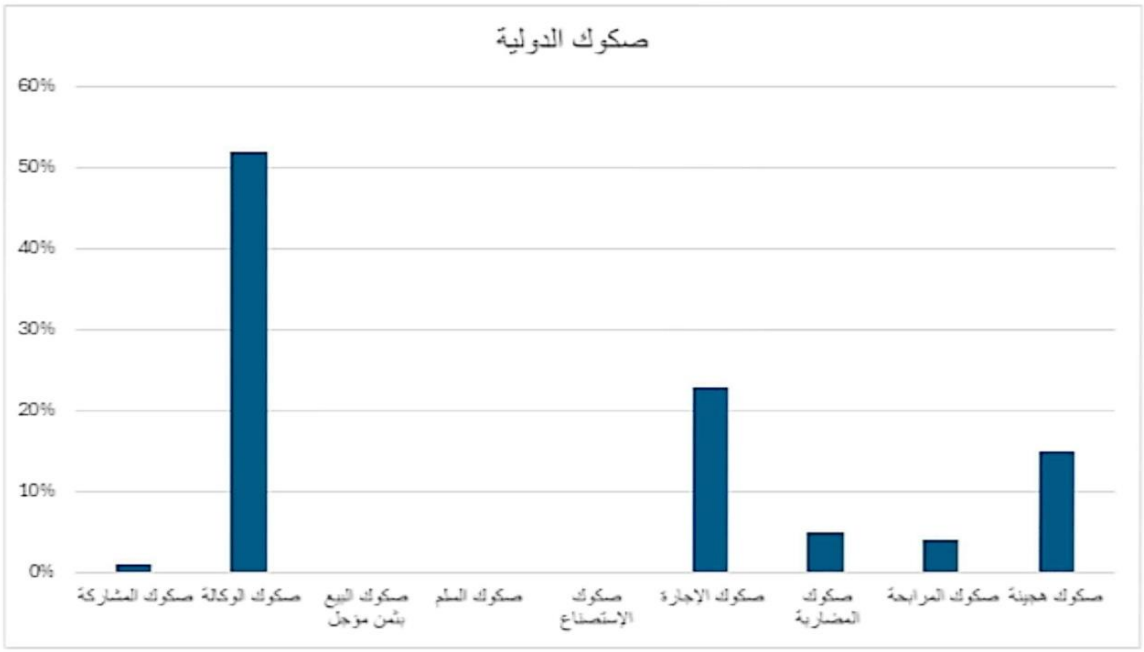

المصدر: من إعداد الطلبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2-7)

3- إصدار الصكوك المالية الإسلامية حول العالم

حاولنا من خلال معطيات الجدول رقم(2-7) لتوزيع إصدارات الصكوك لكل من السوقين المحلي و الدولي و قد توصلنا الى ما يلي :

تُظهر النسب أن صكوك المرابحة تتصدر الإصدارات بنسبة 40,48%، ما يعكس تفضيل السوق لهذا النوع لبساطته وقلة مخاطره، تليها صكوك الإجارة والوكالة بنسبة 19,14% و15,98%، لمرونتها ووضوحها الشرعي. أما الصكوك الهجينة فتمثل 11,02%، دلالة على تطور أدوات التمويل الإسلامية. في المقابل، تسجل صكوك مثل الاستصناع والسلم نسبًا ضعيفة جداً، ما يشير إلى محدودية استخدامها بسبب تعقيداتها أو ارتباطها بقطاعات معينة.

و عليه يلاحظ أنه:

تميل الأسواق إلى استخدام صيغ الصكوك التي تجمع بين الامتثال الشرعي وسهولة التطبيق، مثل المرابحة والإجارة والوكالة، والتي تستحوذ على النسب الأعلى من الإصدارات. في المقابل، تسجل الصيغ الأخرى مثل السلم والاستصناع نسباً ضعيفة، ما يعكس تحديات في استخدامها وملاءمتها لقطاعات محددة.

الشكل رقم (2–9) نسبة الإصدارات الاجمالية للصكوك الإسلامية في السوق العالمي2010–2019

المصدر :من إعداد الطلبتان بالاعتماد على الجدول(2–7)

4-حجم سوق رأس المال الإسلامي الماليزي

الجدول(2-08): سوق رأس المال الإسلامي الماليزي من 2020 إلى 2024

السنة	الصكوك (تريليون رينجت)	رسملة بورصة اسلامية (تريليون رينجت)	إجمالي السوق الإسلامي (تريليون رينجت)	النمو السنوي	معدل النمو السنوي المركب
2020	1,2	1,1	2,3	%8,5	%5,3
2021	1,2	1,1	2,3		
2022	1,3	1,1	2,4		
2023	1,3	1,3	2,6		
2024	1,3	1,3	2,6		

المصدر: **securities commission Malaysia** (هيئة الأوراق المالية الماليزية،صفحة16، 2024)

-نمو سنوي :**8,5%**

-معدل النمو السنوي المركب: **5,3%**

يوضح الجدول رقم (2-08)أداءً مستقراً ومتزايداً لسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويمكن ملاحظة النقاط التالية:

-استقرار في نمو الصكوك: بلغ حجم الصكوك 1.2 تريليون رنجيت في 2020 وارتفع تدريجياً ليصل إلى 1.3 تريليون في 2022، ثم استقر عند هذا المستوى حتى 2024. هذا يشير إلى مرحلة نضج في سوق الصكوك، مع نمو ملحوظ في البداية ثم استقرار لاحق.

-تحسّن ملحوظ في رسملة بورصة السوق الإسلامي: شهدت رسملة السوق الإسلامية نمواً من 1.1 تريليون في 2020 إلى 1.3 تريليون في 2023، ما يدل على تحسّن ثقة المستثمرين في الأسهم المتوافقة مع الشريعة.

-إجمالي السوق الإسلامي يرتفع من 2.3 إلى 2.6 تريليون رنجيت: يعكس هذا النمو اهتماماً متزايداً من المستثمرين المحليين والدوليين بالمنتجات المالية الإسلامية، خصوصاً في ظل التوجه العالمي نحو التمويل المستدام والمتوافق مع الشريعة.

-نمو سنوي جيد بنسبة 8.5% في 2024، ومعدل نمو مركب منذ 2020 بـ 5.3% سنوياً، وهي نسب تعكس أداءً قوياً مقارنة ببعض الأسواق التقليدية.

3-التمويل عبر سوق الأسهم و السندات

الجدول رقم(2-09): التمويل عبر سوق الأسهم و السندات من 2020 إلى 2024

السنة	سوق السندات (RMمليار)	سوق الأسهم (RMمليار)	إجمالي التمويل (RMمليار)	نسبة التمويل السنوي
2020	**104,6**	**10,0**	**114,6**	/
2021	**114,3**	**17,1**	**131,3**	**14,6%**
2022	**153,5**	**26,0**	**179,3**	**36,5 %**
2023	**118,3**	**9,4**	**127,7**	**28,8 %**
2024	**124,2**	**14,7**	**138,9**	**8,7%**

المصدر: securities commission Malaysia صفحة17، 2024.

يوضح الجدول رقم (2-09) الخاص بالتمويل عبر الأسهم والسندات:

-سنة 2020 – 2022: نمو متسارع شهدت هذه الفترة زيادة تدريجية ومستمرة في التمويل، حيث ارتفع إجمالي التمويل من 114.6 إلى 179.3 مليار RM.

يعكس ذلك بداية تعافي ماليزيا من تأثيرات جائحة كوفيد-19، وزيادة ثقة المستثمرين.

سوق السندات لعب الدور الأكبر، بينما سوق الأسهم تحسّن بشكل ملحوظ أيضًا.

-سنة 2023: تراجع مفاجئ انخفض التمويل بنسبة كبيرة تقارب -29% مقارنة بـ2022

قد يكون هذا التراجع نتيجة لتقلبات اقتصادية عالمية أو ضغوط تضخمية أو سياسية.

- بداية تعافي جديد: ارتفع التمويل مجددًا إلى 138.9 مليار RM، مدفوعًا بنمو في كل من السندات والأسهم.

–عودة النشاط في سوق الأسهم تُعد مؤشرًا إيجابيًا، خاصة مع ارتفاع عدد الطروحات الأولية.

سوق السندات مهيمن.

–عبر السنوات كلها، نلاحظ تفوقًا واضحًا في التمويل من خلال سوق السندات، مما يدل على اعتماد أكبر على التمويل بالدين مقارنة بالملكية.

ثالثا: دراسة المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي للمملكة العربية السعودية

1–أنواع الصكوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية

تصنف إما حسب صيغة العقد أو حسب الجهة المصدرة

1–1لصكوك الإسلامية حسب صيغة العقد:

الجدول رقم(2–10):إصدارات الصكوك الإسلامية حسب صيغة العقد2021

صيغة الصكوك الإسلامية	النسبة من إجمالي إصدارات الصكوك
صكوك الاستثمار	**%29**
صكوك المرابحة	**%14**
صكوك هجينة	**%12**
صكوك الإجارة	**%1**
صكوك المضاربة	**%3**
صكوك المشاركة	**%4**
صكوك الوكالة باستثمار	**%1**
صيغ أخرى	**%36**

المصدر : (العايب و صالح، 2024، الصفحات 168–169)

يوضح الجدول رقم(2–10) إلى تنوع استخدام صيغ العقود في إصدارات الصكوك الإسلامية في السعودية، لكنها تعكس في نفس الوقت بعض الاتجاهات والتفضيلات لدى المصدرين والمستثمرين:

-صكوك الاستثمار (29%) والصيغ الأخرى (36%) تستحوذان على النسبة الأكبر يشير إلى مرونة كبيرة في استخدام صيغ مركبة أو غير تقليدية لتلبية الاحتياجات التمويلية المتنوعة، وربما تضم الصيغ الأخرى تركيبات مبتكرة أو مصممة خصيصا المشاريع معينة

-**صكوك المرابحة (14%)**:تحتل مركزًا مهمًا، وهذا منطقي نظرًا لبساطتها وانخفاض مستوى المخاطر فيها، حيث تعتمد على بيع وشراء السلع بهامش ربح معلوم.

-الصكوك الهجينة (12%) : تعكس توجّهًا لاستخدام صيغ تجمع بين أكثر من عقد شرعي بهدف توزيع المخاطر وتحقيق مرونة أكبر في التمويل، وهو توجه متصاعد عالميًا.

ضعف استخدام بعض الصيغ التقليدية مثل:

الإجارة (1%)

المضاربة (3%)

المشاركة (4%)

الوكالة بالاستثمار (1%)

قد يشير إلى عزوف المستثمرين عنها إما بسبب تعقيدات تنظيمية أو مخاطر أعلى مرتبطة بتقاسم الأرباح والخسائر.

و عليه تميل السوق السعودية نحو استخدام صيغ مرنة ومبتكرة (استثمار، صيغ أخرى، وهجينة)، بينما لا تزال الصيغ القائمة على المشاركة بالمخاطر (كالمضاربة والمشاركة) أقل انتشارًا، مما قد يعكس رغبة المستثمرين في تجنب المخاطر العالية وتفضيل أدوات تمويلية أكثر استقرارًا.

2-2 – الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة

الجدول رقم (2-11): إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة2021

	عدد الإصدارات	القيمة بملايين الدولارات	النسبة من إجمالي الصكوك العالمية
الصكوك المحلية	**183**	**109,258**	**%10,02**
الصكوك الدولية	**78**	**65,353**	**%19,67**
الإجمالي	**261**	**174,612**	/

المصدر : (**العايب و صالح، 2024، صفحة 170**)

يعرض الجدول رقم (2-11) بيانات إصدارات الصكوك الإسلامية في السعودية حسب الجهة المصدرة (محلية ودولية)، حيث يتضح أن الصكوك المحلية تهيمن على السوق من حيث عدد الإصدارات وقيمتها. فقد بلغت عدد الإصدارات المحلية 183 إصدارًا بقيمة 109.258 مليار دولار ،ما يمثل 10,02% في لمقابل، بلغت إصدارات الصكوك الدولية 78 إصدارًا بقيمة 65.353 مليار دولار و هو ما يمثل 19,67% من إجمالي الصكوك العالمية.

ما يدل عليه ذلك:

تُظهر الأرقام تركيز الحكومة والمؤسسات السعودية على السوق المحلي كمصدر رئيسي للتمويل الإسلامي.

رغم أن الصكوك الدولية أقل عددًا، إلا أن قيمتها مرتفعة نسبيًا، مما يشير إلى التوجه نحو تنويع مصادر التمويل والاستفادة من الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: أهم نماذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل الإسلامي أحد الآليات البارزة التي اعتمدت عليها العديد من الدول لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نظرا لما يتميز به من صيغ تمويلية مرنة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد أظهرت بعض النماذج الدولية نجاحا ملحوظا في هذا المجال، مما يجعل من المفيد دراسة تلك التجارب لفهم الآليات المتبعة وتقييم مدى فعاليتها، سنتناول هذا المبحث أهم نماذج التمويل الإسلامي المطبقة في كل من ماليزيا، بنغلاديش، السعودية والسودان.

المطلب الأول: نموذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي ضمن سياستها الاقتصادية، وقد أولت اهتماما خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة اساسية للنمو الاقتصادي، يعكس النموذج الماليزي تجربة متميزة من حيث تكامل الاطر التشريعية وتنوع المنتجات المالية الإسلامية الموجهة لهذا القطاع مما يجعل هذه التجربة نموذجا جديرا بالدراسة.

الفرع الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الماليزي

ارتكزت السياسة الاقتصادية في ماليزيا بعد الاستقلال على اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين مكونات المجتمع الماليزي، خاصة بعد أحداث عام 1969 التي كشفت عن عمق التفاوتات الاقتصادية بين الماليزيين الأصليين من جهة والأقليات من الصينيين من جهة أخرى، وفي هذا السياق جاءت السياسة الاقتصادية الجديدة التي أطلقت في السبعينات كإطار استراتيجي لتوسع قاعدة المشاركة الاقتصادية، وكان من أبرز أدواتها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ساهم تبني التمويل الإسلامي في تعزيز هذا التوجه من خلال تقديم صيغ تمويلية متوافقة مع القيم الدينية والثقافية وملائمة لاحتياجات هذه المؤسسات مما جعل من التجربة الماليزية نموذجا رائدا في هذا المجال.

أولا: نظرة حول تطور الاقتصاد الماليزي

بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا وقد امتدت لحوالي أربعة عقود من الزمن ومرت على مرحلتين مهمتين، كل مرحلة لها خصائصها ومميزاتها وتأثيرها على مستوى التطور والتقدم، وفيما يلي أهم الأحداث البارزة التي ميزت الاقتصاد الماليزي.

المرحلة الأولى: تمتد من تاريخ الاستقلال ماليزيا سنة1958إلى 1985، وخلال هذه الفترة عملت ماليزيا على إعادة إعمار أراضيها، وقد شهدت صراعات عرقية وأعمال شغب بين الأطياف المكونة للمجتمع الماليزي سنة 1969، بسبب التوزيع غير العادل للأصول الاقتصادية.

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث من أهمها:

-العمل على الجهة الاجتماعية من خلال توحيد جميع الأطياف المكونة للمجتمع الماليزي.

-إنشاء صناعات تعويضية عن عمليات الاستيراد وخاصة بالنسبة لصناعات الأغذية، الأجهزة المنزلية .....، ولكن ضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق وقفت عائقا أمام استمرار هذه السياسة ولم تجن ماليزيا الشيْ الكثير، الأمر الذي دفعها للبحث عن استراتيجية أخوى أكثر فعالية.

-لاستكمال مسيرة التنمية بعد فشل السياسة الإحلالية تم إطلاق مشروع جديد تحت اسم جديد "السياسة الاقتصادية الجديدة" وقد تم تبني هذه السياسة للعمل على دعم التوجه التصدير خصوصا في الصناعات التحويلية.

-إنشاء أول بنك إسلامي بماليزيا سنة 1983بعد نجاح تجربة صندوق الحج.

-ظهور أزمة المالية حادة نتيجة تفاقم المديونية بسبب توجيه أغلب الأموال المتحصل عليها لتمويل الصناعات الثقيلة والمشروعات العملاقة مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم، وقد صاحبت هذه الأزمة تزايد الركود الاقتصادي مما أثر سلبا على نشاط أغلب المؤسسات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القروض المتعثرة.

المرجلة الثانية (1986-2017):وقد عمل محمد مهاتير خلال هذه المرحلة بزيادة الدعم الموجه للصناعات التصديرية دون التخلي عن مقومات الاقتصاد الماليزي، وقد أعطى محمد مهاتير أهمية خاصة للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي للمشاركة في عملية التنمية من خلال توفير مجموعة من الامتيازات التي تهدف من ورائها إلى تقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية وتسريع عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعميق التوجه التصدير في العمليات التصنيع وكذا تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.

وبداية من عام 1990قامت الحكومة بإنتاج سياسة جديدة عرفت بإسم "سياسة التنمية الجديدة "الهادفة إلى تطوير الصناعة الماليزية لاحتلال مراتب ريادية بحلول سنة 2020،ومضاعفة دخل الفرد الماليزي إلى 4أضعاف مما هو عليه، وقد شهدت هذه الفترة زيادة الصادرات من مختلف المنتجات الصناعية خصوصا من الإلكترونيات والنسيج، مما جعل الحكومة تعمل على زيادة الإنفاق على البنى التحتية والاستفادة من الطفرة الحاصلة في الاقتصاد الماليزي الذي نمى بمعدل

8-9%سنويا، وقد حققت ماليزيا خلال هذه المرحلة تطور واضح في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأقرت برامج خاصة للحفاظ على هذه المستويات خصوصا عملية القضاء على الفقر، كما تمكنت خلال هذه الفترة من سياستها المفتوحة على الخارج من تحقيق معدل النمو قدر بحوالي 5,7%بداية من سنة 2020،تساهم فيه مالا يقل عن 920.624 مؤسسة اقتصادية منها 907.065مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في مجموعة من القطاعات (الصناعة، البنا، الخدمات، الفلاحة)بنسب معتبرة. (بن السيلت و بن دادة ، 2022، صفحة 22،21)

الشكل رقم (2-10):توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية في ماليزيا لعام 2023

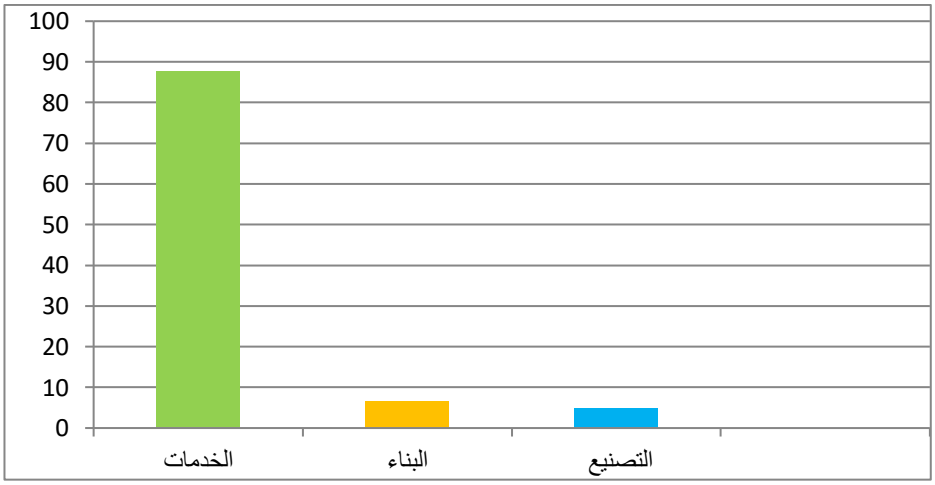

المصدر: من إعداد الطلبتان بالاعتماد على تقرير الصادر عن .SME Corp. Malaysia

ثانيا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا أكثر من 97%من مجموع المؤسسات الماليزية معظمها من النوع الصغير، وقد أولت الحكومة الماليزية قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا وعناية خاصة، خصوصا بعد إنشاء المجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NSDC)سنة 2004، الذي قام بدوره بتبني جديد لهذا النوع من المؤسسات بداية من سنة 2014، وفصل بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الصناعية كحالة خاصة، وباقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث اعتبر أن كل مؤسسة تنشط في القطاع الصناعي تحقق رقم اعمال أقل من 50 مليون رنجيت ماليزي، أو تشغل أقل من 200عامل وكل مؤسسة تنشط في القطاع الخدمات أو باقي القطاعات دون الصناعة تحقق رقم أعمال 20 مليون رنجيت ماليزي أو أقل من 75 عامل هي من النوع المتوسط والصغير (بن دادة، 2020-2019، صفحة 111،110)، وقد بلغ تعدادها 1100.00مؤسسة نهاية 2024، بزيادة بلغت 162.766 و معدل نمو تقريبا 18%عن سنة 2017، والجدول الموالي يوضح تطور الأنواع المختلفة للمؤسسات الماليزية.

الجدول رقم (2–12):تطور تعداد ونسبة المؤسسات الماليزية

نوع المؤسسة	2017	النسبة%	2023	النسبة%
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	907.065	%98.52	1069.831	%97.5
عدد المؤسسات الكبرى	13.559	%1.48	27.000	%2.5
المجموع	920.624	%100	1096.831	%100

المصدر: دائرة الإحصاء الماليزية.(DOSM).التعداد الاقتصادي2023:ملف الشركات الصغيرة والمتوسطة.

https://wwdosm.gov.my

من جدول أعلاه يتبن أن الهيكل الاقتصادي الماليزي لايزال يرتكز بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتي مثلت نسبة مرتفعة من إجمالي المؤسسات في كل من عامي 2017و2023، فقد بلغ عددها حوالي 907.065مؤسسة في عام 2017ما يمثل نسبة 98.52% من إجمالي المؤسسات، وارتفع إلى 1069.831مؤسسة في عام 2023 في حين انخفضت نسبتها نسبيا إلى 97.5%، إلا أن الانخفاض الطفيف في النسبة لا يدل على تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بل يرجع إلى ارتفاع الملحوظ في عدد المؤسسات الكبرى، حيث ارتفع عددها من 13.559مؤسسة في 2017إلى 27.000 مؤسسة في 2023، مما يعكس تحول التدريجي في هيكل الاقتصاد الماليزي مما يعد مؤشرا على نضج تدريجي في بنية الأعمال، حيث بدأت بعض المؤسسات المتوسطة في النمو والتحول إلى كيانات كبرى.

يفسر هذا التطور بكونه لجهود الدولة الماليزية في دعم هذا القطاع، حيث قامت منذ 2004 بتأسيس المجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الذي اضطلع بمهمة تطوير البيئة الحاضنة لهذا النوع من المؤسسات، بالرغم من توسع شريحة المؤسسات الكبرى، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماتزال تمثل العمود الفقري للاقتصاد الماليزي ،من حيث العدد والمساهمة في النشاط الاقتصاد المحلي.

الجدول (2-13): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية حسب الحجم (من 2017 إلى غاية 2023)

نوع المؤسسة	2017	النسبة%	2023	النسبة%
مصغرة	693.670	%76	800.000	**%74.8**
صغيرة	192.783	%21	220.000	**%20.6**
متوسطة	20.612	%3	49.831	**%4.6**
المجموع	907.065	%100	1069.831	**%100**

المصدر: دائرة الإحصاءات الماليزية (DOSM)،التعداد الاقتصادي2023:ملف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشر في 19 سبتمبر 2024. https://www.dosm.gov.my

ثالثا: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا، لما تتمتع به من قدرة على تحفيز النمو الشامل وخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار، وقد أولت الحكومة الماليزية أهمية استراتيجية لهذا القطاع من خلال ادماجه في الخطط التنموية وتوفير الدعم المؤسسي والتقني اللازم، حيث تتجلى الأهمية التنموية لهذه المؤسسات في مساهمتها المتزايدة في الناتج المحلي الاجمالي إلى جانب دورها في دعم سلاسل القيمة المحلية ورفع مستوى التنافسية الاقتصادية.

الجدول رقم (2-14):مساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي(%)

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (%)	36.3	36.6	37.4	38.4	39.4

المصدر: من إعداد الطلبتان باعتماد على تقارير دائرة الإحصاءات الماليزية (DOSM)،أداء م ص و م ، لسنوات من(2019-2023).

من خلال الجدول رقم (2-14) يمكن ملاحظة المساهمة المعتبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في الناتج الإجمالي التي نمت بنسب متفاوتة لتبلغ 39.4% سنة 2023بعدما كانت 36.3%سنة 2019،ويستحوذ قطاع الخدمات حصة الأسد في هذه المساهمة التي تراوحت خلال نفس الفترة 21.4و 22.9%،وجدول الموالي يوضح هاته المساهمة حسب النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم(2–15):مساهمة م ص و م الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي تبعا لنوع النشاط

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
خدمات	21.4	21.8	22	22.5	22.9
صناعة	7.9	7.9	8	8.1	8.3
فلاحة	4.3	4.1	4.2	4.3	4.4
بناء	2.1	2.1	2.3	2.4	2.5
مناجم	0.5	0.2	0.3	0.4	0.4

المصدر: من إعداد الطلبتان باعتماد على تقارير دائرة الإحصاءات الماليزية (DOSM)، أداء م ص و م لسنوات من (2019–2023).

من بيانات الجدول رقم (2–15) يمكن ملاحظة بوضوح المساهمة المرتفعة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا فيما تتقاسم باقي القطاعات الحصة المتبقية، فالنتائج المسجلة تعكس اهتمام الحكومة بهذا النوع من المؤسسات، حيث وعلى مدار 5سنوات سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسب أعلى من نمو الإجمالي الكلي(الجدول رقم 2–18).

الجدول رقم (2–16): نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي و ن م إ للمؤسسات ص و م الماليزية

	2019	2020	2021	2022	2023
نمو الناتج المحلي إجمالي الكلي (%)	4.3	-5.6	3.1	8.7	3.6
نمو الناتج المحلي ل م ص و م (%)	5.8	-7.3	1.0	11.6	5.0

المصدر: دائرة الإحصاءات الماليزية (DOSM)تقارير أداء م ص و م لسنوات من (2019–2023).

يتضح من الجدول(2–16) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا قد أظهرت أداء تفوق في معظمه على نمو الاقتصاد الكلي، حتي في أعقاب جائحة كوفيد -19 (2020)، ومع الانكماش المسجل ، استطاعت هذه المؤسسات أن تتعافى بسرعة نسبيا، محققة نموا قويا بنسبة 11.6% سنة 2022، مقارنة ب 8.7%فقط للناتج المحلي الإجمالي الكلي، هذا يدل على مرونتها وأهميتها كمحرك أساسي للنمو.

الجدول رقم (2-17): توزيع العمالة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة بماليزيا

البيان	2016	2019	2020	2021	2022	2023
م ص و م	4.854.142	6.625.875	6.765.018	7.310.000	7.590.000	7.860.000
م ك	3.606.829	3.474.873	3.426.225	3.500.000	3.600.000	3.700.000
المجموع	8.460.971	10.10.748	10.191.225	10.810.000	11.190.000	11.560.000

المصدر: دائرة الإحصاءات الماليزية (DOSM)، تقارير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنوات من(2016-2023).

يعكس الجدول (2-17) الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل الماليزي، حيث سجلت هذه المؤسسات نموا مستمرا في عدد العاملين بين سنتي 2016و2023، منتقلة من حوالي 4,85مليون إلى نحو 7.86مليون عامل، هذا النمو الملحوظ يبرز قدرتها على استيعاب نسبة متزايدة من القوة العاملة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، التي حافظت على نسب توظيف شبه المستقرة ، وتظهر هذه الأرقام أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت المحرك الأساسي لتوفير فرص العمل في ماليزيا، ما يجعل دعمها وتوسيع نطاقها ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

الفرع الثاني: الصرفية الإسلامية بماليزيا

تمثل ماليزيا إحدى أبرز التجارب الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، حيث أولت اهتماما خاصا بتطوير برامج تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد ساهم هذا التوجه في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير آليات تمويل مبتكرة تتماشى مع مبادئ الشريعة وتستجيب في الوقت نفسه لاحتياجات القطاع، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز هذه البرامج وتحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية واستخلاص الدروس التي يمكن أن تفيد تجارب الدول الأخرى.

أولا: البرامج المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب كبيرة في الاقتصاد الماليزي، فهو إلى جانب توفير مختلف احتياجات سكان ماليزيا من السلع والخدمات يعمل على تثبيت الأمن والسلم المحليين من خلال مشاركة السكان المهمشين سابقا في الحياة الاقتصادية، ويشكل هذا القطاع أكثر من 98%من المؤسسات الاقتصادية العاملة بماليزيا، وقد خصت ماليزيا هذا القطاع مجموعة من البرامج المتوالية لتطوير نشاطها خصوصا بعد إنشاء المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004، وبداية من 2012وبتبنيها الخطة (2012-2020)،أدرجت برنامج جديد عرف باسم (تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية)، وهو عبارة عن برنامج يهدف إلى تقديم المساعدة المالية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية ، يتم من خلاله تقديم 2%من معدل أرباح البنوك والمؤسسات المالية المشاركة وهي:

- Public Islamic Bank Berhad
- HSBC Amanah Malaysia Berhad
- Alliance Islamic Bank Bhd
- RHB Islamic Bank Berhad
- CIMB Islamic Bank Berhad
- Bank Islam Malaysia Berhad
- Maybank Islamic Berhad
- Bank Muamalat Malaysia Berhad
- Affin Islamic Bank Berhad
- Hong Leong Islamic Bank Berhad
- Bank Kerjasama Rakyat Malaysia Berhad
- Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad
- AmIslamic Bank Berhad

على إثر ذلك قامت الحكومة الماليزية بتدعيم هذا البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ب2مليار رنجيت من ميزانية 2012، وتدعيمها ب1مليار رنجيت من ميزانية 2016سارية المفعول لغاية ديسمبر 2017، وقد بلغ حجم التمويل في إطار هذا المخطط 65مليون رنجيت في جميع القطاعات الاقتصادية.

بداية من سنة 2005، أعلنت الحكومة الماليزية عن برنامج جديد لتطوير هذا النوع من المؤسسات، عرف باسم (التمويل الإسلامي باستخدام حساب الاستثمار) حيث قامت بدعم حساب الاستثمار بتخصيص مبلغ 150مليون رنجيت من ميزانية 2015 كدفعة أولى لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي نفس الإطار سيقوم قام صندوق الحج ماليزيا (تابونج حاجي) بتخصيص 200مليون رنجيت لبنك إسلام لتدعيم حساب الاستثمار المتوافق مع الشريعة الاسلامية.

بالإضافة إلى هذه البرامج هناك برامج و هيئات تم استحداثها على مستوى الولايات الماليزية التي تملك حرية التصرف في إعداد القوانين التي تراها مناسبة، تتولى هذه الهيئات مهام استثمار أموال الزكاة والأوقاف وتعمل على تمويل المشاريع بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تساهم وبشدة في تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية وخير مثال على ذلك مؤسسة الزكاة في ولاية سيلانجور التي تتولى مجموعة من مهام، فإلى جانب العمل على جمع أموال الزكاة تقوم بصرفها على مجموعة من البرامج المتمثلة التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية التعليمية، التنمية الانسانية والتنمية الدينية. (بن السيلت و بن دادة ، 2022، صفحة 27،26)

ثانيا: عوامل نجاح التجربة الماليزية ودروس المستفادة منها

تشكل التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي نموذجا يقتدى به، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل الجوهرية التي ساهمت في ترسيخ هذا النجاح، مما يتيح استخلاص دروس قيمة يمكن استفادة منها في سياقات مشابهة.

1-عوامل نجاح التجربة الماليزية

يمكن إيجازها في مالي :

1-1-الفكر التنموي لصناع القرار: وذلك من خلال محاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية مع الاستفادة من التنوع العرقي والديني، كما تم وضع خططا محكمة واستفادة من التكتلات الإقليمية لدعم مسار التنمية،

1-2- الاعتماد على التخطيط كعنصر مهم لتحقيق التنمية: في علم الادارة يعتبر التخطيط أول وظيفة في العملية الإدارية، ومن هذا المنطلق أولت ماليزيا أهمية كبيرة لعملية التخطيط، وتم وضع خطة طويلة الأمد للوصول إلى مصاف الدول الكبرى المصنعة بحلول عام 2020، ولتحقيق ذلك وضعت سياسات واستراتيجيات عديدة منذ الاستقلال واعتمدت على برامج خماسية متتالية للتنمية والقضاء على الفقر ومحاربو الجهل.

1-3-الاستقرار السياسي: ساعد نظام الحكم بماليزيا كل من تداولوا على صناعة القرار لرسم سياسات بعيدة كل البعد عن الاحتقانات والاختلافات التي يمكن أن تحدث رغم التعدد الطائفي إلا أن ماليزيا تمكنت من حشد الجميع وراء عملية التنمية.

1-4- الإطار القانوني والمؤسسي الملائم: وذلك من خلال إصدار مجموعة من التشريعات المنظمة لعمل الصناعة المصرفية بماليزيا كقانون المصارف الاسلامية لسنة 1983، وقانون التأمين التكافلي بالإضافة إلى قانون الأسواق والخدمات المالية.....

كذلك إنشاء مجموعة من المؤسسات الداعمة لعمل الصناعة المصرفية كالمركز ماليزيا للمالية الإسلامية الدولية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وشركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية....

1-5-تنمية الموارد البشرية: إيمانا منها بأن الفرد هو مصدر التنمية وأحد أهم عوامل النجاح، ولتوفير الإطار البشري الكفء الذي يأخذ على عاتقه مهمة التسيير والرقابة على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية، قامت ماليزيا بإنشاء مجموعة من المعاهد والمؤسسات التدريب المهنية.

1-6- استقرار السياسات الاقتصادية: عمل كل صناع القرار بماليزيا على توفير الظروف المواتية لإقامة دولة صناعة متطورة، واتبعوا استراتيجيات مختلفة لتطوير القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية العالية، واعتمدوا على مجموعة من السياسات الاقتصادية التي يمكن أن نوجزها في:

- ✓ **إنشاء هيئة عليا تتولى مهمة الإشراف والرقابة.**
- ✓ **الاعتماد على حاضنات الاعمال لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- ✓ **التوجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.** (بن دادة، 2020-2019، صفحة 125إلى 131)

2-الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

تبرز التجربة الماليزية دروسا هامة في مجالات التخطيط التنموي والحوكمة، حيث تميزت بتطبيق استراتيجيات طويلة المدى تراعي العدالة الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري.

أبرزت التجربة أهمية تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي ، مع التركيز على تقليص الفوارق الطبقية من خلال سياسات توزيع عادلة للموارد، كما يعد التنوع الثقافي والديني مصدر قوة حيث تم توظيفه لتعزيز التماسك اجتماعي، إضافة إلى ذلك نجحت ماليزيا في بناء شركات إقليمية ودولية فعالة، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، أخيرا تظهر التجربة أهمية وجود قيادة حكيمة وسياسات رقابية دقيقة لضمان تنفيذ خطط التنموية بنجاح.

المطلب الثاني: نموذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال تطوير أدوات التمويل الإسلامي وتوظيفها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إدراكا منها للدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، والتنويع مصادر الدخل.

وقد ساهمت السياسات الحكومية الطموحة وتطوير البيئة التشريعية، وتنوع المنتجات المالية الإسلامية في جعل التجربة الإماراتية نموذجا يحتذى به على مستوى المنطقة.

أولا: مقومات التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات

1-إرادة سياسة ودعم حكومي

•**صندوق خليفة لتطوير المشاريع**: يعتبر من أبرز المبادرات الحكومية لدعم رواد الأعمال الإماراتيين، حيث يقدم تمويلا بدون فوائد يل إلى 600درهم مع فترة السداد12شهرا. (Khalifa Fund، (n.d))

•**مؤسسة بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة**: تقدم تمويلات مرنة وخدمات استشارية لتعزيز تنافسية المشاريع كالخدمات دعم وتطوير المشاريع، خدمات إدارة حاضنات الأعمال.((Dubaï SME, (n.d)

2-البيئة التشريعية وتنظيمية داعمة

مصرف الإمارات للتنمية: يعمل على توفير حلول تمويلية وضمانات ائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنوك المحلية، حيث عقد المصرف اتفاقيات مع 11مصرفا تجاريا رئيسيا لتقديم ضمانات مالية جزئية تصل إلى 50%من التمويلات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة مما يسهل حصولها على التمويل الضروري. (المصرف الإمارات للتنمية ، 2024)

3-تنوع وتطور أدوات التمويل الإسلامي

•**مصرف الإماراتي الإسلامي**: يقدم منتجات مبتكرة مثل (حساب سيدات الأعمال)،و(حساب أبشر)، مع التركيز على التحول الرقمي لتسهيل الخدمات، حيث حصل على عدة جوائز من بينها" أفضل بنك للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2024"لالتزامه بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة من خلال منتجاته

المصرفية المبتكرة ومنصاته الرقمية وفريقه المتميز من الخبراء ينشط في خدمة أكثر من 40.000شركة صغيرة ومتوسطة. (الإمارات الإسلامي ، 2025)

ثانيا: نماذج مؤسسات رائدة في تمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات

1-صندوق خليفة

الجدول رقم(2-18):إحصاءات دعم صندوق خليفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2024)

المؤشر	القيمة
عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة	أكثر من 1364مشروع
إجمالي التمويلات	1.6 مليار درهم إماراتي
فرص العمل	أكثر من 15.000وظيفة
نسبة نجاح المشاريع	%90
عدد رواد الأعمال المدربين	أكثر من 36.000
عدد المشاريع المصدرة	152مشروع
العائد على الاستثمار	%15.5

المصدر: من اعداد الطلبتان بالاعتماد على

https://www.emaratalyom.com/business/local/2024-06-1.1902829

من خلال الجدول يتضح أن صندوق خليقة أسهم بشكل فعال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2007إلى 2024، حيث مول أكثر من1364مشروع بمبلغ إجمالي تجاوز1.6مليار درهم إماراتي، فقد ساهمت هذه المشاريع في خلق أكثر من 15ألف فرصة عمل بمعدل جيد لكل مشروع، حيث بلغت نسبة النجاح هذه المؤسسات حوالي90%،وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدلات العالمية مما يعكس جودة الدعم والمتابعة للصندوق، كما استفاد من 36ألف رائد أعمال من برامج التدريب والتأهيل، مما ساعد على رفع كفاءة أصحاب المشاريع وضمان استمرارية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما نجح أكثر من 152مشروع في دخول أسواق التصدير، مما يعزز مساهمتها في تنويع الاقتصاد الإماراتي.

2-مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تأسست مؤسسة سنة 2002، كقطاع مستقل ومتكامل الخدمات منبثق عن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، من أهم أهدافها لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، توفير الدعم اللازم للمواطنين في جميع خطوات تأسيس أعمالهم من البداء من التخطيط للموارد المالية، وتبسيط الإجراءات الرسمية وصولا إلى مساعدتهم في تأسيس أعمالهم من البداية حتى اكتمال المشروع، ويأتي ذلك من منطلق أن المؤسسة تعتبر نفسها شريكا في تطوير أعمالهم، ما يجعلها لا تدخر جهدا في توفير النصح والارشاد في كافة الخطوات التي من شأنها إطلاق أعمالهم.

شكل رقم (2-11):مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة: الرؤية ،الغايات، المحاور، الاستراتيجيات، الرسالة

المصدر: (عبد المنعم، طلحة، و إسماعيل، 2019، صفحة 55)

3-مؤسسة الشارقة للأعمال الريادية (رواد)

تأسست المؤسسة بموجب القانون رقم (2)لسنة 2005، بغرض دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمارة الشارقة من خلال تقديم الدعم المالي والفني وتهيئة البيئة الملائمة لإنشاء وتطور هذه المشاريع، بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القطاع غير مصرفي حوالي 34.4مليون درهم، وكان توزيعها بواقع 379ألف درهم للمنشآت متناهية الصغر، و 6.9مليون درهم للمنشآت الصغيرة، وحوالي 27.1مليون درهم للمنشآت المتوسطة. (عبد المنعم، طلحة، و إسماعيل، 2019، صفحة 54،55)

الجدول رقم(2-19): القروض المقدمة من قبل مصرف الإمارات للتنمية

	مشروعات صغيرة	مشروعات متوسطة
شروط التمويل	-مملوكة لمواطنين بنسبة تزيد عن 51في المئة	
قنوات التمويل	-تمويل مضمون بالأصول. -تمويل الأعمال / توسعات. -تمويل رأس المال العامل.	-تمويل مضمون بالأصول. -تمويل قروض لأجل. -خصم الفواتير. -تمويل التجارة. -تمويل رأس مال العامل.
حجم القروض	51-مليون درهم	-متوسط(5-30مليون) -كبير(أكبر من 30مليون)
آجال القروض	-حتى 72شهرا للقروض المضمونة بأصول جديدة لتمويل مشروعات /أعمال/توسعات. -حتى 60شهرا للقروض غير المضمونة بأصول مستعملة لتمويل /أعمال/توسعات. -قروض رأس المال العامل تجدد سنويا.	-قروض رأس مال العامل تجدد سنويا. -قروض مضمونة بأصول حتى 8سنوات. -قروض تمويل حتى 12سنة.
سعر الفائدة	-تمويل مضمون بأصول (6-8في المئة) - تمويل توسعات(8-10في المئة) -تمويل رأس المال العامل(7-9في المئة)	-تمويل مضمون بأصول(5-7في المئة) -تمويل توسعات (5-8في المئة) -تمويل رأس المال العامل (5-8في المئة)
قيمة التمويلات الممنوحة	25.9مليون درهم.	354مليون درهم.
التوزيع القطاعي للقروض	-الخدمات75في المئة.	البنية الأساسية للحكومة 56في المئة.

	-الصناعة10في المئة. -النقل15في المئة.	-الصناعة27في المئة. -التعليم8في المئة -الزراعة8في المئة.

المصدر: (عبد المنعم، طلحة، و إسماعيل، 2019، صفحة 52)

المطلب الثالث: نموذج التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركًا أساسيًا للاقتصاد، لكنها تواجه تحديات في الوصول إلى التمويل، وقد مثّل التمويل الإسلامي بديلًا فعّالًا لدعم هذا القطاع، خصوصًا في الدول ذات الأغلبية المسلمة، حيث يطبق النظام المصرفي الإسلامي بالكامل، استُخدمت صيغ كالمضاربة والمرابحة لدعم المشاريع الصغيرة، فشهدت المنتجات المالية الإسلامية تطورًا ملحوظا.

الفرع الأول: تجربة التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية

أتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد وتنويعه، مما يجعل تمويلها أولوية تنموية. ويُعد التمويل الإسلامي خياراً واعداً لدعم هذه المؤسسات، نظراً لارتكازه على مبادئ الشريعة التي تضمن العدالة وتقاسم المخاطر. في المملكة العربية السعودية، حظي التمويل الإسلامي باهتمام خاص ضمن رؤية 2030، حيث تعمل الجهات المالية على تطوير أدوات شرعية مثل المرابحة والمضاربة لتمكين الSMEs. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتطلب دراسة متأنية لتقييم التجربة السعودية واستكشاف سبل تطويرها.

أولا : نظرة عامة على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية

1-تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المملكة العربية السعودية

فيما يتعلق بهذا النوع من المنشآت في المملكة العربية السعودية فإن التغيرات و التطورات التي تناولت هيكل اقتصاد المملكة فرضت الدعم من منتصف الثمانينات من القرن العشرين ببرامج عمل لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة، لكونها أساسية للناتج المحلي الإجمالي ولأنها من مرافق الإنتاج كثيفة العمالة، بخلاف معظم المنشآت الكبيرة التي تتصف بكثافة رأس المال، مثل شركة الكهرباء، وشركات سابك والشركات الزراعية الكبرى، وبعض شركات النقل بمختلف وسائطه.

لقد شهدت السنوات الأخيرة من الألفية الجديدة اهتماماً واسعا بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وغيرها من دول النامية ، واعتبرت انشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم أدوات الفعالة للتخفيف من

حدة البطالة و يمثل الاهتمام به نقلة نوعية في توجهات المجتمع و الدولة عن التركيز على دعم المشاريع الكبيرة و اعتبارها رائدة النهضة و التنمية و أنها تستوعب عدد كبير من العاملين اعترافا ضمنيا بالدور الشي تلعبه أنشطة المنشآت الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في مختلف القطاعات الزراعية الإنتاجية والخدمية على المستويات العالمية و الإقليمية والمحلية.

ولم تظهر المنشآت المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية كعنوان مستقل إلا بعد عام 1995م، حيث أقر مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية منذ أواخر عام 1996م إلى أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأصدر قراراً بتمويل بنك التسليف السعودي والذي كان قائماً منذ عام 1971م، إلى البنك السعودي للتسليف والادخار يكون من مهامه الأساسية تمويل ورعاية المنشآت الصغيرة والناشئة (1429هـ).

لقد أدى اهتمام الحكومة السعودية والوعي في أوساط المسؤولين ورجال الأعمال والأكاديميين والإعلاميين، إلى ظهور مؤسسات لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة وهناك حاجة إلى المزيد، فهناك الآن أكثر من 17 جهة حكومية وغير حكومية لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة في جوانب متعددة منها التدريب والإرشاد والرعاية والتمويل... إلخ. من أهم المؤسسات العاملة حالياً في المملكة العربية السعودية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

-هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

-بنك التنمية الاجتماعية.

-مركز تنمية المنشآت الصغيرة / المؤسسة العامة للتعليم التقني.

-صندوق تنمية.

-صندوق التنمية الصناعية السعودي.

-الهيئة العليا للسياحة.

-مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

-صندوق الموارد البشرية.

-الصندوق الخيري الوطني.

-الهيئة العامة للاستثمار.

-غرف التجارة والصناعة السعودية

-برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع

-البنك الزراعي السعودي.

وأهمية الدور التي تؤديه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية فقد تم إقرار تعريف للتفرّق بين المنشآت متناهية الصغر، والمنشآت الصغيرة، والمنشآت المتوسطة، (الحسون ، 2021، صفحة 116،117)

2-إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية

2-1حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية في 2022

استمر قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة الذي يمثل 95,5% من إجمالي القطاع الخاص في المملكة في الربع الثالث من 2022 حيث وصل عدد المنشآت سنة 2022 الى 978.445 مؤسسة.

الشكل رقم (2–12):عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية سنة 2022

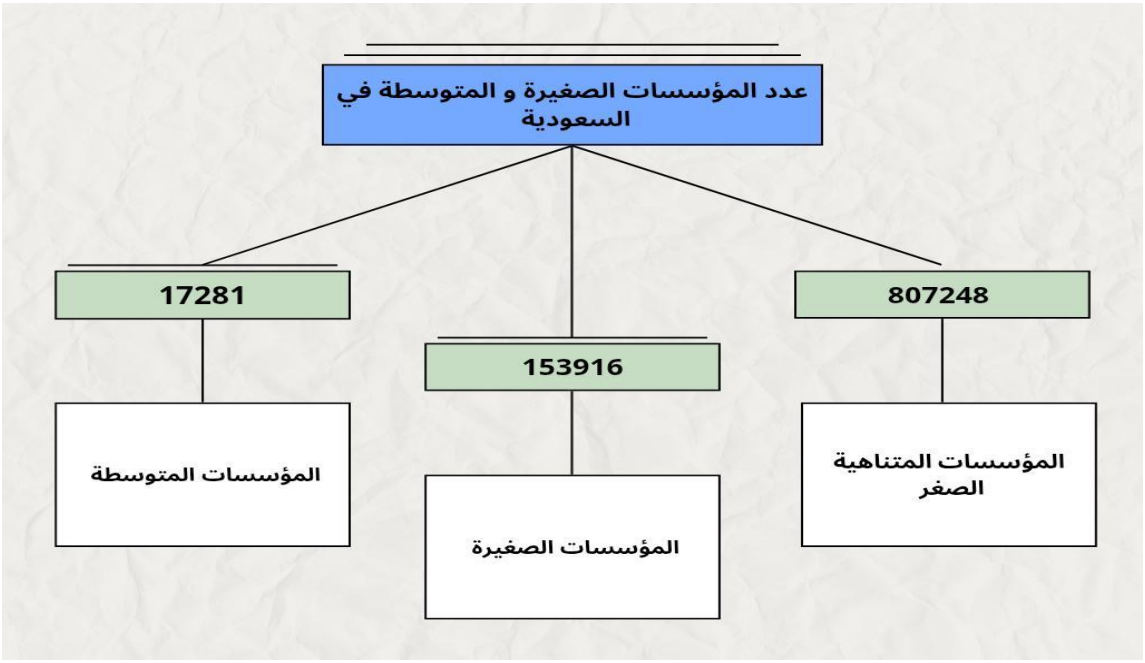

المصدر: من إعداد الطلبتان بالاعتماد على تقارير موقع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة https://www.monshaat.gov.sa

الشكل(2–13): نسبة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية سنة 2022

المصدر: من إعداد الطلبتان بالاعتماد على تقارير موقع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة https://www.monshaat.gov.sa

تظهر الأشكال احصائيات من الربع الثالث لعام 2022 حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية يلاحظ:

إجمالي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بلغ حوالي 978,445 منشأة، وهو رقم يعكس حيوية هذا القطاع ودوره الكبير في الاقتصاد الوطني.

المنشآت متناهية الصغر شكّلت النسبة الأكبر، بـ 807,248 منشأة، أي 82.5% من إجمالي القطاع. هذا يشير إلى أن معظم الأعمال في السعودية هي مشاريع صغيرة جدًا، قد تكون فردية أو عائلية.

المنشآت الصغيرة بلغ عددها 153,916 منشأة، أي حوالي 15.7%، ما يظهر وجود فئة كبيرة من المشاريع التي تنمو وتتوسع تدريجيًا.

أما المنشآت المتوسطة، فبلغ عددها 17,281 منشأة، بنسبة 1.8% فقط، مما يدل على أن الانتقال من منشأة صغيرة إلى متوسطة لا يزال تحديًا يواجه الكثير من رواد الأعمال.

و عليه تظهر هذه الإحصائيات تُظهر أهمية دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخاصة تسهيل نمو المنشآت الصغيرة لتصبح متوسطة، عبر تمويل ميسر، وبرامج تدريب، وتسهيل الوصول إلى الأسواق. كما تعكس البيئة الريادية المتنامية في المملكة، والتي تتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

2-2-توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل المملكة العربية السعودية

الجدول رقم(2-20): التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية في 2022

المنطقة	نسبة تمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
منطقة الرياض	%36,1
منطقة مكة المكرمة	%20,6
المنطقة الشرقية	%12,5
منطقة عسير	%5,8
منطقة القصيم	%5,4
منطقة المدينة المنورة	%5,4
منطقة جازان	%3,7
منطقة حائل	%2,5
المناطق الأخرى	%8,0

المصدر: من إعداد الطلبتان بالاعتماد على تقارير موقع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة https://www.monshaat.gov.sa

يوضح الجدول رقم (2-20)التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية لعام 2022، ويعكس مدى تمركز هذه المؤسسات في مختلف المناطق حيث يتم ملاحظة:

-نسبة 69,2% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقع في منطقة الرياض ،مكة المكرمة و المنطقة الشرقية.

–منطقة الرياض تحتل المرتبة الأولى بنسبة 36.1%، مما يدل على أنها المركز الاقتصادي الأكبر وجاذبة لريادة الأعمال والاستثمار.

-منطقة مكة المكرمة تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 20.6%، وذلك يعود لوجود مدينتين رئيسيتين هما مكة وجدة، مما يعزز من فرص نمو الأعمال.

-المنطقة الشرقية تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 12.3%، وهي منطقة صناعية وتجارية مهمة في المملكة.

- بقية المناطق مثل عسير، القصيم، المدينة المنورة، جازان، وحائل تتراوح نسب التمركز فيها بين 2.5% إلى 5.8%، مما يشير إلى تفاوت في انتشار ودعم هذه المؤسسات.

-المناطق الأخرى تشكل فقط 8% من التوزيع، مما يعكس الحاجة إلى تحفيز بيئة الأعمال في هذه المناطق.

و عليه نلاحظ تركّز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدن الكبرى بشكل ملحوظ، مما يبرز أهمية دعم المناطق الأخرى بسياسات تحفيزية، وبنية تحتية مناسبة، وتسهيلات تمويلية لتعزيز التوزيع العادل للنشاط الاقتصادي في المملكة بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

3– التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية العديد من الصعوبات نذكر منها:

- مشاكل التمويل

يعد توفر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي صغير أو متوسط أو كبير الذي لا بد أن يمر بمراحل:

مرحلة تمويلية بدءا بمرحلة التأسيس ومروراً بمرحلة التشغيل وانتهاءً بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال والتوسع. في هذه المرحلة قد تختلف مصادر التمويل حسب احتياجات المشروع. فإذا كانت مدخرات الأفراد كمصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية، فلا بد أن هناك مصادر بديلة لتمويل هذه المؤسسات وخاصة التمويل البنكي فمن بين أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصولها على التمويل من البنوك يمكن ذكرها:

•ارتفاع أسعار الفائدة على القروض

•قصر فترة سداد القروض.

•تعدد اجراءات الحصول على القروض.

•عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة وعدم اعتمادهم على التعامل مع البنوك.

•عدم منح إعفاءات و امتيازات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

•محدودية التمويل المتعلق بالحجم والمشروطية والأولويات.

-المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا

لعل من أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية هو اتباعها لأسلوب تكنولوجي تقليدي قد يقف حجر عثرة أمام تلك المؤسسات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة و يحرمها من الدخول إلى أسواق جديدة. ففشل التكنولوجيا والاستفادة من التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا يعد من أهم المجالات التي تزداد أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات في مجال التكنولوجيا نجد التجديد و الابتكار والذي يتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير.

-المشاكل التسويقية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من مشكلة التسويق سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، أي في مجال التسويق على المستوى المحلي والتصدير. ويعود ذلك أساساً إلى المنافسة التي تواجهها تلك المؤسسات سواء من جانب المؤسسات الكبيرة في القطاعين العام والخاص، أو من جانب غزو المنتجات الأجنبية لأسواقها والذي ينجم عنه ضيق حجم سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية بسبب ضيق المنافذ التسويقية التي يتم من خلالها تصريف المنتجات.

فمن الصعوبات والعقبات التي تواجه منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج نجد:

•عدم وجود دراسات للأسواق الخارجية من حيث الحجم وطبيعة الأسواق وكذلك طبيعة المنافسة التي تواجه المؤسسات الصغيرة.

•عدم الاهتمام بتطوير منتجات المؤسسات الصغيرة بما يتناسب مع أذواق المستهلكين الأجانب، حيث يظل المنتج بنفس المواصفات الجيدة لفترة طويلة دون إجراء اي تعديل أو تطوير.

•ضعف قدرة المؤسسات على عمليات البيع والإعلان لمنتجاتها، خاصة المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية.

•عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية و الإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الصغيرة في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف هذه العملية.

•عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة.

–مشاكل العمالة

تعتبر مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشاكل الأساسية التي لا يمكن للمنشآت الصغيرة تجاوزها بسهولة. فنقص العمالة المدربة يعتبر من أهم العقبات التي تواجه تلك المؤسسات، وذلك نظرا لما يلي:

•عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية.

•تفضيل العمالة المدربة العمل في المنشآت الكبرى لقدرتها على دفع أجور أعلى.

-المشاكل الإدارية

تصدم كافة الجهود المتعلقة بالحركة الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والتراخيص.

– المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالقدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ستعاني اقتصاديات الدول العربية التي أبرمت اتفاقيات المشاركة الأورو متوسطية تحديات كبيرة وأكيدة متعلقة متطلبات بالمستويات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية التي تدخل منطقة حرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع ما بين المؤسسات الأوروبية والتي تتميز بكفاءتها الإنتاجية العالية، و إنتاجيتها المرتفعة و قدراتها التقنية و الإدارية والتسويقية الكبيرة التي تطورت آليات اندماجها و نشاطها وبين المؤسسات العربية المحدودة الفعالية على كافة المستويات السابقة مما يجعل نتائج قدرتها التنافسية الاقتصادية في المنطقة الحرة محسومة لصالح الطرف القوي، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأنظمة الضريبية، والمشاكل المتعلقة بالعقار.

4-إستراتيجية مواجهة المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية

لحل مشكلة التمويل يجب العمل على تقديم القروض الميسرة المتوسطة وطويلة الأمد للمشروعات الصغيرة، وذلك لتمكينها من شراء الآلات ومواد الخام على أن تحل مشكلة الضمانات المطلوبة من قبل المصارف لأغراض تقديم الإئتمان هذا وتشير المعلومات إلى أن كلاً من بريطانيا واليابان والأردن على سبيل المثال تقوم بتقديم خدمة ضمان القروض للمشروعات الصغيرة بنسب معينة لكنها لا تغطي كامل القروض وفي مجال تطوير الكادر الإداري فإن المطلوب هو تنفيذ المزيد من البرامج التدريبية للكوادر العامل في الصناعة، سواء في المجالات الإدارية والمالية والتسويقية أو في استخدام الحاسوب وذلك لتنمية قدرات الإدارات العليا والوسطى للمشروعات الصغيرة.

إضافة إلى ما تقدم، يتعين الاهتمام بتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات للمشروعات الصغيرة وتعزيز روح المنافسة فيما بين هذه المشروعات وتعزيز استكمال الحلقة الإنتاجية من خلال دفع هذه الصناعات باتجاه تجهيز المستلزمات الانتاجية من قطع و أجزاء الى المشروعات الكبيرة القائمة فعلاً. ولا بد من قيام الحكومة بجمع المعلومات و البيانات و وضعها تحت تصرف المشروعات الصغيرة سواء ما يتعلق بأسواق التصدير أو الأسعار العالمية و غير ذلك. (علي منصور ، 2020، صفحة 16،15)

ثانيا : التمويل الاسلامي في المملكة العربية السعودية

1-نمو صناعة التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية:

نمت صناعة التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة نمواً ملحوظا في قطاعاتها الأربعة: المصارف، والصكوك، والصناديق الاستثمارية، والتأمين التكافلي ويلاحظ ذلك من البيانات التالية:

•ففي قطاع المصارف: شكلت فروع المصارف الإسلامية، مضافاً إليها الوحدات والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية 1450 فرعاً من إجمالي فروع المصارف الوطنية العاملة في السوق السعودية البالغ عددها 1899 فرعاً في نهاية 2014 وفقاً لتقرير مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 51 وارتفعت الحصة السوقية لموجودات المصارف الإسلامية لتبلغ أكثر من 53% من إجمالي موجودات المصارف العاملة في السوق السعودية في 2013 ، مقارنة بحوالي 30% من الموجودات في السنوات السابقة.

• نما قطاع التأمين في السوق السعودية خلال السنوات السبع الماضية بشكل كبير، حيث تم الترخيص ل 33 شركة تأمين في 2012 للعمل في السوق السعودية كما شهد سوق التأمين في عام 2014 نموا في معظم مؤشراته حيث

ارتفعت اقساط التأمين بنسبة 20,8% ليصل حجم التأمين الى 30,5 مليار ريال في نهاية 2014 مقارنة ب 25,24 مليار ريال في عام 2013 بزيادة 5 مليارات ريال سعودي بنسبة نكون بلغت 20,8% ،شكل التأمين الصحي و التأمين على المركبات 77,9% من إجمالي اقساط التأمين المكتتب بها في 2014 .

•توسع حجم الصكوك الإسلامية والسندات بشكل كبير ،حيث بلغ حجم الصكوك و السندات المصدرة في نهاية عام ٢٠١٤م، حيث بلغت 32,5 مليار ريال سعودي، وفقاً لتقرير مؤسسة النقد العربي السعودي رقم 51 ، وبلغ حجم تداول الصكوك والسندات 108,1 مليون ريال في عام 2014 ، في حين بلغت القيمة الاسمية المتداولة لهذه الصكوك والسندات 107,6 ملايين ريالاً.

•زادت صناديق الاستثمار الإسلامية حيث بلغت 147صندوقا إسلاميا تدير أصولا مالية بنحو 18 مليار دولار امريكي وفقا لتقرير ليبر للأبحاث إحدى الشركات التابعة لشركة تومسون رويترز. (فضل عبد الكريم، 2022، صفحة 13،12)

2-تاريخ المصارف الاسلامية في السعودية

يُؤرخ لأنشطة المصرفية الإسلامية في السعودية منذ عام 1376هـ/1957م، حين تأسس مصرف الراجحي ومع توالي تأسيس المصارف السعودية التي بلغ عددها 11 مصرفًا بحلول عام 1444هـ/2022م، انفرد أربعة منها بتقديم الخدمات والمنتجات المالية وفقًا للشريعة الإسلامية، وهي: مصرف الراجحي، وبنك الجزيرة الذي تحول للمصرفية الإسلامية بالكامل في عام 1418هـ/1998م، وبنك البلاد الذي تأسس عام 1425هـ/2004م، وبنك الإنماء الذي باشر أعماله عام 1429هـ/2008م.

يُصنف بنك الراجحي كأحد المصارف الإسلامية الكبيرة في العالم، ويملك أكبر عدد من الفروع في الشرق الأوسط بواقع 521 فرعًا في السعودية، و16 فرعًا في ماليزيا، و10 فروع في الأردن، إلى جانب فرعين في الكويت، وبحسب بيانات عام 1441هـ/2020م، بلغ إجمالي أصوله داخل وخارج السعودية 624 مليار ريال.

كما شهد عام 1394هـ/1974م، ممارسة نشاطات المصرفية الإسلامية عبر مؤسسة مالية عالمية مقرها السعودية، إذ تأسس البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وهو مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف، تملك أصولًا تشغيلية حول العالم تتجاوز 16 مليار دولار أمريكي.

ويتيح البنك الأهلي السعودي الذي وصل رأسماله بعد اندماجه مع مجموعة سامبا المالية في عام 1442هـ/2021م، إلى 44.78 مليار ريال، منتجاتٍ متوافقةً مع الشريعة الإسلامية، إلى جانب بقية البنوك المحلية في السعودية كبنك الرياض والبنك السعودي الفرنسي، والبنك العربي الوطني، وبنك ساب، والبنك السعودي للاستثمار، وبنك الخليج الدولي، إلى جانب خدماتها في المصرفية التقليدية. (موقع سعوديبيا، 2025)

الجدول رقم (2–21): تطور عدد فروع المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة 2013–2014

المصرف	سنة 2013	سنة 2014	التغير (فرع)
مصرف الراجحي	**479**	**501**	**+22**
البلاد	**102**	**116**	**+14**
الجزيرة	**65**	**70**	**+5**
مصرف الإنماء	**54**	**58**	**+4**
الإجمالي	**700**	**745**	**+45**

المصدر : (فضل ، 2022، صفحة 16)

الجدول رقم(2- 21)يُظهر تطور عدد فروع المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة من 2013 إلى 2014، ويعكس النمو المستمر لهذا القطاع في المملكة:

–مصرف الراجحي: شهد ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الفروع من 479 فرعًا في 2013 إلى 501 فرعًا في 2014، بزيادة قدرها 22 فرعًا، مما يدل على استمراره في التوسع كأكبر مصرف إسلامي في السعودية من حيث عدد الفروع.

–البنك الأهلي: ارتفع عدد فروعه من 102 إلى 116، بزيادة قدرها 14 فرعًا، وهو ما يعكس استثماره في توسيع قاعدة خدماته المصرفية الإسلامية.

–بنك الجزيرة: شهد زيادة أقل، حيث ارتفعت فروعه من 65 إلى 70 فرعًا فقط، بزيادة 5 فروع.

–مصرف الإنماء: ارتفعت فروعه من 54 إلى 58 فرعًا، بزيادة قدرها 4 فروع، وهو ما يدل على نمو تدريجي.

–الإجمالي العام: ارتفع العدد الإجمالي للفروع من 700 إلى 745، أي بزيادة قدرها 45 فرعًا خلال عام واحد فقط.

وعليه يشير هذا الجدول إلى توسع ملموس في النشاط المصرفي الإسلامي في السعودية خلال الفترة المذكورة.

3-تمويل مصرف الراجحي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر مصرف الراجحي من المؤسسات المالية السعودية المهتمة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أظهرت احصاءات المصرف ارتفاع عدد الكفالات المصدرة خلال النصف الأول من سنة 2014 الى 231 كفالة في مقابل 84 كفالة لنفس الفترة من سنة 2013م. كما بلغ حجم التمويل الممنوح خلال النصف الأول من سنة 2014م حوالي 182 مليون ريال في مقابل 95 مليون خلال سنة 2013م، فيما ارتفعت قيمة الكفالات الى 107 مليون ريال مقارنة بـ 57 مليون ريال لسنة 2013م. وبهذه النتائج يتقدم مصرف الراجحي الى الترتيب الثالث ضمن المصارف الأكثر دعماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد وضع مصرف الراجحي مراكز خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقدم حلولاً مصرفية متكاملة تتنوع ما بين حلول تمويلية وغير تمويلية جميعها تتوافق مع المعايير العالمية وأحكام الشريعة الإسلامية من أهمها منتجات التمويل التي تشمل البيع لأجل، المرابحة، المشاركة، العقار، والإيراد، إضافة إلى منتجات وخدمات تمويل التحصيلات المستندية للتصدير والاستيراد، الاعتمادات المستندية للتصدير والاستيراد، والاعتمادات بالمشاركة أو بالمرابحة. (بالهادف و عياد، 2017، صفحة 40)

4-برنامج كفالة

4-1-تعريف برنامج كفالة

تأسس برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة" بموجب قرار معالي وزير المالية رقم (1166) بتاريخ 1425/05/04هـ ، بهدف التغلب على معوقات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المجدية اقتصادياً والتي لا تملك القدرة على تقديم الضمانات المطلوبة لجهات التمويل.

ويهدف برنامج كفالة إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازمة لتطوير وتوسيع أنشطتها، وتشجيع المؤسسات المالية على التعامل مع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى جذب شريحة جديدة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لم تعتاد على التعامل مع جهات التمويل وذلك لتنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق دورها الهام في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل جديدة، وتنمية المحافظات الأقل نشاطاً اقتصادياً. (موقع برنامج الكفالة)

4-2-تمويل برنامج كفالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

4-2-1-أداء البرنامج التراكمي من بدايته عام 2006 حتى نهاية الربع الرابع من 2024

الجدول رقم(2-22): أداء البرنامج التراكمي من 2006 الى 2024

السنوات	عدد المنشآت	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل
2006	23	32	14,278,750	31,770,000
2007	138	184	84,356,000	185,794,500
2008	192	273	112,986,371	259,939,358
2009	233	361	140,815,886	363,515,322
2010	452	774	267,591,316	708,923,314
2011	589	1,012	523,766,584	1,105,921,464
2012	777	1,453	839,098,138	1,570,824,716
2013	1,166	2,628	1,358,479,808	2,478,564,070
2014	1,375	3,505	1,626,479,793	3,330,542,358
2015	1,601	4,034	1,837,345,407	3,769,810,207
2016	1,648	3,371	1,811,132,930	3,528,883,058
2017	1,729	3,218	1,822,625,864	3,350,815,390
2018	1,995	3,393	2,988,039,371	4,924,854,360
2019	2,485	3,897	4,812,076,202	7,368,281,551
2020	4,958	7,273	12,512,006,037	15,461,749,093
2021	5,735	7,818	10,750,706,895	13,680,449,669
2022	6,286	8,097	10,744,925,858	13,957,550,714
2023	5,518	7,314	12,275,598,130	15,677,481,960
2024	5,346	7,114	13,946,250,883	18,330,497,377
المجموع	24,149	65,751	78,468,560,224	110,086,168,481

المصدر :تقارير برنامج كفالة السعودي 2024 https://www.kafalah.gov.sa

يعرض الجدول رقم(2-22) أداء برنامج كفالة السعودي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عام 2006 حتى الربع الثالث من 2024، ويبين تطور عدد المنشآت المستفيدة وعدد الكفالات الممنوحة سنويًا.

في بدايات البرنامج عام 2006، كان عدد المنشآت المكفولة 23 فقط، بعدد كفالات 32.

هذا الرقم شهد تصاعدًا تدريجيًا حتى وصل ذروته في عام 2022، حيث بلغ عدد المنشآت 6,286 وعدد الكفالات 8,097، ما يعكس توسعًا كبيرًا في نشاط البرنامج.

-طفرة كبيرة بعد 2018

من 2018 إلى 2022، يظهر تسارع كبير في الأداء في عدد الكفالات لتلاحظ تراجع طفيف في 2023 و2024، بالرغم من الارتفاع الكبير في 2022، شهد عام 2023 انخفاضًا ملحوظًا إلى 7314 كفالة، واستمر التراجع في 2024 إلى 7114(حتى الربع الثالث).

هذا الانخفاض قد يرتبط بعوامل اقتصادية أو مراجعات للسياسات التمويلية.

ابلغ مجموع الكفالات الممنوحة خلال هذه الفترة 65,751 كفالة لعدد 24,149 منشأة ما يُعد مؤشرًا قويًا على مساهمة البرنامج في دعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

4-2-2-الكفالات المعتمدة خلال الربع الرابع من 2024 و التراكمية منذ بداية البرنامج حسب النشاط الاقتصادي

لجدول رقم(2-23):الكفالات المعتمدة خلال 2024 و التراكمية حسب النشاط الاقتصادي

الأنشطة الاقتصادية	الربع الرابع لعام 2024م				تراكمي			
	عدد المنشآت	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل	عدد المنشآت	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	610	691	1,284,852,182	1,627,292,045	9,895	22,275	26,548,268,620	35,076,799,449
التشييد	279	396	964,903,986	1,285,512,274	4,235	19,152	20,127,309,182	31,538,560,370
الصناعة التحويلية	194	248	566,351,935	723,293,539	2,492	6,304	10,484,395,215	14,104,988,601
أنشطة خدمات الاقامة والطعام	160	166	196,874,764	233,608,182	2,867	4,430	4,321,099,235	5,506,567,112
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	70	114	270,166,086	325,397,986	741	2,794	3,265,029,952	4,756,336,989
النقل والتخزين	68	77	161,560,838	206,142,478	964	1,764	2,594,706,358	3,362,369,288
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	65	75	166,180,820	209,333,463	1,168	4,027	4,320,084,959	6,260,683,316
المعلومات والاتصالات	36	52	123,636,087	171,242,541	345	1,103	1,815,156,969	2,630,566,523
أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي	34	38	76,453,750	105,687,000	606	1,117	1,465,099,897	1,875,863,692
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	17	20	39,394,465	48,836,850	129	346	524,524,905	754,348,695
أنشطة الخدمات الأخرى	17	20	12,115,341	14,769,177	319	520	331,891,042	456,928,469
التعليم	16	20	51,794,200	66,748,000	279	559	783,495,234	1,166,871,839
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	14	14	41,030,275	49,864,750	288	371	515,230,861	754,093,310
الأنشطة العقارية	12	12	18,184,116	22,852,351	80	154	297,361,411	379,293,384
الفنون والترفيه والتسلية	12	14	14,176,400	17,083,000	235	396	422,228,477	593,055,276
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	8	9	18,532,000	25,636,000	38	76	121,928,876	159,677,501
التعدين واستغلال المحاجر	5	5	11,357,200	13,759,000	65	113	260,013,181	331,163,581
التوسط في استقدام العمالة الوافدة	4	4	5,190,350	5,789,500	36	50	54,147,750	65,348,000
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الالزامي					9	49	71,199,577	93,518,041
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين					42	149	144,125,022	217,805,047
أنشطة الاسر المعيشية التي تستخدم أفراداً وأنشطة الاسر المعيشية في إنتاج سلع وخدمات غير مميزة لإستعمالها الخاص					2	2	1,263,500	1,330,000
المجموع	1,599	1,975	4,022,754,795	5,152,848,136	24,149	65,751	78,468,560,224	110,086,168,481

المصدر :تقارير برنامج كفالة السعودي 2024.https://www.kafalah.gov.sa

يوضح الجدول رقم(2-23)الجدول يوضح توزيع الكفالات والمنشآت حسب الأنشطة الاقتصادية المعتمدة في السعودية خلال الربع الرابع من عام 2024، ويعكس صورة واضحة

عن ديناميكية الاقتصاد السعودي وتوجهاته.

-هيمنة مؤسسات القطاع التجاري: يحتل نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت (610) والكفالات (691). و حقق في الكفالات التراكمية 22275 و بلغ عدد المنشآت 9895 ليهيمن بذلك على جميع القطاعات وهذا يؤكد الدور المحوري للتجارة في تحريك الاقتصاد، واحتياج هذا القطاع الكبير للعمالة والكفالات لتغطية متطلباته التشغيلية.

-نشاط التشييد في المركز الثاني: بعدد منشآت بلغ 279 وكفالات 396، ويعكس ذلك استمرار الاستثمار في البنية التحتية والتوسع العمراني في المملكة.

أهمية مؤسسات القطاع الصناعي والخدماتي : مثل الصناعة التحويلية وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، التي تحتل مراكز متقدمة، مما يدل على تنوع الأنشطة الاقتصادية والاهتمام بتطوير قطاع السياحة والخدمات.

-ضعف نسبي لبعض الأنشطة الحيوية: نلاحظ وجود أنشطة مثل التعليم، الزراعة، الفنون، الكهرباء بعدد محدود جدًا من المنشآت والكفالات، ما قد يشير إما إلى قلة الطلب، أو إلى تحديات تواجه هذه القطاعات في جذب الاستثمارات أو العمالة.

-المؤسسات ذات الأنشطة الحكومية والمالية شبه غائبة: مثل "الإدارة العامة، التأمين، الضمان الاجتماعي" ليس لها كفالات أو منشآت تقريبًا، وهو أمر متوقع نظرًا لطبيعتها الرسمية واعتمادها على التوظيف المباشر.

الجدول(2–24):أداء البرنامج خلال الربع الرابع من 2024 و التراكمية حسب المناطق الإدارية

المناطق الإدارية	الربع الرابع لعام 2024م				تراكمي			
	عدد المنشآت	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل	عدد المنشآت	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل
الرياض	664	847	1,818,437,657	2,337,820,735	9,090	26,714	34,062,540,583	48,909,803,141
المنطقة الشرقية	342	412	853,980,473	1,093,523,301	5,909	15,424	18,027,997,713	24,490,834,709
مكة المكرمة	322	404	806,508,776	1,032,174,688	5,082	13,120	16,053,790,167	21,943,838,090
القصيم	76	84	123,539,700	162,006,000	875	2,070	2,222,658,242	3,218,875,416
عسير	51	52	108,940,665	132,689,850	904	2,103	2,204,250,376	3,145,519,447
المدينة المنورة	45	48	102,330,600	127,027,000	933	2,055	2,006,633,343	2,669,794,782
جازان	20	23	26,461,700	32,914,000	365	708	662,143,145	926,634,358
حائل	20	22	27,308,549	33,885,687	277	644	597,039,440	908,927,938
نجران	19	26	50,054,625	71,888,250	363	1,159	1,102,292,742	1,739,445,423
تبوك	16	20	43,314,525	52,735,250	279	519	494,790,749	676,146,970
الجوف	14	15	27,338,325	33,057,250	162	456	382,582,480	529,790,552
الحدود الشمالية	14	18	28,879,200	36,301,125	163	435	393,753,282	547,405,071
الباحة	3	4	5,660,000	6,825,000	123	344	258,087,963	379,152,586
المجموع	1,599	1,975	4,022,754,795	5,152,848,136	24,149	65,751	78,468,560,224	110,086,168,481

المصدر: تقارير برنامج كفالة السعودي2024.https://wwwkafalah.gov.sa

يوضح الجدول رقم(2- 24)"أداء البرنامج خلال الربع الرابع من عام 2024 والتراكمية حسب المناطق الإدارية" في السعودية، ويعرض بيانات تخص برنامج كفالة السعودي. البيانات تشمل:

-عدد المنشآت المستفيدة

-عدد الكفالات المقدمة

-قيمة الكفالات بالريال السعودي

و عليه نلاحظ :

-الرياض: تتصدر القائمة بعدد المنشآت (664) وعدد الكفالات (847) وقيمة كفالات ضخمة تجاوزت 1.8 مليار ريال، مما يدل على النشاط الاقتصادي الكبير في المنطقة وكثرة الاستفادة من البرنامج.

-المنطقة الشرقية: تأتي في المرتبة الثانية (342 منشأة، 412 كفالة، بقيمة تقارب 853.9 مليون ريال)، ثم مكة المكرمة في المركز الثالث (322 منشأة، 404 كفالة، بقيمة 806.5 مليون ريال).

-القصيم، عسير، والمدينة المنورة : تُظهر أرقامًا متوسطة مقارنة بالمناطق الثلاث الأولى، مع وجود أكثر من 40 منشأة مستفيدة في كل منها.

-المناطق الأقل استفادة كانت الباحة، الحدود الشمالية، والجوف، حيث تقل عدد المنشآت والكفالات كثيرًا عن باقي المناطق، مما قد يشير إلى ضعف النشاط الاقتصادي أو ضعف وصول البرنامج لهذه المناطق.

-الإجمالي العام: 1599 منشأة و 1975 كفالة

-قيمة الكفالات: أكثر من 4 مليار ريال سعودي

وعليه فالجدول يعكس نجاح برنامج كفالة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق ذات النشاط الاقتصادي المرتفع، لكن هناك تفاوت كبير في الاستفادة بين المناطق، ما قد يتطلب تعزيز جهود التوعية والدعم في المناطق الأقل نشاطًا.

بالنسبة للبيانات التراكمية لبرنامج كفالة حتى 2024 يظهر أن الرياض هي الأكثر استفادة من حيث عدد المنشآت (9,090) وقيمة الكفالات (34 مليار ريال)، تليها الشرقية ومكة المكرمة. أما المناطق الطرفية مثل الباحة والحدود الشمالية فكان لها أقل استفادة. إجمالًا، استفادت أكثر من 24 ألف منشأة، بقيمة كفالات تجاوزت 78 مليار ريال، ما يعكس أثرًا اقتصاديًا كبيرًا، مع الحاجة لتعزيز الدعم في المناطق الأقل استفادة.

5-البنك الأهلي السعودي

5-1-تعريف البنك الأهلي السعودي

البنك الأهلي السعودي، هو مصرف سعودي، نتج عن دمج بنكين، إذ أعلن في 19 شعبان 1442هـ/1 أبريل 2021م، عن دمج مجموعة سامبا في البنك الأهلي التجاري، ونقل جميع أصول سامبا والتزاماتها إلى البنك الأهلي من خلال عرض مبادلة أوراق مالية، والإطلاق الرسمي للبنك الجديد، ومقره الرئيس في العاصمة الرياض.

بدأ البنك الأهلي السعودي التداول ككيان موحّد مدرج في السوق المالية السعودية "تداول السعودية" في 1 أبريل 2021م، وتمّ إلغاء إدراج أسهم مجموعة سامبا المالية في السوق، ونقل جميع أصولها وديونها وعملياتها إلى البنك الأهلي

السعودي تتداول أسهمه في السوق الرئيسية ضمن قطاع البنوك، باسم (الأهلي)، وبالرمز (1180)، ويحمل رمز تداول دولي (SA13L050IE10)، ويبلغ رأسماله نحو 60 مليار ريال.

5-2-نشأة البنك الأهلي السعودي

البنك الأهلي السعودي هو امتداد لبنكين كبيرين (البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية)، فالبنك الأهلي التجاري، بدأ نشاطه بموجب أمر ملكي في 20 ربيع الآخر 1373هـ/26 ديسمبر 1953م، كشراكة عامة نتيجةً لدمج مصارف العملات بالمملكة العربية السعودية.

أُسست هيئة البنك الشرعية عام 1416هـ/1996م، وتحول في عام 1417هـ/1997م إلى شركة مُساهمة، وفي عام 1419هـ/1999م، دخلت الحكومة السعودية مُمَثلة في صندوق الاستثمارات العامة مساهمةً بأغلبية ملكية البنك وتم تقسيم بقية الأسهم بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدد من المستثمرين السعوديين، شهد عام 1435هـ/2014م، محطة هامة في مسيرة البنك الأهلي التجاري، إذ طرح 25% من أسهمه للاكتتاب العام.

أما مجموعة سامبا المالية (سامبا) فهي مؤسسة سعودية متخصصة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، شهد عام 1374هـ/1955م، افتتاح أول فرع للمجموعة تحت مسمى سيتي بنك، وفي عام 1400هـ/1980م، تحول سيتي بنك في المملكة العربية السعودية إلى بنك تملكه أغلبية سعودية وأصبح يعرف بالبنك السعودي الأمريكي. ودُمج البنك السعودي المتحد مع البنك السعودي الأمريكي في عام 1420هـ/1999م، ونتج عن ذلك تكوين إحدى المؤسسات المالية الكبيرة في الشرق الأوسط. وفي عام 1424هـ/2003م، تحول بنك سامبا إلى الإدارة المحلية الكاملة وتم تغيير اسم البنك إلى مجموعة سامبا المالية.

5-3-المصرفية الإسلامية في البنك الأهلي السعودي

يتم تطوير منتجات المصرفية الإسلامية في البنك الأهلي السعودي بمستوى عالمي، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشراف اللجنة الشرعية للبنك، إذ يلتزم البنك بالحفاظ على مستويات عالية توافق المنتجات والخدمات الإسلامية المقدمة لعملائه مع الشريعة الإسلامية.

وتتكون اللجنة الشرعية بالبنك الأهلي السعودي من خمسة علماء، يملكون المعرفة والخبرة الواسعة في مجال الشريعة والمصرفية الإسلامية الحديثة.

أما الإدارة الشرعية فهي إدارة داخلية في البنك الأهلي السعودي، تتألف من خبراء في مجال الشريعة والمصرفية الإسلامية، ومن أدوارها البحث في المسائل الشرعية، وخاصة المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي، وتقديم الاستشارات الشرعية وتطوير المنتجات والخدمات الإسلامية المبتكرة، وضمان الرقابة الداخلية اللازمة للالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في أعمال البنك الأهلي السعودي الإسلامية.

5-4-الشركات التابعة للبنك الأهلي السعودي

تتبع للبنك الأهلي السعودي مجموعة من الشركات، منها: شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال) شركة مساهمة سعودية، مسجلة في السعودية لإدارة الخدمات الاستثمارية وإدارة أنشطة الأصول للبنك، وشركة الأهلي المالية – دبي، شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في جزر كايمان بهدف الاستقطاب والهيكلة والاستثمار في المحافظ الخاصة وفرص التطوير العقاري في الأسواق الناشئة، وشركة الأهلي المالية للاستثمار العقاري، وهي شركة ذات غرض خاص مسجلة في السعودية، يتمثل الغرض الرئيس لها في تملّك وتسجيل الموجودات العقارية نيابة عن الصناديق العقارية التي تدار بواسطة شركة الأهلي المالية السعودية، وبنك تركيا فاينانس (البنك التركي)، وهو بنك مشارك مسجل في تركيا يملك فيه البنك الأهلي السعودي حصة بنحو 67%.

كما تتبع البنك الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في السعودية، وتتمثل أعمالها في إدارة الصكوك والأصول على سبيل الضمان نيابة عن البنك، وشركة البنك الأهلي السعودي للأسواق المحدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جزر كايمان، تمارس الشركة أعمالها في المتاجرة بالمشتقات المالية واتفاقيات إعادة الشراء واتفاقيات إعادة الشراء العكسية نيابة عن البنك، ويتبع للبنك أيضًا إيست قيت مينا – حقوق الملكية المباشرة ال.بي، وهو صندوق أسهم خاصة مقره في جزر كايمان وتتم إدارته من قبل شركة الأهلي المالية السعودية – دبي، يتمثل الهدف الاستثماري للصندوق في تحقيق عوائد من خلال الاستثمار في فرص حقوق الملكية الخاصة المباشرة والمتوافقة مع أحكام الشريعة وذلك في الأعمال ذات النمو العالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشركة الأهلي للإسناد الخارجي، شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في السعودية، تمارس أعمالها في خدمات التوظيف في السعودية، وسامبا بنك ليميتد، باكستان، وهي شركة تابعة تأسست كشركة بنكية في باكستان وتمارس نشاطها في المصرفية التجارية والخدمات ذات الصلة، وهي مدرجة في سوق الأسهم الباكستانية، وشركة سامبا للعقارات وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في السعودية، تعمل على إدارة المشاريع العقارية نيابة عن البنك، وشركة البنك الأهلي السعودي للأسواق العالمية المحدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جزر كايمان بغرض إدارة بعض معاملات بالخزينة، وشركة البنك

الأهلي السعودي للتمويل المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة بموجب قوانين جزر كايمان تأسست بغرض توفير السيولة للبنك من خلال إصدار سندات الدين.

5-5-البرامج التمويلية المقدمة من البنك الأهلي السعودي

5-5-1-تمويل رأس المال العامل SME-B، تمويل لأجل SME-B، التمويل بحد الائتماني متجددSME-B.

•**حجم المنشأة:** متوسط، صغير.

•**نطاق المنشأة:** اخضر صغير (فئة أ) اخضر متوسط اخضر مرتفع اخضر منخفض بلاتيني.

•**الحد الادنى لعمر السجل التجاري (بالشهر)** هي : 12 شهر

•**المناطق المدعومة:** الباحة ، الجوف ، الحدود الشمالية ، الرياض ، الشرقية ، القصيم ، المدينة المنورة ، تبوك ، جازان ، حائل ، عسير ، مكة المكرمة ، نجران ،

•**المجال المدعوم:** أنشطة الخدمات الأخرى ، أنشطة خدمات الإقامة ، أنشطة خدمات الطعام ، أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي ، إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ، إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها ، الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية ، التشييد ، التعليم ، الصناعات التحويلية ، الفنون والترفيه والتسلية ، المعلومات والاتصالات ، النقل والتخزين ، تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية.

•**الغرض من التمويل**

-تمويل المشاريع: الحد الادنى لمبلغ التمويل (100000 ر.س)

-تمويل التوسعات الرأسمالية: الحد الادنى لمبلغ التمويل (100000 ر.س)

-تمويل دورة تشغيلية: الحد الادنى لمبلغ التمويل (100000 ر.س)

•**شروط التمويل**

- شرط وجود قوائم مالية (عدد السنوات من سنة بحد ادني – مدققة أو غير مدققة)

- وجود نقاط بيع

– الحد الأدنى لإيرادات السنوية بناءً على القوائم المالية لآخر سنة مالية: 1000000ريال سعودي.

وعليه يقدم البنك الأهلي السعودي حلول تمويل متعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(رأس المال العامل، تمويل لأجل، حد ائتماني متجدد)، وجميعها تتم بنفس المعايير المعتمدة. (موقع البنك الأهلي السعودي)

الفرع الثاني: آلية استفادة الجزائر من تجربة ماليزيا و السعودية

رغم امتلاك الجزائر لمقومات الإقلاع الاقتصادي بقيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي لازالت تبحث عن الوثبة الحقيقية التي تمكنها من ذلك، فإصدار بعض القوانين وإنشاء مؤسسات دعم وتمويل، أثبتت أغلب الدراسات محدوديتها لتحقيق ذلك، كما أن البنوك التقليدية لا تفي بالغرض، والبنوك الإسلامية رغم ملائمة صيغها لتمويل هذا النوع من المؤسسات تميل إلى الأنشطة ذات العائد المعلوم على حساب الأنشطة ذات المخاطر العالية والعائد غير المعلوم، ضف إلى ذلك الفوضى التي يتميز بها القطاع غير الربحي الموجه لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار مؤسسة الأوقاف والزكاة.

أولا: آليات الاستفادة لتطوير التمويل الاسلامي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

استجابةً للسكان المسلمين، وفرت ماليزيا برامج تتوافق مع معتقداتهم لتمويل مشاريعهم عبر البنوك الإسلامية. كما اعتمدت السودان نسبًا ثابتة من محافظ البنوك لتمويل المشاريع الصغيرة. لتستفيد الجزائر من التمويل الإسلامي، يجب على الحكومة:

1–استراتيجيات لتطوير مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توفير مناخ استثماري مناسب سيحفز الاستثمار الأجنبي ويقلل المخاطر على المؤسسات الصغيرة، مما سيجعل القطاع جاذبًا للبنوك الإسلامية المحلية والأجنبية، يجب:

–فرض نسب من محفظة البنوك الإسلامية لتمويل القطاع.

–خلق برامج تمويل تشارك فيها البنوك الإسلامية، مثل البرنامج الماليزي لتمويل المشاريع المتوافقة مع الشريعة.

هذه الاستراتيجيات ستساهم في تطوير القطاع والاستفادة من خصائص التمويل الإسلامي مثل:

–دراسات الجدوى الاقتصادية.

-التمويل المتخصص.

-الاستشارات والمرافقة.

-الخبرات في التسيير.

-الدراسات حول الأسواق والمنتجات.

-المساعدة للمعسرين ماليًا.

-تملك المشاريع بعد فترة العقد.

-توفير تمويل حلال.

2-ترخيص بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء البنوك الإسلامية لتلبية احتياجات المسلمين من الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة. لتطوير النشاط المصرفي الإسلامي، يجب تنشيط الابتكار بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر مثل تلك التي أنشأتها السودان، ويمكن إنشاء مؤسسات مرابحة، مشاركة، ومضاربة لتمويل المشاريع. هذه المؤسسات ستكون بموارد أقل من البنوك الإسلامية وتعمل كبديل في بعض أنشطتها.

3- خلق برامج لمحاربة الفقر والهشاشة وسط المجتمع بالاعتماد على المؤسسات المالية الغير ربحية

تشير الدراسات إلى أن نحو خمس سكان العالم محرومون من العيش الكريم، خاصة في الدول العربية مثل الجزائر. لمحاربة الفقر، يجب التركيز على:

-تحقيق العدالة الاجتماعية عبر توفير الخدمات المالية والمصرفية للجميع.

-رفع دخل الفرد من خلال النمو الاقتصادي :لمواجهة الفقر في المناطق النائية، يمكن تمويل مشاريع الفقراء من خلال برامج مثل:

-دعم الحرفيين الصغار والنساء الماكثات في البيت عبر تمويل أصغر لتنمية الصناعات التقليدية.

-دعم البرامج الاجتماعية مثل محفظة الخريجين ومؤسسة التنمية في السودان لمكافحة البطالة.

-تطوير المؤسسات المالية الإسلامية غير الربحية مثل صندوق الأوقاف والجمعيات الخيرية لتمويل مشاريع الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم. (بن دادة، 2020-2019، الصفحات 150-158)

المبحث الثالث: مدى جاهزية البنوك للتمويل الإسلامي الموجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تُعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، لما تلعبه من دور حيوي في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي الجزائر، تولي الدولة أهمية متزايدة لدعم هذه المؤسسات من خلال توفير آليات تمويل متنوعة، من بينها البنوك. ونظرًا لأهمية التمويل البنكي كوسيلة أساسية لضمان استمرارية ونمو هذه المؤسسات، يبرز التساؤل حول مدى جاهزية البنوك الجزائرية، لا سيما البنوك الإسلامية، للقيام بهذا الدور وعليه، يتناول هذا المبحث تصنيف البنوك الجزائرية، ويستعرض بعض الإحصائيات الخاصة بالصيرفة الإسلامية، قبل أن يناقش مدى قدرة هذه البنوك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات المرتبطة بذلك.

المطلب الأول: تصنيف البنوك الجزائرية

تلعب البنوك دورًا رئيسيًا في دعم النشاط الاقتصادي، وتتعدد أنواعها حسب طبيعة نشاطها ومصادر تمويلها. وفي الجزائر، تتنوع البنوك بين عمومية، إسلامية ومختلطة، مما يفرض ضرورة تصنيفها لفهم مدى جاهزيتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: البنوك العمومية

البنوك العمومية الجزائرية هي بنوك تجارية تقوم بعمليات الوساطة البنكية والتي تتضمن "تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الأخيرة" كما تقوم أيضا البنوك العمومية، حسب ما جاءت به المادة 72 من الأمر رقم(03-11)المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض بعمليات ملحقة متنوعة مثل تلك المرتبطة بالقيم المنقولة والهندسة المالية.

حسب المعطيات الواردة في آخر تقرير نشره بنك الجزائر في موقعه الرسمي، يتشكل النظام البنكي الجزائري حاليا من 29 بنكا ومؤسسة مالية، منها ستة 06بنوك عمومية وهي أربعة :

-البنك الوطني الجزائري BNA

-القرض الشعبي الجزائري CPA

-بنك الجزائر الخارجي BEA

-بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

-بنك التنمية المحلية BDL

-إلى جانب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP/banque)

للإشارة فإن هذه البنوك العمومية تعتبر مؤسسات مالية تجارية تحمل شكل شركات اسهم وهي تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لمبدأ الاستقلالية والتوازن المحاسبي. (بن عمارة ع.، 2018، صفحة 38،37)

الفرع الثاني: البنوك الإسلامية في الجزائر

كما تطرقنا سابقا البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها وأهدافها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتبتعد عن التعامل بالربا والفوائد والمعاملات المحرمة.

أولا: البركة الجزائر (Banque Al Baraka Algérie)

بنك البركة الجزائر هو أول بنك خاص وإسلامي في الجزائر. تأسس يوم 20 ماي 1991 برأس مال مشترك بين مجموعة البركة المصرفية البحرينية ومستثمرين جزائريين. يتعامل البنك وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مثل التمويل بالمرابحة، المضاربة، والإجارة. يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية بطريقة تتماشى مع القيم الإسلامية. (الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائر، 2025)

ثانيا: بنك السلام الجزائر (Al Salam Bank Algeria)

تأسس بنك السلام الجزائر سنة 2008 كفرع تابع لمجموعة السلام القابضة، يعتمد البنك على المعاملات المصرفية الإسلامية بالكامل، مع تقديم مجموعة واسعة من المنتجات مثل حسابات الاستثمار، القروض بصيغ الشريعة، وخدمات الحوالات البنكية. يركز البنك على الابتكار وتقديم حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة. (الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر، 2025)

المطلب الثاني : احصائيات حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر

شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر توسعًا متزايدًا، عبر فتح نوافذ إسلامية وإنشاء وكالات متخصصة ضمن البنوك، وقد ساهم هذا الانتشار في تنمية حجم الودائع وعدد الحسابات المفتوحة وفق صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يعكس تزايد اهتمام الأفراد والمؤسسات بهذا النمط المالي.

الفرع الأول: عدد النوافذ و الوكالات الإسلامية في الجزائر

أولا: عدد النوافذ الإسلامية في الجزائر

الجدول رقم (2-25): النوافذ الاسلامية للبنوك التقليدية العمومية في الجزائر نهاية 2023

البنك التقليدي	تاريخ الترخيص	عدد النوافذ	صيغ التمويل
البنك الوطني الجزائري BNA	2020/7/30	68 شباك إسلامي و9 وكالات متخصصة حصريا للصيرفة الاسلامية	مرابحة السيارات، مرابحة عقار، مرابحة تجهيزات،الإجارة ،حساب الإستثمار الإسلامي الغير مقيد.
القرض الشعبي الجزائري CPA	2020/10/-	96 شباك للصيرفة الاسلامية	المرابحة (سيارات، معدات وعقار).
بنك التنمية المحلية BDL	2021/12/ 31	9 شبابيك اسلامية تحت مسمى البديل	المرابحة (وسائل النقل مرابحة)، مرابحة للمؤسسات المهنيين (استثمار، استغلال، الودائع الاستثمارية)، الاجارة المنتهية بالتمليك.
البنك الجزائري الخارجي BEA	2021/-/-	شباك واحد للصيرفة الاسلامية	مرابحة سيارات، مرابحة عقارات ومرابحة تجهيزات.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	2020/9/29	18 شباك للصيرفة الاسلامية	مرابحة: لوسائل النقل، الصفقات العمومية،للأشغال، الصادرات، للمواد الأولية، الانتاج الفلاحي، غلتي، العتاد المهني،
بنك صندوق الاحتياط والتوفير CNEP Bank	2020 /9/-	81 شباك للصيرفة الاسلامية، يغطي 44 ولاية	المرابحة العقارية والاجارة المنتهية بالتمليك

المصدر: (زكورة العوينة، 2023، صفحة 89)

الجدول رقم(2-25) يعرض وضعية النوافذ الإسلامية لدى البنوك العمومية التقليدية الجزائرية بنهاية سنة 2023، ويبين بوضوح عدد النوافذ الإسلامية المفتوحة لكل بنك، تاريخ الترخيص، وصيغ التمويل المعتمدة.

نلاحظ تفاوتاً كبيراً بين البنوك في عدد النوافذ الإسلامية:

-القرض الشعبي الجزائري (CPA)و البنك الوطني الجزائري (BNA) والـ CNEP Bank لديهما أكبر عدد من النوافذ (68,96 و81 نافذة على التوالي)، مما يدل على اهتمام استراتيجي واضح بالصيرفة الإسلامية.

بالمقابل، بنوك مثل البنك الخارجي الجزائري (BEA) وبنك التنمية المحلية (BDL) لا تزال لديها عدد محدود من النوافذ (نافذة واحدة لـ BEA و9 نوافذ لـ BDL).

-معظم التراخيص حصلت في فترة 2020-2021، مما يعكس توجه الدولة الجزائرية في تلك المرحلة لتعزيز التمويل الإسلامي.

-جميع البنوك تقريباً تعتمد صيغ تمويل متنوعة مثل: المرابحة (للسيارات، العقارات، التجهيزات)، الإجارة، حسابات الاستثمار، والاستصناع.

بعض البنوك مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وسعت الصيغ لتشمل وسائل النقل والصفقات العمومية، ما يعكس محاولة تكييف العروض مع احتياجات قطاعات مهنية وفلاحية.

-CNEP Bankيبرز بتغطية واسعة حيث يشير الجدول إلى أن نوافذه تغطي 44 ولاية، مما يجعل خدماته الإسلامية أكثر قرباً للمواطنين عبر التراب الوطني.

-بعض البنوك (مثل BNA) اختارت إنشاء وكالات متخصصة بالكامل في الصيرفة الإسلامية، بينما أخرى (مثل BEA) اكتفت بإطلاق نافذة واحدة، مما قد يدل على توجه تجريبي أو محدود.

-نجاح البنوك في هذا المجال سيعتمد مستقبلاً على توسيع الشبكة الجغرافية، تنويع المنتجات بما يتناسب مع احتياجات العملاء، وضمان الالتزام الكامل بمبادئ الشريعة الإسلامية لضمان ثقة الزبائن.

2-عدد الوكالات الإسلامية في الجزائر

الجدول رقم(02-26): تطور القطاع البنكي المالي في الجزائر (عدد الوكالات) من 2018- 2022

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك	1541	1567	1577	1604	1626
منها الوكالات المخصصة الصيرفة الإسلامية	44	49	53	58	69
البنوك العمومية	1160	1177	1188	1202	1226
منها الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	_	_	1	2	10
البنوك الخاصة	381	390	389	402	400
منها الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	52	56	59

المصدر : (بن ديدة ميادة ، بوسماحة محمد، 2023، صفحة 102)

يوضح الجدول رقم(2-26) تطور عدد الوكالات المصرفية في القطاع البنكي المالي بالجزائر خلال الفترة (2018-2022)، مع تفصيل خاص بعدد الوكالات المتخصصة في الصيرفة الإسلامية.

يلاحظ أن عدد الوكالات الإسلامية عرف نموًا ملحوظًا خلال هذه الفترة:

سنة 2018: كان عدد الوكالات الإسلامية 44 وكالة.

سنة 2019: ارتفع العدد إلى 49 وكالة اي بزيادة 5 وكالات.

سنة 2020: شهد زيادة طفيفة إلى 53وكالة.

سنة 2021: واصل الارتفاع ليصل إلى 58 وكالة.

سنة 2022: ارتفع مجددًا ليبلغ 69 وكالة.

الزيادة المتواصلة في عدد الوكالات الإسلامية تشير إلى اهتمام متزايد من القطاع المالي الجزائري بتوسيع خدمات الصيرفة الإسلامية استجابة للطلب المتنامي عليها.

خلال الفترة 2018-2022، زاد عدد الوكالات الإسلامية بحوالي 20 وكالة، أي بنسبة تقريبية تفوق 40%.

هذا النمو يعكس تبني البنوك لسياسة تنويع الخدمات المالية لتشمل التمويل الإسلامي، تماشيًا مع توجيهات الدولة لتعزيز الشمول المالي عبر الصيرفة الإسلامية.

بالرغم من النمو، يبقى عدد الوكالات الإسلامية قليلًا نسبيًا مقارنةً بإجمالي عدد الوكالات البنكية التقليدية، مما يشير إلى أن هناك مجالًا واسعًا لمزيد من التطوير والاستثمار في هذا القطاع.

ثانيا: حجم الودائع الاسلامية في الجزائر

الجدول رقم(2-27) : حجم الودائع المصرفية الإسلامية 2022 و 2023

الودائع / الفترة	2022		نهاية جوان 2023	من نهاية سبتمبر ** إلى 31 ديسمبر 2023
إجمالي الودائع الجارية في البنوك تحت الطلب بالإضافة إلى الودائع لأجل	14459.00		13931.41	**14268.20
الحجم الكلي لودائع الصيرفة الإسلامية	546.70		623.83	750.00
نسبة ودائع الصيرفة الإسلامية من إجمالي الودائع	%3,78		%4,47	%5,25
حجم ودائع بنك البركة الجزائري (ديون اتجاه المؤسسات المالية + ديون اتجاه الزبائن للزبائن + ديون ممثلة بسند)	226.19	إحصائية بنك الجزائر *: 400.80	%71,86	255.45
حجم ودائع مصرف السلام-الجزائر	215.07			غير منشورة
مجموع ودائع البنوك الإسلامية	441.26		448.28	
مجموع الودائع الأخرى للصيرفة الإسلامية	105.44	145.90	175.55	+ 255.45 494.55
حجم ودائع الصيرفة الإسلامية لدى البنوك الخاصة التقليدية		81.40	88.40	
حجم ودائع الصيرفة الإسلامية لدى البنوك العمومية التقليدية		*64.50	87.15	

المصدر: (طرشاوي عبد الحق، 2024، صفحة 15)

يعرض الجدول رقم(2-27)"حجم الودائع المصرفية الإسلامية في الجزائر 2022-2023" كما يلي:

-إجمالي الودائع الجارية والآجلة في البنوك التقليدية والإسلامية

في 2022 بلغ 14459.00 مليار دينار.

نهاية جوان 2023 انخفض إلى 13931.41 مليار دينار ثم ارتفع إلى 14268.20 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2023 (من نهاية سبتمبر إلى ديسمبر).

هناك انخفاض طفيف منتصف 2023 ثم تحسن واضح بنهاية العام، مما يدل على تحسن في السيولة.

-الحجم الكلي للودائع المصرفية الإسلامية

-ارتفع من 546.70 مليار دينار في 2022 إلى 623.83 مليار دينار منتصف 2023، ثم إلى 750 مليار دينار نهاية العام.

– الزيادة المستمرة تؤكد نمو القطاع المصرفي الإسلامي وزيادة ثقة العملاء به.

–نسبة ودائع الصيرفة الإسلامية من إجمالي الودائع

ارتفعت تدريجيًا: من 3.78% سنة 2022 إلى 4.47% منتصف 2023، ثم إلى 5.25% نهاية العام.

هذا مؤشر إيجابي على توسع الصيرفة الإسلامية في السوق البنكي الجزائري، رغم أن النسبة الإجمالية تبقى محدودة.

–تفاصيل ودائع بعض البنوك الإسلامية

–بنك البركة الجزائري: ارتفعت ودائعه من 226.19 مليار دينار إلى 255.45 مليار دينار نهاية 2023.

–مصرف السلام الجزائر: ارتفعت ودائعه من 215.07 إلى 400.80 مليار دينار، وهو تطور لافت.

– مصرف السلام حقق قفزة كبيرة في الودائع مقارنة ببنك البركة، ربما بفضل استراتيجيات تسويقية أو توسع شبكة الفروع.

–مجموع ودائع البنوك الإسلامية

تطورت من 441.26 مليار دينار في 2022 إلى 448.28 مليار دينار نهاية جوان 2023

–ودائع الصيرفة الإسلامية لدى البنوك التقليدية

ارتفاع طفيف لكنه مستمر، مما يدل على أن البنوك التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية بدأت تحقق نتائج مقبولة في جذب عملاء الصيرفة الإسلامية.

و عليه الجدول يعكس تحسنًا ملحوظًا في أداء الصيرفة الإسلامية في الجزائر خلال 2023، سواءً من حيث الحجم الكلي أو من حيث النسبة من إجمالي السوق البنكي، مع تسجيل تفوق واضح لمصرف السلام مقارنة ببنك البركة، وتحسن نسبي لدى البنوك التقليدية التي اعتمدت الصيرفة الإسلامية.

ثالثا: منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر

يشهد التمويل الإسلامي في الجزائر اهتماما متزايدا كخيار بديل يعكس تطلعات شريحة واسعة من المجتمع نحو معاملات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتعد دراسة منتجاته خطوة أساسية لفهم مدى تنوعها وكفاءتها في تلبية احتياجات السوق المحلية.

الجدول رقم(2-28): منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر من 2020 إلى2022

الوحدة :مليار دينار

منتجات التمويل الإسلامي	2020	2021	2022
المرابحة	132,3	128,4	125,7
المشاركة	1,2	0,9	1,8
مضاربة	4,9	5,8	7,2
الإجارة	82,7	82,0	83,6
السلم	74,7	130,4	150,1
الإستصناع	6,6	10,7	13,4
المجموع الكلي	302,3	358,3	381,17
حصة المصارف العمومية	%0,1	%0,5	%1,3
حصة المصارف الخاصة	%99,9	%99,5	%98,7

المصدر: (بن حميدة و بناني، 2024، صفحة 336)

يوضح الجدول رقم (2-28) تطور منتجات التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2020-2022)، بوحدة المليار دينار جزائري، ويبين الجدول أن مجموع التمويل الإسلامي قد عرف تزايداً ملحوظاً من 302,3 مليار دينار سنة 2020 إلى 358,3 مليار دينار في 2021، ليصل إلى 381,7 مليار دينار في سنة 2022، ما يعكس نمواً مستمراً في اعتماد هذا النوع من التمويل.

يلاحظ أن منتج "المرابحة" سجل أكبر قيمة بين المنتجات في السنوات الثلاث، متبوعاً بـ "السلم الذي عرف هو الآخر نمواً كبيراً من 74,7 دينار سنة 2020 إلى 150,1 مليار دينار سنة 2022.

أما المنتجات الأخرى مثل "الإستصناع" و"المشاركة" و"المضاربة"، فقد ظلت قيمها متواضعة نسبياً، لكنها عرفت بعض النمو، لا سيما في منتج "المشاركة" الذي تضاعف من 0,9 مليار دينار سنة 2021 إلى 1,8 مليار دينار سنة 2022.

من حيث توزيع الحصص بين المصارف، نلاحظ أن حصة المصارف الخاصة هي المهيمنة بنسبة 98,7% سنة 2022، في حين لم تتجاوز حصة المصارف العمومية 1,3% لنفس السنة، ما يدل على أن التمويل الإسلامي لا يزال متركزاً بشكل كبير في القطاع المصرفي الخاص.

بشكل عام، يعكس الجدول اتجاهاً إيجابياً نحو توسع التمويل الإسلامي في الجزائر، مع ضرورة دعم انخراط المصارف العمومية بشكل أكبر في هذا المجال.

المطلب الثالث: جاهزية البنوك الجزائرية الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مجموعة من المشاكل التي تأتي في مقدمتها مشكلة التمويل، فعزوف البنوك بصفة عامة وخاصة البنوك الاسلامية عن تمويل هذا النوع من المؤسسات لارتباطها بمخاطر كبيرة، على غرار مشاكل ارتفاع نسبة الفائدة وعدم وجود سوق مالية خاص بهذا النوع من المؤسسات، ضف إلى ذلك عدم الهيكلة الواضحة لمؤسسات الدعم المنشأة للتكفل بهذا النوع من المؤسسات غالبا ما تؤدي للإفلاس وتوقف.

الفرع الأول: واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

في حقل المال وأعمال تعتبر عملية تقديم تعريف موحد وشامل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الأمور الصعبة والمعقدة وذلك لمجموعة من الأسباب من أهمها تنوع معايير تحديد حجم المؤسسات الاقتصادية، اختلاف درجة النمو بين الدولة وأخرى وحتى بين قطاع اقتصادي وآخر داخل نفس الدولة، حجم التكنولوجيا المستعملة وغيرها، ورغم الصعوبات التي تعترض هذه العملية فقد تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل عدد من الدول والجمعيات وقد عرفها القانون الجزائري أول مرة بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18بتاريخ 12ديسمبر 2001، المستوحى من تعريف الاتحاد الاوروبي الذي تبناه سنة 1996، ومزج بين معايير كمية ومنها ما تتعلق بعدد العمال، ورقم الأعمال، مجموع الميزانية، أما النوعية فقد أختزلها في درجة الاستقلالية، وتبعا لذلك عرف المشرع الجزائري(القانون رقم

18/01، 2001) المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مادته الرابعة بأنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مهما كان وضعها القانوني) هي المؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01إلى 250شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها مليار دينار أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500مليون دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية، ونظرا للظروف الاقتصادية التي ميزت الجزائر2015و2016، وانهيار أسعار البترول الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في العملة الصعبة، وانخفاض سعر صرف الدينار، وبفعل التضخم الذي حددته الحكومة على لسان رئيسها بنسبة 4%، فقد تم إصدار قانون جديد(الجريدة الرسمية رقم02، 2017) لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلغي القانون السابق ويعرفها في مادته الخامسة بانها، هي مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01إلى 250شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها4مليار دينار أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 100مليار دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية، وفيما يلي جدول تصنيف هذه المؤسسات: (بن السيلت و بن دادة ، 2022، صفحة 14،15)

الجدول رقم (2–29):تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم(17–02)

المعيار	م الصغيرة جدا أو م الصغيرة المصغرة		م المتوسطة
عدد العمال	من 01إلى 09أشخاص	من 10 إلى 49 شخص	من 50إلى 250 شخص
رقم الأعمال	أقل من 40مليون دج	لا يتجاوز 400مليون دج	من 400مليون إلى 04ملايير دج
الحصيلة السنوية	لا يتجاوز 20مليون دج	لا يتجاوز 200مليون دج	من 200مليون إلى مليار دج

المصدر: وزارة الصناعة(https://www.industrie.gov.dz/)

رغم أن الجزائر لم تتبنى هذا التوجه إلا حديثا وكان ذلك في أواخر التسعينات فقد تمكنت من تحقيق أرقام لابأس بها، لكنها تبقى لا ترتقي إلى ما حققته الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وفيما يلي جدول تطور تعداد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من سنة 2019إلى سنة 2022.

الجدول رقم(2–30):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الفترة 2019إلى غاية 2022/06/30

السنوات	الطبيعة القانونية للمؤسسة					العدد الاجمالي للسنوات
	المؤسسات الخاصة				المؤسسات العمومية	
	أشخاص معنوية	أشخاص طبيعية	صناعات التقليدية	المجموع		
2019	671.267	247.275	274.554	1.193.096	243	1.193.339
2020	689.383	252.737	288.724	1.230.844	229	1.231.073
2021	709.571	259.236	298.188	1.266.995	225	1.267,220
2022	311.989	578.038	742,646	1.320,440	224	1.320.664

المصدر: (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)

ملاحظة :

لا تتوفر لحد الساعة بيانات رسمية دقيقة حول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإسلامية في الجزائر، ومع ذلك يظهر نمو الصيرفة الإسلامية اهتماما متزايدا بالتمويل المتوافق مع الشريعة (وفق شهادات الجهات المصدرة) ، مما قد يشير إلى زيادة في عدد هذه المؤسسات مستقبلا.

ومن جهة أخرى تبين أن البنوك الإسلامية الجزائرية لديها دور ضعيف جدا يكاد ينعدم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن جاهزيتها لاتزال جزئية وتحتاج إلى دعم تشريعي، تقني، بالإضافة إلى أن تمويل تلك المؤسسات في الجزائر في الحقيقة يتم عن طريق الوكالات بصفة عامة.

الفرع الثاني: صعوبات و تحديات التي تواجه البنوك الإسلامية الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه عمليات تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات بعضها يتعلق بالبنوك الاسلامية، بينما يتعلق البعض آخر بطبيعة المؤسسات الممولة نفسها:

-القيود المفروضة من البنك المركزي تحد من توسيع نشاط البنوك، حيث يحضر عليها مزاولة أي عمل تجاري أو زراعي أو صناعي، هذه الأعمال تشكل صميم عمليات البنوك الإسلامية.

-السماح للبنوك الإسلامية بالعمليات الاستثمارية والتجارية مع الأعمال البنكية، يقتضي إحداث تعديلات في بعض وسائل وأدوات الرقابة والتوجيه التي يمارسها البنك المركزي على هذه المؤسسات البنكية والمالية، وهو ما يحتاج إلى إرادة ووقت لاستحداث هذه الآليات.

- فرض البنك المركزي على البنك الإسلامي للاحتياطي القانوني بنفس النسبة المطبقة في البنوك التقليدية لا يتناسب مع طبيعة أهداف وفلسفة عمل البنوك الإسلامية، التي تقوم على تشغيل الودائع حتى لا تصبح أموالا مكتنزة لا تنتج عائدا، كما أن الودائع الاستثمارية في البنوك الاسلامية غير مضمونة على البنك الإسلامي إلا في حالات التعدي والتقصير و الإهمال.

-إن التحدي الرئيسي الذي تواجهه البنوك الإسلامية اليوم هو إغراءات طرق عمل البنوك التقليدية، التي تركز على تجنب المخاطرة والبحث عن الضمان بشكل منهجي في استثمار أموالها، وبالتالي فإن تقليد البنوك الإسلامية لأسلوب عمل البنوك التقليدية يفقدها سبب وجودها ويفرغ عملها من بعده الأخلاقي والتضامني. (مزياني و لخشين ، 2020، الصفحات 338-339)

بناء ا على التحديات المذكورة نقترح بعض حلول لتحسين آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

-العمل على توسيع استخدام صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة وزيادة حصة البنوك الإسلامية من الحصة الإجمالية لتمويل هذا النوع من المؤسسات.

-تعزيز قدرة مكونات النظام المالي الإسلامي من سوق موسعة ومنشآت تمويلية متخصصة لأكبر شريحة ممكنة وللأحجام التمويلية المختلفة.

-تدريب الموظفين في البنوك الإسلامية لخدمة المستثمرين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم لهم أفضل الخدمات وتبسيط لهم الآليات والصيغ التمويلية المناسبة لمشاريعهم الاستثمارية.

-دعوة البنوك المركزية إلى تبني تنشيط دور صيغ التمويل الإسلامي وأنشطتها وتشجيع إنشاء بنوك وشركات متخصصة للتمويل بصيغ التمويل الإسلامي. (فرحاتي ، 2017، صفحة 20)

الفرع الثالث: السيناريوهات المقترحة

✍ **السيناريو الأول: تطبيق نموذج التجربة الماليزية** وذلك بالتركيز على:

– تعزيز دور المركزي:

في ماليزيا، كان للبنك المركزي دور محوري في دعم البنوك الإسلامية من خلال أطر تنظيمية وتشريعية واضحة، وإجراءات رقابية مرنة تشجع التمويل الإسلامي.

اقترح أن يتبنى البنك المركزي الجزائري آلية مشابهة، بتعديل القوانين لتسهيل توسع البنوك الإسلامية.

–إنشاء مؤسسات دعم وضمان للتمويل:

في ماليزيا، تم إنشاء مؤسسات لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يقلل من تردد البنوك الإسلامية في تمويلها.

يمكن للجزائر استحداث مؤسسة مشابهة إسلامية تضمن التمويلات وتخفف عبء المخاطر.

–التركيز على الشمول المالي:

التجربة الماليزية قامت على إدماج أكبر عدد ممكن من الفاعلين الاقتصاديين عبر أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة.

يمكن تحفيز البنوك الجزائرية على تخصيص جزء من محافظها التمويلية للمؤسسات الصغيرة ضمن إطار تنموي.

–التدريب والتوعية:

أحد أعمدة التجربة الماليزية هو الاستثمار في تدريب الموارد البشرية ونشر الثقافة المالية الإسلامية، حيث تركز ماليزيا على تدريب الكفاءات و عليه يُقترح إدراج برامج تدريبية للبنوك والعملاء في الجزائر لفهم أفضل لصيغ التمويل الإسلامي.

✍ **السيناريو الثاني : تطبيق نموذج هجين ومتكامل في مكوناته بين الوكالات التمويلية في الجزائر لهذه المؤسسات وبين كافة أنواع صيغ التمويل المتاحة** وذلك على مستوى:

–دعم تكاملي بين المؤسسات: تعزيز التنسيق بين البنوك الإسلامية والوكالات التمويلية لضمان تمويل شامل ومتكامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-وضع منظومة قانونية: تسمح بدمج جهود الوكالات العمومية والبنوك الإسلامية ضمن سياسة وطنية موحدة.

-ربط التمويل الإسلامي ببرامج الدعم: وهي تلك المرافق التي توفرها الوكالات الحكومية لضمان نجاح و إستدامة المشاريع.

السيناريو الثالث : التركيز على بناء هيكلة مستجدة من منتجات التكنولوجيا المالية لتمويل هذه المؤسسات

كمنصات التمويل الجماعي و صيغ الاقتصاد التشاركي من خلال :

-تطوير منصات تمويل جماعي إسلامية: إنشاء منصات رقمية تسمح بجمع التمويل من الأفراد أو المؤسسات، وفق صيغ شرعية مثل المضاربة والمشاركة، لتوفير بدائل تمويلية خارج القنوات البنكية التقليدية.

-اعتماد نماذج الاقتصاد التشاركي: تفعيل صيغ تمويل قائمة على مبدأ تشارك الأرباح والمخاطر، بما يعزز البعد الاجتماعي والأخلاقي للتمويل الإسلامي، ويحفز مشاركة المجتمع في دعم المشاريع الناشئة.

-رقمنة الخدمات التمويلية الإسلامية: تسهيل الوصول إلى التمويل عبر حلول رقمية متوافقة مع الشريعة، تضمن الشفافية، السرعة، وتقليص الإجراءات البيروقراطية.

-بناء إطار قانوني وتنظيمي داعم: ضرورة سن تشريعات خاصة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية لضمان التنظيم، وتوجيه الابتكار نحو دعم المؤسسات الصغيرة.

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض تحليلي وتقييمي لنماذج التمويل الإسلامي على الصعيدين البنكي والمالي، مع إبراز دور المؤسسات الإسلامية في تلبية احتياجات مختلف الفئات الاقتصادية وفق أحكام الشريعة، وقد بيّن الفصل تطور التمويل الإسلامي من خلال الجهاز المصرفي والأسواق المالية، مع التركيز على البنية المؤسسية والأدوات المالية المستخدمة، إضافة إلى المعايير الشرعية التي تنظّم عمل هذه المؤسسات.

كما تناول الفصل تجارب بعض الدول الرائدة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستخلصًا منها ممارسات ناجحة يمكن الاستفادة منها، وفي السياق الوطني تم تقييم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من حيث تصنيف البنوك ونشاطها في مجال التمويل الإسلامي، مع تحليل مدى جاهزية هذه البنوك لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التطرق إلى أبرز التحديات التي تعيق هذا التوجه.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراسة واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر البنوك الإسلامية، تبين أن هذا النوع من التمويل يمتلك مقومات قوية لدعم هذا القطاع، نظرا لتنوع أدواته ومرونتها وانسجامها مع احتياجات المؤسسات، غير أن نجاح هذه التجربة يتطلب تجاوز عدة تحديات من جانب آخر أظهرت التجارب الدولية في ماليزيا، الإمارات والسعودية أن فعالية التمويل الإسلامي ترتبط بوجود سياسات داعمة ومنظومة تشريعية متكاملة وعليه فإن الجزائر مدعوة للاستفادة من هذه التجارب وتكييفها وفق خصوصياتها الاقتصادية بما يسهم في تعزيز دور البنوك الإسلامية في تمويل هذا القطاع الحيوي.

مناقشة فرضيات الدراسة:

من خلال معالجة موضوع الدراسة تبين أثناء اختبار الفرضيات مايلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على: ***"يمتلك التمويل الإسلامي جاذبية قوية للمستثمرين الباحثين على استدامة الربح والحد من المخاطر"*** هذه الفرضية مقبولة حيث أن هذا النوع من التمويل يعتمد على مبادئ مثل تحريم الربا وتقاسم الأرباح والخسائر، مما يوفر استثمارا أخلاقيا ومستقرا يقلل من المخاطر نظرا لارتباطه بالأسس الاقتصادية، مما يتيح توفير عوائد طويلة المدى.
- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على: ***"توفر البنوك الإسلامية صيغ تمويل ملائمة لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعلها الوجهة الأنجح لتجسيد مشاريعها على المستوى الدولي والمحلي"*** هذه الفرضية مقبولة حيث تقدم هذه البنوك صيغ مرنة كالمشاركة تتناسب مع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتوافق مع خصوصيتها، وتساعدها على تمويل مشاريعها ، أين توفر إمكانية اقتسام الربح و الخسارة بين المؤسسة و البنك.

نتائج الدراسة:

وانطلاقا من الدراسة والتحليل، توصلنا إلى النتائج التالية:

- أثبتت البنوك الإسلامية قدرتها على تقديم حلول تمويلية متنوعة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، عبر صيغ مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة، بما يناسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بينت التجارب الدولية، لا سيما في ماليزيا والسعودية، أن التمويل الإسلامي أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي وتحفيز النمو الاقتصادي عبر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تواجه البنوك الإسلامية عدة تحديات في تمويل هذا القطاع، أبرزها ارتفاع المخاطر التمويلية، ضعف التخصص والكفاءة، إضافة إلى قصور الأطر التشريعية والتنظيمية.
- أظهرت الدراسة أن البنوك الإسلامية الجزائرية رغم التطور الذي تعرفه في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أن مساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال محدودة، وتحتاج إلى مزيد من الجاهزية والاستعداد.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال ما سبق يمكن إقتراح جملة من التوصيات لتعزيز دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهي كما يلي:

- توسيع وتنويع صيغ التمويل الإسلامي بما يتناسب مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على صيغ المشاركة وتقاسم المخاطر.
- تأهيل الكفاءات البشرية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية عبر برامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءة الإطارات العاملة في هذا المجال.
- تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية لدعم الصيرفة الإسلامية، بما يتماشى مع المعايير الدولية مثل معايير (AAOIFI) و(IFSB).
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة عبر تكييف النماذج الناجحة لتتلاءم مع خصوصية السوق الجزائرية.
- التوسع في إنشاء النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية و زيادة عدد البنوك الإسلامية المستقلة.
- تشجيع إنشاء صناديق استثمارية إسلامية موجهة خصيصاً لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تعزيز التكامل بين البنوك الإسلامية والهيئات الداعمة مثل صناديق الضمان والمؤسسات المرافقة للمشاريع الناشئة لتقليل نسب المخاطر وتحقيق فعالية أكبر في التمويل.
- وفي الأخير، يبقى تفعيل دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهوناً بمدى قدرة مختلف الأطراف المعنية على التعاون لتطوير الأطر التشريعية، دعم الابتكار المالي الإسلامي، والعمل على بناء منظومة مالية إسلامية متكاملة تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

آفاق الدراسة:

- يمكن تقديم المقترحات التالية، والتي إما تصب أو تضيف للموضوع جوانب لاتزال غير متوسع فيها:

✍ تطوير أدوات التمويل الإسلامي غير التقليدية مثل: (التمويل الجماعي الإسلامي) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✍ •دور الابتكار المالي في تعزيز فعالية البنوك الإسلامية تجاه هذا القطاعات الحيوية و المزدهرة و الاستراتيجية.

✍ دراسة و مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل هذا النوع من المؤسسات في ظل الأزمات الاقتصادية ، ومحاولة إيجاد صيغ للدمج الأمثل بين مكونات كل من النموذجين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- قحف منذر ، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية،الطبعة03، جدة،2004م.

2- الخليل أحمد بن محمد ، الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي للنشر و التوزيع، الطبعة 02،2005م.

3- البلتاجي محمد ، سلسلة إضاءات حول المصارف الإسلامية (النظرية –التطبيق–التحديات)، مكتبة الشروق الدولية، طبعة 01، القاهرة، 2012م.

4- قادري محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، طبعة01، بيروت–لبنان– 2014، م.

5- المانع إدريس بن عمر، الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الطبعة 01، المجلد01، الاسكندرية،2021م.

6- المخمري مريم خليفة، البنوك التجارية والإسلامية، دائرة و المالية حكومة دبي، 2022م.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

1-طبيبي عبد اللطيف ،التطبيقات المتمايزة التمويل و الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد و المخاطرة –نموذج بنك البركة الجزائري – ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية التسيير و تجارية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2009،2008.

2- نوري محي الدين ، آليات تمويل الاستثمارات في البنوك الاسلامية ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ، ملحقة خروبة ، جامعة الجزائر 3 ،2010 ، 2011.

3- حدوش وريدة ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التمويل و متطلبات التنمية-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للعصائر و المصبرات سيجيكو وحدة رمضان جمال ،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير ،تخصص مالية المؤسسة ،،قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ،جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ،2011، 2012.

4- مبارك خالد موسى ، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية ،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل استراتيجي مالي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ، جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة ، 2013.

5- بطاش غانية ، بن نعيمة سعيدة ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير المؤسسة ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2014،2013.

6-مقلاتي عليمة ، بدواني بسمة ، البنوك الإسلامية في الجزائر-بنك البركة نموذجا- مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في الحقوق ، تخصص قانون خاص الشامل ، قسم القانون الخاص الشامل ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ،2014 ، 2015.

7- طوايبية أسماء ، الكفاءة التمويلية لصيغة المرابحة في البنوك الإسلامية -دراسة حالة لبنك البركة الجزائري وكالة الحراش 2010-2015 ،مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر ، تخصص مالية و بنوك ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية تسيير و تجارية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015 ،2016.

8- زايدي مريم ،اتفاقية بازل 3 لقياس كفاءة رأس المال المصرفية و علاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية -دراسة حالة نصرف أبوظبي الإسلامي-،مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2016 ، 2017.

9-دحمون جليلة، يحمدى ريمة، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق فرص العمل (دراسة حالة ولاية قالمة)، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل التنمية ،قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة 2017 ، 2018.

10-قرامطية فضيلة، بدران فتيحة، مساهمة البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة البليدة)مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ،جامعة يحي فارس ،المدية ،2017،2018.

11-رحيم ماجدة، واقع و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني-دراسة حالة الجزائر فترة من 2003 إلى 2017- ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2017 ،2018.

12-تركي نجيب، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة حالة بنك البركة الجزائري فرع بسكرة)، مذكرة مقدمة كجزء لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2018، 2019.

13-بلونيس محمد، هادف محمد، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في محاربة البطالة، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات العمل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و تجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت ، 2018 ، 2019.

14- بن دادة عمر، فعالية البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجارب دولية رائدة و سبل استفادة الجزائر منها، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير إبراهيمي، برج بوعريريج ،2019،2020.

15-عبد الجبار أسماء، شقراني رشيدة، مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و تجارية، 2020.

16-بوساق أحمد، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المعوقات و المقومات) حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية، جامعة الجزائر 3 ،2020،2021.

17- لعرابة بدر الدين، تجربة الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية و بنوك التأمينات، قسم المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020،2021.

18-كرزازي سارة، شيباني مبروكة، دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة(دراسة ميدانية بمصرف السلام وكالة أدرار)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020، 2021.

19- بوزيداني وليد، قباشة عمار، الشبابيك الاسلامية و دورها في التحول للصيرفة الإسلامية في الجزائر (دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري وكالة المدية)، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ،جامعة يحي فارس، المدية، 2022،2021.

20- سلامي يحي عبد الله ، سماسن أيمن، محاسبة الأوراق التجارية في البنوك، (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لولاية بلعباس)، تقرير تربص لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية و محاسبة، قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2021 ،2022.

21- وارث سهام ، صيغ التمويل و أثرها على توليد الأرباح في البنوك الاسلامية(دراسة حالة بنك قطر الإسلامي QIB خلال الفترة 2013-2020)، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، نظام LMD، تخصص مالية المؤسسة، فرع العلوم المالية و المحاسبية، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة ،2022.

22-بن عثمان بن محمد، رزايقية عيسى ،عقد الإستصناع و خلاف الفقهاء فيه، دكتوراه في الفقه، قسم الفقه، كلية الشريعة، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2022.

23-سعايدية وردة، تأهيل و تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر(دراسة تحليلية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية، جامعة 08 ماي 1945،قالمة ،2023،2024.

24-بن علي خديجة، بلعباس محمد، عقد الإستصناع ، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص قانون خاص، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت،2024.

ثالثا: المجلات

1-آيت عكاش سمير، قرومي حميد، المؤسسات الصغيرة وأهم المشاكل وتحديات، مجلة معارف(مجلة علمية محكمة)، جامعة آكلي محند أولحاج، بويرة، السنة الثامنة، العدد14،جوان2013م.

2-بوشرف جيلالي، بوخبزة فوزية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس(مستغانم)،المركز الجامعي(غليزان)، المجلد04، العدد06، جانفي2014م.

3-عياش زبير، مناصرة سميرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد 03، جوان2016م.

4-بوكثير جبار، زهواني رضا، الكشوفات المالية حسب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة اقتصاد لمال والأعمال، جامعة حمه لخضر، الوادي،المجلد01، العدد01، ديسمبر2016م.

5-سبع فاطمة زهراء، قويدري محمد، صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على فقه البيوع ومدى شمولها على المقاصد الشريعة الإسلامية والحضارة، مجلة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2017م.

6- عشي صليحة، مقعاش سامية، أساليب التمويل الإسلامي كآلية لإستقرار النظام المالي العالمي والبديل للوقاية من أزماته، مجلة المالية والأسواق، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2017م.

7- بالهادف رحمة، السعدي عياد، تجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الدروس المستفادة، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تيبازة، مستغانم، العدد02، 2017م.

8-بهلول لطيفة، تأثير ضيغ التمويل الإسلامي في سوق الأوراق المالية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد2017،01م.

9-نصبه مسعودة، محدة ناصر، إصدارات مؤشرات السوق الأسهم الإسلامية كبديل لمؤشرات السوق العالمية التقليدية (حالة مؤشرات الشرعية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد48، سبتمبر2017م.

10-الصياد علي محمد علي، البنوك المختلطة في ميزان الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفرالشيخ، مصر،المجلد05،العدد2018،02م.

11- بن عمار عبد القادر، خوصصة البنوك العمومية الجزائرية في ظل الأزمة النفطية بين الحتمية والقيود، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،العدد14، ديسمبر2018م.

12-زودة عمار، التمويل التأجيري في الجزائر واقعه ومتطلبات تطويره، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،المجلد05،العدد2018،01م.

13-سيساني ميدون، بن قانة إسماعيل، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، مجلة الجزائرية للتنمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،المجلد05،العدد02، ديسمبر2018م.

14-بقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية في ظل تمايز بين مصادر التنويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المدرسة العليا للتجارة وجامعة جيجل، المجلد04، العدد01، 2019م.

15- بن يمينة فاطمة الزهراء، بن مصطفى ريم، دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع وفق آليات القرض الحسن (دراسة حالة صندوق الزكاة ولاية عين تموشنت)، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة سعيدة وجامعة تلمسان، العدد06، مارس2019م.

16-هتشان آسية، حرز الله كريم، الأحكام العامة للبنوك الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية-مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية-، جامعة عنابة، المركز الجامعي تيبازة، العدد06،جانفي2019م.

17-بومود إيمان، مطرف عواطف، شاوي شافية، إبتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد10،العدد01،أوت2020م.

18- مزياني نور الدين، لخشين عبير، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الأرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة 20أوت1955، سكيكدة، المجلد03،عددخاص، أفريل2020م.

19- الهادي عثماني، بختي إبراهيم، معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية ورقلة(دراسة حالة المؤسسات خلال2018)، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد06، العدد02،2020م.

20-دحاوي أسماء، بلخريصات رشيد، قراءة تحليلية لإصدارات الصكوك المحلية والدولية في إطار الهندسة المالية الإسلامية، مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت، المجلد01، العدد02، ديسمبر2020م.

21- منصور علي بن ناجح علي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030(دراسة تطبيقية)،المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، المجلد04، العدد09، أغسطس2020م.

22-بن سالم سعدية، بوحرب حكيم، تحديات منظومة التمويل المصرفية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاثالاقتصادية،المجلد05،العدد01، 2021م.

23-الحسون إبراهيم محمد، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (التحديات-المعالجات)، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة قصيم، السعودية، المجلد14، العدد02، 2021م.

24-بن السليت أحمد، بن دادا عمر، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة الجزائر على ضوء تجربة الماليزية)، مجلة الأبحاث والدراسات التنمية، المجلد09،العدد02،ديسمبر2022م.

25-جزول صالح، عقد السلم في فقه الإسلامي وصور تطبيقه في المعاملات المعاصرة، المختبر المتوسطي للدراسات القانونية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المركز الجامعي بمغنية، تلمسان،المجلد07،العدد02، 2022م.

26- كتاف شافية، واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتعديلات المستقبلية، مجلة الدفاتر بوادكس، المجلد11،العدد01، 2022م.

27- زكورة العوينة، واقع التمويل المصرفي الإسلامي بالجزائر على ضوء الإصلاحات المصرفية، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، المجلد12،العدد02، 2023م.

28-بن ديدة ميادة، بوسماحة محمد، واقع الشمول المالي والصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر، المجلد12،العدد01، 2023م.

29-عزة عبد العزيز، تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي بين المخاطر الناجمة والحلول المبتكرة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد09،العدد01، 2023م.

30-محفوظي إبراهيم الخليل، عيجولي خالد، محفوظي فؤاد، آليات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك الإسلامية (صيغة المضاربة نموذجا)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة زيان عاشور، جلفة، المجلد07، العدد01، أفريل2023م.

31-روان عبد الرحمان، الداوي هشام، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعاييرها الشرعية كآلية لدعم وتنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العقيد أحمد دراية ومعهد الحضارة جامعة الزيتونة، أدرار، المجلد02، العدد02، جوان2023م.

32-طرشاوي عبد الحق، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر(دراسة تحليلية المجلة الجزائرية للمالية الإسلامية)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، المجلد02،العدد01، 2024م.

33-العايب طارق، صالح هشام، اثر التصكيك الاسلامي في تطوير السوق المالي دراسة أفاق إستفادة الجزائر من التجربة السعودية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد17، 2024م.

34-بن حميدة صونية، بنابي فتيحة، واقع التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة (2017-2022)دراسة حالة المصارف، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة مسيلة، المجلد08، العدد01، 2024م.

رابعا: المطبوعات

1-شلهوب صلاح بن فهد، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، جامعة الملك فهد البترول والمعادن،2007م.

2-شوقي بورقبة، صيغ التمويل الإسلامية، مطبوعة مقدمة لطلبة ماستر 1تمويل والبنوك الإسلامية ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2021، 2022م.

3-فضل عبد الكريم محمد، التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز،جدة،2022م.

4-تهامي عز الدين فكري، مناهج مؤشرات الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومقترحات تطويرها نادي الاقتصاد الإسلامي التأصيل والتميز، جامعة الأزهر، مصر، 2025م.

خامسا: المقالات

1-موقع إسلام ويب، الخطوات التي تقوم عليها عملية بيع المرابحة، 2004.

2-موقع الجزيرة نت، البنوك الإسلامية، 2009.

3-موقع الجزيرة نت ، 3,8 تريليون دولار أصول التمويل بحلول (2019-2023)، 2019.

4- موقع ندرة، الاقتصاد بأسلوب مختلف ،فروق يجب معرفتها ما بين البنوك الإسلامية و التقليدية ،2020.

5-موقع البركة، ما هو MSCI ؟ ، 2022.

6- موقع السوق المالية الإسلامية الدولية ، نبذة عن السوق المالية الإسلامية الدولية, 2022.

7-موقع أرقام، 10 أنواع من البنوك تحتاج إلى معرفتها،2022.

8-العيسى فواز، مؤشر تاسي السعودي و كيفية تداوله ،موقع يقين ،2023.

9- كوتشينو كريستيان، مؤشر تداول جميع أسهم السعودية (مؤشر تاسي TASI)، كيفية التداول و الاستثمار ، 2024.

10- الفارسي خالد ، مؤشر تاسي: ماهو و كيف يعمل ؟، موقع بروكر عرب، 2024.

11- موقع هارفارد بزنس ريفيو، مؤشر داو جونز للسوق المالية الإسلامية ، Dow Jones Islamic market،2022.

12- أحمد مكاوي، مؤشر داو جونز الإسلامي ،موقع المراقب ، 2025.

13-موقع توصيات، مرجعك الاقتصادي الأول ،مؤشر داو جونز لأسواق الأسهم الاسلامية يدعم المستثمرين العرب ،2025 .

14- موقع أفاتغاد ،مؤشر MSCI تايوان، 2025.

15- موقع سعوديبيديا، المصرفية الإسلامية في السعودية، 2025 .

سادسا: الملتقيات

1-مصر سليمان، البنوك الإسلامية (تعريفها ،نشأتها ،مواصفاتها و صيغها التمويلية) ،الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية ،جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بقسنطينة ،أيام 06 ماي 2009 ،الجزائر .

2-حميدي عبد الرزاق ، عوينان عبد القادر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة لبعض التجارب العالمية جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2011.

3- فرداتي عمر، الملتقى الدولي حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و تجارية ،جامعة الشهيد حمى لخضر ،الوادي أيام 06 ، 07 سبتمبر ،2017،الجزائر.

4- دكيش جمال، أوبتد ابراهيم ليلى ،قادة عبد القادر، مدخلة بعنوان: تجارب دولية ناجحة في التمويل الإسلامي ماليزيا نموذجا، ملتقى دولي بعنوان دور التمويل الإسلامي في التحقيق من الأزمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي دراسة بعض التجارب، جامعة غليزان غرداية ،2022 .

سابعا: **السنة النبوية**

1-سنن ابن ماجة، جزء02.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

•المواقع الإلكترونية بالعربية

1-مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2024) FSB، حول مجلس الخدمات المالية الإعلامية ،-تاريخ الإطلاع: 11 أفريل 2025. [https://www.ifsb.orng]

2- موقع هيئة لمحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ب.ت)، المعايير الشرعية ،تاريخ الاطلاع: 12 أفريل 2025.[https://www.aaoiFi.com]

3-موقع برنامج كفالة السعودي ، تاريخ الاطلاع: 24 أفريل 2025.

4-موقع البنك الأهلي السعودي ، تاريخ الاطلاع: 26 أفريل 2025.

5-الموقع الرسمي لبنك البركة – تاريخ الاطلاع: 30 أفريل 2025.

6-الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر – تاريخ الاطلاع: 30 أفريل 2025.

7-موقع وزارة الصناعة – تاريخ الاطلاع: 01 ماي 2025.

•المواقع الإلكترونية الأجنبية

1-Securities Commission Malaysia,20Avril 2025.

2-Dubaï SME,(n.d),25abril2025.

3-Khalifa Fund.(n.d),26Abril2025.

4-Department of Statistics Malaysia 2024 ،Economic Census 2023 ،

Small and Medium Enterprises Alliance,01 Mai 2025.

5-https://sa.investing.com/indices/us-30,03Mai2025.

6-FTSE Global Equity Shariah Index Series,05Mai2025.